لودفيغ فون ميزس

السياسة الاقتصادية

آراء لليوم وللغد

ترجمة: د. حـازم نسـيبـة

مراجعة وتدقيق: فادي حدادين





السياسة الاقتصادية:
آراء لليوم وللغد
لودفيغ فون ميزس

السياسة الاقتصادية:
آراء لليوم وللغد

لودفيغ فون ميزس

الطبعة الثانية

مع مقدمة جديدة كتبتها

بتينا بيين جريفز

المحتويات

المقدمة

السياسة الاقتصادية المثالية، اليوم وغداً سواء بسواء، هي في منتهى البساطة. واجب الحكومة هو حماية والدفاع عن حياة وممتلكات الأشخاص الذين يعيشون في كنفها، ضد عدوان داخلي وخارجي، وتسوية النزاعات التي تنشأ بينهم، وترك الناس فيما عدا ذلك أحراراً في متابعة أهدافهم في الحياة. هذه فكرة راديكالية في عصرنا الذي يتسم بالتدخل. كثيراً ما يطلب من الحكومات اليوم تنظيم وضبط وسائل الإنتاج، من أجل رفع أسعار بعض البضائع والخدمات، وتخفيض أسعار أخرى؛ كذلك تحديد الأجور لمساعدة بعض النشاطات الاقتصادية على الوقوف على أرجلها، وحماية غيرها من الفشل، وتشجيع أو إعاقة الاستيراد والتصدير، والعناية بالمرضى والمسنين، ودعم المبذرين وغير ذلك كثير.

مثالياً، يجب أن تكون الحكومة راعية، ليس للناس أنفسهم، ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص والمنتجين والتجار والعمال ورجال الأعمال، والمدخرين والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف، بسلام. فإذا ما فعلت الحكومة ذلك، وليس أكثر من ذلك، فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم، أفضل كثيراً مما يمكن للحكومة أن تفعل. هذه الخلاصة هي الرسالة التي يقدمها البروفسور لودفيغ فون ميزس في هذا المجلد الصغير.

البروفسور ميزس (1881-1973) كان أحد أبرز علماء الاقتصاد في القرن العشرين. كان مؤلفاً لكتب تحتوي على نظريات عميقة مثل: ***"الفعل الإنساني"*** ، ***"الاشتراكية"*** ، ***"النظرية والتاريخ"*** ، ودزينة من الكتب الأخرى. ولكنه في هذه المحاضرات التي ألقاها في الأرجنتين عام 1959، تحدث بعبارات غير فنية، لتتناسب مع جمهوره من المستمعين من رجال الأعمال، وأصحاب المهن والبروفسورات والأساتذة والطلاب. لقد كان يدلل على النظرية من خلال الأمثلة المحلية الشائعة. إنه يفسر الحقائق التاريخية البسيطة، في معطيات من المبادئ الاقتصادية. إنه يصف كيف تمكنت الرأسمالية من تدمير النظام الطبقي الذي كان يجسده الإقطاع الأوروبي، كما إنه يبحث في النتائج السياسية التي تترتب على أنماط الحكومات المختلفة. إنه يحلل فشل الاشتراكية ودولة الرفاه، ويبين ما يستطيع المستهلكون والعمال تحقيقه عندما يكونون أحراراً في ظل النظام الرأسمالي لتقرير مصائرهم بأنفسهم.

عندما تحمي الحكومة حقوق الأفراد على عمل ما يشاءون، ما دام أنهم لا يعتدون على حقوق الآخرين المتساوية لتحقيق الشيء نفسه، فإنهم سوف يفعلون ما هو طبيعي بالنسبة لهم، ألا وهو العمل والتعاون والإتجار مع بعضهم بعضاً. عندها يتكون لديهم الحاضر للادخار وتكوين رأس المال، والإقدام على المبادرة والتجارب والاستفادة من الفرص المتاحة والإنتاج. تحت هذه الظروف تستطيع الرأسمالية أن تنمو. التحسينات الاقتصادية الباهرة التي تحققت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر و"المعجزة الاقتصادية" التي حققتها ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تعود، كما يوضح البروفسور ميزس إلى الرأسمالية:

"لا توجد في السياسات الاقتصادية معجزات. لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطابات عن ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية الألمانية –إعادة بناء ألمانيا بعد هزيمتها وتدميرها في الحرب العالمية الثانية. ولكن ما تم لم يكن معجزة. لقد جاءت تطبيقاً لمبادئ نظام السوق الاقتصادي الحر، وأساليب الرأسمالية، مع أنها لم تطبق بشكل كامل في جميع نواحيها. كل بلد يمكن أن يحقق نفس "المعجزة" من إعادة البناء الاقتصادي، مع أنني أجد من الضروري التأكيد بأن الانتعاش الاقتصادي لا يتأتى من معجزة، بل إنه يأتي نتيجة تطبيق سياسات اقتصادية سليمة". (ص 28)

لذا، فإننا نرى بأن أفضل سياسة اقتصادية هي حصر الدور الحكومي في خلق الظروف التي تسمح للأفراد بانتهاج الأهداف الخاصة بهم، والعيش بسلام مع جيرانهم. واجب الحكومة ببساطة هو حماية الأرواح والممتلكات والسماح للناس بالتمتع بالحرية والفرص المواتية للتعاون والاتجار مع بعضهم بعضاً. وبهذه الوسيلة، تستطيع الحكومة خلق المناخ الاقتصادي الذي يسمح للرأسمالية بالانتعاش:

"يتم نمو الرأسمالية عندما يكون لكل واحد الحق في تقديم خدمة أفضل و/أو بأقل كلفة للزبون. هذه الوسيلة، هذا المبدأ، وبفترة قصيرة نسبياً، قد غير العالم كله. لقد جعل بالإمكان تزايد ليس له مثيل في سكان العالم." (ص 17)

عندما تتولى الحكومة السلطة والقوة لعمل أكثر من ذلك، ثم تسيء استخدام تلك السلطة والقوة، كما فعلت مرات عديدة على امتداد التاريخ، وبشكل بارز تحت نظام ألمانيا الهتلرية، والإتحاد السوفييتي في عهد ستالين، وفي الأرجنتين في عهد بيرون، فإنها تعيق النظام الرأسمالي وتصبح أداة مدمرة للحرية الإنسانية.

كان الدكتاتور خوان بيرون، الذي انتخب رئيساً في عام 1946، في المنفى عندما زار ميزس الأرجنتين عام 1959، بعد أن طرد من البلاد في عام 1955. وكانت زوجته إيفا المحبوبة قد توفيت قبل ذلك في عام 1952. ومع أن بيرون كان خارج البلاد، فقد كان له أنصار كثيرون، وكان ما زال قوة يعتد بها. وقد عاد إلى الأرجنتين في عام 1973، وأعيد انتخابه رئيساً، ومع زوجته الجديدة إزابيليتا التي أصبحت نائبة للرئيس، حكم الأرجنتين إلى أن توفى بعد عشرة أشهر من ذلك. وقد تولت أرملته إزابيليتا مقاليد الحكم إلى أن تم طرد إدارتها من الحكم نهائياً في عام 1976 بعد أن اتهمت بالفساد.

لقد تولى الحكم في الأرجنتين منذ ذلك الحين عدد من الرؤساء، حققوا خلال ذلك قفزات اقتصادية، نحو تحسين أوضاع الأرجنتين الاقتصادية. فقد منحت الحياة والممتلكات احتراماً أوسع، وبيعت بعض الصناعات المؤممة إلى القطاع الخاص، كما تم كبح جماح التضخم.

المؤلف الحالي هو تقدمة مباركة لآراء ميزس. إنها، بطبيعة الحال، مجموعة بشكل أوسع في كتابه ***"الفعل الإنساني"*** وغيره من مؤلفاته العلمية. الوافدون الجدد إلى نظرياته، يحسنون فعلاً، مع ذلك، إذا بدأوا في قراءة بعض من كتبه الأكثر سهولة مثل ***"البيروقراطية"*** ، أو ***"العقلية المناهضة للرأسمالية"*** . في مثل هذه الخلفية، سوف يجد القراء أن من الأسهل فهم المبادئ التي يقوم عليها اقتصاد السوق، والنظريات الاقتصادية للمدرسة النمساوية التي يقدمها ميزس في مؤلفاته الرئيسية.

بتينا بيين جريفز
شباط 1995

مؤلفات ميزس الرئيسية

(تاريخ الصدور بين قوسين)

نظرية المال والتسهيلات (الائتمان)	(1912)
الأمة والدولة والاقتصاد	(1919)
الاشتراكية	(1922)

الليبرالية (1927)، ترجمتها بالإنجليزية تحمل إسم *الكومنويلث الحر والمزدهر*

نقد التدخل (1929)

قضايا الاقتصاد المعرفية (الإبستميائية) (1933)

الاقتصاد الوطني (الذي سبق *الفعل الإنساني*) (1940)، لا توجد ترجمة إنجليزية

البيروقراطية (1944)

الفعل الإنساني (1949)

التخطيط للحرية (1952)

العقلية المناهضة للرأسمالية (1956)

النظرية والتاريخ (1957)

الأساس النهائي لعلم الاقتصاد (1962)

ما نشر بعد وفاته

ملاحظات واستذكارات (1978)

حول استغلال المال والتسهيلات (1978)

المال، والوسيلة وعملية السوق (1990)

الحرية الاقتصادية والتدخل (1990)

تقدمة

"الكتاب الذي بين أيدينا يعكس تماماً موقف المؤلف الأساسي، والذي نال، وما زال ينال إعجاب المؤيدين، وشجب المعارضين. ومع أن كل محاضرة من المحاضرات الست، يمكن أن تكون قائمة بذاتها كبحث مستقل، فإن تناغم المجموعة يعطي شعوراً بالحبور والمتعة الفنية، شبيهة بتلك التي تتأتى من التكامل في صرح معمار أحسنت هندسته" – فريتز مشلوب، برينستون 1997.

في أواخر عام 1958، عندما دعي زوجي من قبل الدكتور ألبرتو بينيغاس-لينش للقدوم إلى الأرجنتين وإلقاء سلسلة من المحاضرات، طلب مني مرافقته. هذا الكتاب يحتوي بكلمات مكتوبة ما قاله زوجي لفظاً لمئات من الطلبة الأرجنتينيين في تلك المحاضرات.

وصلنا إلى الأرجنتين بعد عدة سنوات من إرغام بيرون على مغادرة البلاد. لقد حكم البلاد بشكل مدمر، ودمر بالكامل أسس الاقتصاد الأرجنتيني. لم يكن من خلفوه أفضل كثيراً منه. كانت الأمة بحاجة إلى آراء جديدة، وكان زوجي على استعداد مماثل لتقديمها.

ألقيت محاضراته باللغة الإنجليزية، في قاعة المحاضرات الضخمة لجامعة بوينس آيريس. وفي غرفتين مجاورتين كانت كلماته تترجم ترجمة فورية إلى اللغة الإسبانية للتلامذة الذين استمعوا إليها من خلال سماعات الآذان. تحدث لودفيغ فون ميزس، دون أية قيود حول الرأسمالية والاشتراكية والتدخل والشيوعية والفاشية والسياسات الاقتصادية وأخطار الدكتاتورية. أولئك الشبان الصغار الذين استمعوا إلى زوجي، لم يكونوا يعرفون الكثير حول حرية السوق أو حرية الفرد. وكما كتبت حول هذه المناسبة في كتابي ***"سنواتي مع لودفيغ فون ميزس"*** ، "لو تجرأ أحد في ذلك الزمن على مهاجمة الشيوعية أو الفاشية مثلما فعل زوجي، فإن البوليس كان سيدخل ويمسك به في الحال، ولكانت القاعة قد فضت من حضورها عنوة".

كان رد فعل الحضور كما لو أن نافذة قد فتحت وسمح للهواء بالدخول منها إلى الغرف. تكلم دون الرجوع إلى أية ملاحظات مكتوبة. وكما كان رأيه، فقد كانت بضع كلمات مكتوبة على قصاصات ورقة هي التي تسير تفكيره. كان يعرف على وجه الدقة ماذا يود قوله، وباستخدامه لعبارات سهلة نسبياً، نجح في نقل أفكاره إلى جمهور لم يكن مطلعاً على مؤلفاته، بحيث استطاعوا فهم ما يقوله على وجه الدقة.

لقد تم تسجيل المحاضرات، ومن ثم أفرغت تلك التسجيلات على الورق من قبل سكرتيرة تتكلم الإسبانية، والتي وجدت نسخها المطبوعة من بين أوراق زوجي بعد وفاته. وبقراءتي لتلك المطبوعات تذكرت بوضوح الحماس العارم الذي استقبل به أولئك الأرجنتينيين كلمات زوجي. وكما بدأ لي، كشخص غير ملم بالاقتصاد، فإن تلك المحاضرات، التي تليت أمام حضور غير متخصص في جنوب أمريكا، كانت أقرب كثيراً إلى الفهم من كثير من أعمال لودفيغ فون ميزس النظرية المكتوبة. شعرت بأنها مليئة بمواد بالغة الأهمية والقيمة، وبأن الكثير منها يصلح لهذا اليوم وللمستقبل، بحيث يتوجب جعلها متوفرة لدى الناس.

وحيث أن زوجي لم يقم بمراجعة وتنقيح تلك المحاضرات لأغراض نشرها في كتاب، فقد وقعت هذه المهمة على عاتقي. لقد كنت حريصة كل الحرص بالاحتفاظ بمعنى كل كلمة، وعدم إدخال أي تغيير على الفحوى، والحفاظ على جميع التعابير التي كثيراً ما كان يستخدمها زوجي، والتي أصبحت معروفة لدى قرائه. مساهمتي الوحيدة تمثلت في ربط الجمل بعضها ببعض، وإزالة بعض الكلمات الصغيرة التي تستخدم في الأحاديث غير الرسمية. فإذا تكللت محاولتي نقل تلك المحاضرات إلى شكل كتاب، فما ذلك إلا لأنني ومع كل جملة أمر بها، كنت أسمع صوت زوجي، سمعته يتكلم. لقد كان حياً بالنسبة لي، حياً في الكيفية التي أوضح فيها بجلاء، مساوئ وأخطار التدخل الحكومي الكثيف؛ وكيف كان يوضح بشمول وسلاسة الفرق بين الدكتاتورية والتدخل الحكومي، وبذلك الكم من خفة الروح الذي كان يتحدث به عن الشخصيات التاريخية المهمة، وكيف أنه بملاحظات قليلة نجح في إعادة الحياة إلى زمن مضى وانقضى.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر صديقي الحميم جورج كويتر، على مساعدته لي في إنجاز هذه المهمة. لقد كان لخبرته في التحرير واستيعابه لنظريات زوجي مساهمة قيمة في إعداد هذا الكتاب.

أملي هو أن لا تقتصر قراءة هذه المحاضرات على علماء الاقتصاد فحسب، بل أن يقرأها الكثيرون من المعجبين بزوجي من غير علماء الاقتصاد. كما أن لي وطيد الأمل بأن هذا الكتاب سوف يصبح متاحاً لجماهير اليافعين وبالأخص، طلاب أنهوا الصفوف الثانوية وطلاب الكليات الجامعية على امتداد العالم.

مارجت فون ميزس

نيويورك

حزيران 1979

المحاضرة الأولى

الرأسمالية

التعابير الوصفية التي يستخدمها الناس تكون في حالات كثيرة مضللة. فعلى سبيل المثال عندما يتم الحديث عن أقطاب الصناعة الحديثة وقادة المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، فإنهم يطلقون على الرجل اسم "ملك الشوكولاته" أو "ملك القطن"، أو "ملك السيارات". إن استخداماتهم لمثل هذه التعابير تعني أنهم لا يجدون، من الناحية العملية، فرقاً بين أقطاب الصناعة الحديثة وبين ملوك الإقطاع من الدوقات واللوردات في الأزمنة السالفة.

بيد أن الفرق في الحقيقة، فرق كبير جداً، ذلك أن ملك الشوكولاته لا يحكم على الإطلاق ولكنه يخدم. إنه لا يحكم أراضي تم فتحها، بمعزل عن السوق، بمعزل عن زبائنه. ملك الشكولاته –أو ملك الفولاذ أو ملك السيارات– أو أي ملك آخر من ملوك الصناعة الحديثة يعتمد على الصناعة التي يديرها وعلى الزبائن الذين يخدمهم. هذا الملك يجب أن يظل محتفظاً برضاء رعيته، ألا وهم الزبائن، إنه يفقد مملكته بمجرد أن لا يصبح في مركز تزويد زبائنه بخدمة أفضل، وأن يقدمها بأسعار أقل من تلك التي يقدمها من يجد نفسه مضطراً لمنافسته.

قبل مائتي عام، وقبل بزوغ نجم الرأسمالية، كان وضع الإنسان الاجتماعي مبيناً منذ بدء حياته وحتى نهايتها، فقد ورث ذلك الوضع من أجداده، ولم يطرأ عليه أي تغيير أبداً. فإذا ولد فقيراً ظل على الدوام فقيراً، وإذا ولد غنياً –لورد أو دوق- فإنه كان يحتفظ بدوقته وبالممتلكات التي تتبعها لبقية حياته.

أما بشأن الصناعات، فقد كانت الصناعات البدائية في تلك الأيام تعمل بشكل حصري لمنفعة الأغنياء. معظم الناس (تسعون بالمائة أو أكثر من مجموع شعوب أوروبا) كانوا يعملون بالزراعة، ولم يكونوا على اتصال بالصناعات التي كانت مرتبطة بالمدن. هذا النظام الجامد الذي اتسم به المجتمع الإقطاعي كان سائداً في أكثر مناطق أوروبا تقدماً، ولمئات عديدة من السنين.

ومع ذلك ومع نمو سكان الأرياف، فقد أصبح على الأرض فائض من البشر. لهذا الفائض من السكان، الذي لم يكن قد ورث أرضاً أو ملكاً، لم يكن يتوفر لديهم ما يفعلون، كما لم يكن متاحاً لهم العمل في الصناعات التحويلية، ذلك أن ملوك المدن منعوهم من الوصول إليها.

استمرت تلك الأعداد من "المنبوذين" بالنمو، ومع ذلك فلم يكن أحد يعرف ماذا يتوجب العمل لهم. لقد أصبحوا طبقة من "البروليتاريات" المنبوذة، ولم يكن أمام الحكومة بديل سوى وضعهم في ورشات عمل، أو في دور رعاية الفقراء.

في بعض من أجزاء أوروبا، بالأخص في هولندا وفي إنجلترا، فقد أصبحوا من الكثرة بحيث أنه ما جاء القرن الثامن عشر حتى أصبحوا يشكلون خطراً حقيقياً على بقاء النظام الاقتصادي القائم.

واليوم، وعندما نبحث حالات مماثلة في مناطق مثل الهند، وغيرها من البلدان النامية، فيجب أن لا ننسى بأن الأوضاع في إنجلترا القرن الثامن عشر، كانت أسوأ بكثير. في ذلك الزمن، كان لدى بريطانيا شعب تعداده ستة إلى سبعة ملايين شخص، ولكن من بين أولئك الستة أو السبعة ملايين، كان أكثر من مليون إنسان، ربما مليونين، فقراء منبوذين لم يكن المجتمع القائم قد وفر لهم سبل العيش. ماذا يتوجب العمل مع أولئك المنبوذين، كان أحد أعظم القضايا التي واجهتها إنجلترا القرن الثامن عشر.

قضية كبيرة أخرى كانت تتمثل بانعدام المواد الخام. كان يتوجب على البريطانيين أن يسألوا أنفسهم بكل جدية، السؤال التالي: ماذا يتوجب علينا أن نفعل في المستقبل، عندما لا تعود أحراشنا تزودنا بالأخشاب التي نحتاجها لصناعتنا ولتدفئة منازلنا؟ بالنسبة للطبقة الحاكمة، كان الوضع يبدو لها يائساً. رجال الدولة لم يكونوا يعرفون ماذا يتوجب عمله، والطبقة المترفة من الملاك كانت تفتقر إلى أية آراء حول كيفية معالجة الأوضاع وتحسينها.

من رحم هذا الوضع الاجتماعي الخطير، انبثقت الرأسمالية الحديثة. كان يتواجد بعض الأشخاص، بين أولئك المنبوذين، وأولئك الفقراء الذين حاولوا تنظيم غيرهم لإقامة دكاكين صغيرة يمكنها أن تنتج شيئاً. كان هذا ينطوي على المبادرة. أولئك المبادرون لم ينتجوا بضائع غالية الثمن تناسب الطبقات العليا دون سواها، بل إنهم أنتجوا سلعاً أقل ثمناً لتلبية حاجات كل إنسان. وكان هذا هو أصل الرأسمالية التي تعمل في يومنا هذا. لقد كانت بداية الإنتاج الواسع، الذي يشكل المبدأ الأساسي

للصناعات الرأسمالية. وبينما كانت الصناعات التحويلية القديمة مكرسة لخدمة الأغنياء في المدن، والتي كانت مخصصة حصراً لتلبية احتياجات الطبقات العليا، بدأت الصناعات الرأسمالية الجديدة بإنتاج سلع يمكن أن يشتريها عامة السكان. لقد كان إنتاجاً كثيفاً لتلبية حاجات الجماهير العريضة.

هذا هو المبدأ الأساسي للرأسمالية كما هي قائمة في زماننا هذا، في جميع تلك البلدان التي توصلت إلى مستوى عال من التطور في الإنتاج الكثيف: المؤسسات الاقتصادية الكبيرة التي توجه إليها أشد الهجمات تعصباً من قبل ما يسمى باليساريين، هي نفسها التي تنتج، بشكل حصري تقريباً، لتلبية احتياجات الجماهير. المؤسسات التي تتخصص في إنتاج بضائع بذخ للموسرين دون سواهم، لا تستطيع أبداً أن تصل إلى وضع المؤسسة الكبيرة. واليوم، فإن الناس الذين يعملون في المصانع الكبرى، هم المستهلكون الرئيسيون للسلع والبضائع التي تنتج في تلك المصانع.

هذا هو الفرق الأساسي بين مبادئ الإنتاج التي تحكم الرأسمالية وبين المبادئ الإقطاعية التي كانت سائدة في العصور الخوالي.

عندما يفترض الناس، أو يدعون، بأنه يوجد فرق بين المنتجين والمستهلكين للسلع التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية الكبرى، فإنهم على ضلالة كبيرة من أمرهم. في المخازن الأمريكية الكبرى فإنك تسمع شعار "الزبون دائماً على صواب". هذا الزبون هو الشخص نفسه الذي أنتج في المصنع تلك السلع التي يتم بيعها في المخازن. والناس الذين يظنون بأن قوة المؤسسات الاقتصادية الكبرى هائلة هم مخطئون أيضاً، ذلك أن تلك المؤسسات الكبيرة تعتمد كلياً على رعاية أولئك الذين يشترون بضائعها؛ أكبر المؤسسات تفقد قوتها ونفوذها عندما تفقد زبائنها.

قبل خمسين إلى ستين عاماً، كان يقال في معظم البلدان الرأسمالية تقريباً، بأن شركات السكك الحديدية كانت أكبر وأشد نفوذاً مما يجب؛ إنها تستمتع بالاحتكار، وأن من المستحيل التنافس معها. وكان الزعم أنه في ميدان المواصلات، فقد وصلت الرأسمالية إلى مرحلة تدمر فيها نفسها بنفسها، لأنها قد أزالت المنافسة.

الذي غاب عن تفكير أولئك الناس، هو أن قوة السكة الحديد متوقفة على قدرتها على خدمة الناس بشكل أفضل من غيرها من وسائل المواصلات.

طبيعي أنه كان من السخف الدخول في منافسة مع إحدى شركات السكة الحديدية الكبرى عن طريق بناء سكة حديد موازية للسكة القديمة، حيث أن القديمة كانت كافية لتلبية الاحتياجات القائمة. ولكن سرعان ما جاء منافسون آخرون. حرية المنافسة لا تعني بأنك تستطيع أن تنجح بمجرد محاكاة الآخرين محاكاة تامة لما فعلوا قبلك. حرية الصحافة لا تعني أن لك الحق بأن تنقل حرفياً ما كتبه إنسان غيرك، وبالتالي تحقيق نجاح حققه ذلك الرجل الآخر بجدارة نتيجة لما أنجز. إنها تعني أن من حقك أن تكتب شيئاً آخر. حرية المنافسة بالنسبة للسكك الحديدية، على سبيل المثال، تعني أنك حر في اختراع شيء، أو عمل شيء من شأنه أن يشكل تحدياً للسكك الحديدية، ووضعها أمام ظروف بالغة الحرج في وضعها التنافسي.

في الولايات المتحدة، المنافسة القائمة للسكة الحديدية –متمثلة في شكل حافلات وسيارات وشاحنات وطائرات– قد نالت من السكك الحديدية وأنزلت بها هزيمة شبه تامة، بالنسبة لتنقلات الناس.

تطور الرأسمالية ينطوي على حق كل إنسان في تقديم خدمة أفضل و/أو أقل كلفة. وهذه الوسيلة، هذا المبدأ، وفي فترة زمنية قياسية نسبياً، غير العالم كله. لقد جعل ممكناً تلك الزيادة غير المسبوقة في عدد سكان العالم.

في إنجلترا القرن الثامن عشر، كان في استطاعة الأرض إعاشة ستة ملايين نسمة، وعلى مستوى متدن جداً من المعيشة. واليوم يتمتع أكثر من خمسين مليون نسمة بمستوى معيشة أعلى كثيراً حتى من ذلك الذي تمتع به الأغنياء في القرن الثامن عشر. ومستوى المعيشة في إنجلترا اليوم، ربما كان قد وصل إلى مستوى أعلى، لو لم تبدد طاقات البريطانيين في مجالات كانت، من وجهات نظر متعددة، مغامرات سياسية وعسكرية، كان بالإمكان تجنبها.

هذه هي الحقائق فيما يتعلق بالرأسمالية. وهكذا، فإذا قال اليوم إنجليزي، أو أي رجل آخر، في أي بلد من بلدان العالم الأخرى، لأصدقائه بأنه يعارض الرأسمالية، فهنالك وسيلة رائعة للرد عليه: "أنت تعلم بأن سكان المعمورة هم الآن عشرة أضعاف ما كان عليه عددهم في العصور التي سبقت الرأسمالية؛ أنت تعلم بأن جميع الرجال اليوم يتمتعون بمستوى معيشة أفضل مما تمتع به أسلافك قبل عصر الرأسمالية. ولكن كيف يمكنك أن تعرف بأنك الواحد من بين العشرة الذين كان من الممكن أن يعيشوا في غياب الرأسمالية؟ مجرد حقيقة أنك تعيش اليوم هي الدليل على نجاح الرأسمالية، سواء كنت تعتقد بأن حياتك أنت غالية جداً أم لا".

وعلى الرغم من جميع فوائدها، فقد تعرضت الرأسمالية للهجوم والانتقادات. من الضروري أن نفهم جذور ذلك العداء. إنها الحقيقة مقرة بأن كراهية الرأسمالية نشأت، أول ما نشأت، ليس في صفوف الجماهير، وليس في صفوف العمال أنفسهم، بل بين طبقة ملاك الأراضي الأريستقراطيين – الوجهاء، والنبلاء في كل من إنجلترا والقارة الأوروبية. لقد انتقدوا الرأسمالية لأمور لم تكن محببة لديهم: ففي مطلع القرن التاسع عشرة أرغمت الأجور المرتفعة التي كانت تدفعها الصناعة لعمالها ملاك الأراضي على دفع أجور عالية مماثلة لعمالهم الزراعيين. وقد انتقدت الأرستقراطية أرباب الصناعة عن طريق نقد مستوى معيشة جماهير العمال.

بطبيعة الحال، ومن وجهة نظرنا، فقد كان مستوى معيشة العمال منخفض جداً؛ كانت الأحوال في مطلع الرأسمالية الأولى تشكل صدمة شاملة، ولكن ليس بسبب أن الصناعات التي جرى تطويرها حديثاً قد أوقعت أضراراً بالعمال. لقد كان الناس الذين استخدموا للعمل في المصانع يعيشون مستوى معيشة دون الحد الأدنى لمعيشة الإنسان.

القصة الشهيرة القديمة، والتي تم ترديدها مئات المرات، ومفادها بأن المصانع تعطي العمل للنساء والأطفال، وبأن تلكم النسوة والأطفال، وقبل أن يعملوا في المصانع، كانوا يعيشون في أحوال مرضية، هي إحدى أكثر القصص كذباً في التاريخ. الأمهات اللواتي كن يعملن في المصانع لم يكن يملكن ما يطهون به؛ إنهن لم يغادرن منازلهن ومطابخهن ويذهبن للعمل في المصانع، إلا لأنهن لم يكن يملكن أي مطابخ، وإذا كان لديهن مطابخ، لم يكن هناك من المواد الغذائية ما يطبخن فيه. والأطفال لم يجيئوا من دور حضانة مريحة. لقد كانوا يجوعون ويموتون جوعاً. وكل الأحاديث عن ما يسمى بالأهوال التي تفوق الوصف التي اتسمت بها الرأسمالية في مطلع نشوئها يمكن دحضها برقم إحصائي واحد: تحديداً في تلك السنوات التي نمت فيها الرأسمالية البريطانية، تماماً في ذلك العصر الذي أطلق عليه اسم الثورة الصناعية في إنكلترا، في السنوات ما بين 1760 وحتى 1830، تماماً في تلك السنوات، تضاعف عدد سكان إنجلترا، الأمر الذي يعني أن مئات بل آلاف الأطفال الذين كان يمكن أن يكونوا في عداد الموتى في أزمان سابقة، قد كتبت لهم الحياة وكبروا ليصبحوا رجالاً ونساء.

ليس هنالك من شك بأن الأحوال في الأزمنة السابقة كانت على درجة كبيرة من السوء. الأعمال الرأسمالية هي التي حسنت أوضاعهم. كانت بالتحديد تلك المصانع المبكرة التي قدمت ما كان عمالها

في حاجة إليه، إما مباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق تصدير البضائع واستيراد الأطعمة والمواد الخام من بلدان أخرى. مرة تلو مرة، إرتكب مؤرخو الرأسمالية، تزويراً للتاريخ –ولا يستطيع المرء أن يستعمل تعبيراً أكثر اعتدالاً– في وصف ما قاموا به.

إحدى القصص التي دأبوا على ترديدها، ومن الممكن أن يكونوا قد اخترعوها، تتعلق ببنجمين فرانكلين. ووفق ما ترويه تلك القصة فإن بن فرانكلين زار مصنع للقطن في إنجلترا، وأن مالك المصنع قال له وهو ممتلئ فخراً: "أنظر، هنا توجد بضائع للإرسال إلى هنغاريا". وتطلع بنجمين فرانكلين حوالي المكان، فرأى عمالاً يرتدون ملابس مرتبة، فتساءل: "لماذا لا تنتجون أيضاً لإلباس عمالكم أنتم"؟

ولكن تلك الصادرات التي تحدث عنها صاحب مصنع القطن، كان يعني بكلامه، في الحقيقة، أنه كان ينتج أيضاً لعماله، ذلك أنه كان على إنجلترا أن تستورد جميع المواد الخام. لم يكن هنالك قطن لا في إنجلترا ولا في القارة الأوروبية. كان هنالك نقص في الغذاء في إنجلترا، وكان يتوجب عليها استيراد الغذاء من بولندا، ومن روسيا ومن هنغاريا. لكن الصادرات هي التي مكنت من دفع أثمان مستوردات الطعام، والتي مكنت الشعب البريطاني من البقاء على قيد الحياة.

أمثلة كثيرة من تاريخ تلك الأزمان تكشف النقاب عن مواقف ملاك الأراضي والطبقة الأرستقراطية تجاه الطبقة العاملة. أود أن أذكر مثلين فقط للدلالة على ما أقول. أحدهما هو نظام "سبين هاملاند" البريطاني المشهور. بموجب ذلك النظام، كانت الحكومة البريطانية تدفع لجميع العمال الذين لم يكونوا يحصلون على الحد الأدنى من الأجور (والتي كانت تحددها الحكومة)، الفرق بين ما كانوا يحصلون عليه من أجور، وذلك الحد الأدنى.

كان هذا الإجراء يعفي ملاك الأراضي من الطبقة الأرستقراطية عبء دفع أجور أعلى. ملاك الأراضي يدفعون الأجور الزراعية التقليدية المنخفضة، والحكومة تتولى تغطية الفرق، وبالتالي الاحتفاظ بالعمال الزراعيين في العمل الريفي، بدلاً من السعي للعمل في المصانع في مناطق المدن.

وبعد ثمانين سنة لاحقة، وبعد أن انتشرت الرأسمالية من إنجلترا إلى القارة الأوروبية، اعترضت الملكية الأرستقراطية مرة أخرى على نظام الإنتاج الجديد. في ألمانيا، قام الملاك من إقليم "بروسيا"، بعد أن فقدوا كثيراً من عمالهم للعمل في المصانع الرأسمالية التي تدفع أجور أعلى، باختراع تسمية

جديدة للمشكلة سموه "الهرب من الريف". وقد أجروا في البرلمان الألماني مناقشات حول ما يمكن عمله ضد ذلك الشر، كما كانوا ينظرون إلى تلك المشكلة من وجهة نظر الأرستقراطيين ملاك الأراضي. الأمير بسمارك، مستشار الرايخ الألماني الشهير، قال في خطاب له في يوم من الأيام إنه سأل رجلاً من برلين، كان قد عمل في أراضيه الزراعية: "لماذا تركت مزرعتي؛ لماذا غادرت الريف؛ لماذا أنت تعيش الآن في برلين؟" ووفق رواية بسمارك أجاب هذا الرجل قائلاً: "لأنه ليس لديكم في الريف حديقة جميلة لاحتساء البيرة مثلما يوجد لدينا هنا في برلين، حيث تستطيع أن تجلس وأن تشرب البيرة وتستمع إلى الموسيقى". هذه بطبيعة الحال، قصة يرويها الأمير بسمارك من وجهة نظره كصاحب العمل. لم تكن وجهة النظر هذه تمثل آراء جميع موظفيه. لقد ذهبوا للعمل في الصناعة لأن الصناعة دفعت لهم أجوراً أعلى ورفعت من مستوى معيشتهم إلى مستويات من المعيشة لدرجة لم يسبق لها مثيل.

في البلدان الرأسمالية اليوم، هنالك فروق ضئيلة نسبياً بين مقتضيات الحياة الأساسية ما بين الطبقات العليا والسفلى. كلاهما يملك الطعام والملبس والمأوى. ولكن، في القرن الثامن عشر وما سبقه، كان الفرق بين رجل الطبقة الوسطى ورجل الطبقة السفلى هو أن الأول كان يلبس حذاء بينما الثاني لم يكن يملك حذاء.

في الولايات المتحدة اليوم، الفرق بين الرجل الغني والرجل الفقير يعني، في كثير من الحالات، الفرق بين من يملك الكديلاك ومن يملك الشيفرولية. يمكن شراء شيفرولية مستعملة، ولكنها، من حيث الجوهر، تقدم لصاحبها نفس الخدمة: إنه أيضاً يستطيع الانتقال بها من بقعة إلى أخرى. أكثر من خمسين بالمائة من سكان الولايات المتحدة يعيشون في منازل وشقق يملكونها بأنفسهم.

إن الهجمات التي توجه ضد الرأسمالية –وبالأخص بالنسبة لمستوى الأجور الأعلى– تنطلق من فرضية زائفة مفادها أن الأجور تدفع في نهاية الأمر من قبل أناس يختلفون عن أولئك الذين يعملون في المصانع. قد يكون صحيحاً لعلماء الاقتصاد ولطلاب النظريات الاقتصادية التمييز بين العامل وبين المستهلك، وأن يتم التمييز بينهما. ولكن الحقيقة هي أن كل مستهلك يجب، بشكل أو بآخر أن يكسب المال الذي يصرفه، وأن كل الأغلبية الكاسحة من المستهلكين هم تماماً نفس الناس الذين يعملون كموظفين في المؤسسات الاقتصادية التي تنتج الأشياء التي يستهلكونها. مستويات الأجور في

النظم الرأسمالية لا تقرر من قبل طبقة من الناس مختلفة عن تلك الطبقة التي تتناول تلك الأجور: إنهم نفس الناس.

ليست شركات إنتاج الأفلام في هوليوود هي التي تدفع أجور ومستحقات نجوم السينما؛ جماهير الناس هي التي تدفع أثمان تذاكر حضور الأفلام. لا يدفع رجل أعمال بطولات الملاكمة المبالغ الطائلة التي تؤول إلى من يكسب جوائز المباريات، وإنما الذي يدفعها الجمهور الذي يذهب لمشاهدة تلك المباريات. التمييز بين صاحب العمل والعامل أو الموظف، هو تمييز يصلح في معطيات النظريات الاقتصادية، ولكنه لا يصلح تمييزاً في الحياة الحقيقية. فهنا، أي في الحياة العملية، أرباب العمل والعمال، هم في نهاية المطاف شخص واحد.

هناك أناس في بلدان عديدة، يعتبرون أن من غير العدل لشخص عليه أن يعيل عائلة مكونة من عدة أطفال أن ينال الأجر نفسه الذي يتقاضاه رجل لا يعيل إلا نفسه. ولكن المسألة ليست ما إذا يتوجب على صاحب العمل أن يتحمل مسؤولية أكبر بالنسبة لحجم عائلة العامل.

السؤال الذي يجب أن نطرحه في هذه الحالة هو: هل أنت، كفرد مستعد لأن تدفع لشيء ما — ولنقل لرغيف الخبز- ثمناً أعلى، إذا قيل لك بأن الرجل الذي أنتج رغيف الخبز يعيل ستة أفراد؟ الرجل الصادق سوف يجيب سلباً بكل تأكيد، ويقول من حيث المبدأ سوف أفعل ذلك، ولكن في الواقع، إذا كان سيكلفني أقل، سوف أشتري الخبز من الرجل الذي ليس له أطفال. الحقيقة هي أنه إذا لم يدفع المشترون الثمن الكافي لتمكينه من دفع رواتب عماله، فسوف يصبح من المستحيل على صاحب العمل الإبقاء على عمله.

النظام الرأسمالي سمي "رأسمالية" ليس من قبل صديق النظام، ولكن من قبل شخص كان يعتبرها أسوأ النظم في التاريخ، وأكبر شر يحل بالإنسانية. هذا الرجل هو كارل ماركس. ومع ذلك، ليس هناك ما يدعو إلى رفض التعبير الذي أطلقه ماركس، لأنه يصف بوضوح جذور الإصلاحات الاجتماعية الكبيرة التي جلبتها الرأسمالية. تلك التحسينات جاءت نتيجة للتراكم الرأسمالي. إنها تستند إلى حقيقة أن الناس، كقاعدة، لا يستهلكون جميع ما ينتجون. إنهم يوفرون ويستثمرون جزءاً مما ينتجون. هنالك سوء فهم كبير حول هذا الموضوع. وسوف تتاح لي الفرصة من خلال هذه المحاضرات لمعالجة أكثر تلك القضايا الجوهرية ومدعاة لسوء الفهم، فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي، واستخدامات رأس المال والمزايا العالمية التي يمكن جنيها نتيجة تلك الاستخدامات. سوف أعالج

الرأسمالية في محاضراتي، وبالأخص الاستثمارات الأجنبية، وكذلك قضية التضخم، وهي من أكثر الأمور السياسية حساسية في يومنا هذا. أنتم تعلمون، بطبيعة الحال، بأن التضخم لا يوجد في هذا البلد دون غيره. إنه قضية تشغل العالم كله اليوم.

حقيقة كثيراً ما تفوت عن الإدراك حول الرأسمالية هي: هذه الوفورات تعني الفائدة لجميع الذين يهمهم أن ينتجوا أو أن يكسبوا أجوراً. عندما يجمع رجل مبلغاً معيناً من المال –ولنقل ألف دولار- وبدلاً من أن يصرف هذا المبلغ، يودع ذلك المبلغ في بنك للتوفير، أو شركة تأمين، فإن المال يذهب إلى أيدي رجل أعمال أو صاحب مشروع لم يكن من الممكن المضي قدماً في تنفيذه بالأمس، لأن رأس المال المطلوب للتنفيذ لم يكن متوفراً.

ماذا سيفعل رجل الأعمال الآن برأس المال الإضافي؟ أول شيء يتوجب عليه عمله، وأول شيء سوف يقدم عليه برأس المال الجديد هذا هو الانطلاق لتعيين عمال وشراء مواد خام –وبالتالي خلق طلب إضافي للعمالة ولشراء المواد الخام، بالإضافة إلى إحداث تطور نحو منح أجور أعلى للعمال وأسعار أعلى للمواد الخام. وقبل أن يحقق صاحب الادخار أو رجل الأعمال بزمن طويل أية أرباح من ذلك كله، يكون العامل الذي كان عاطلاً عن العمل ومنتج المواد الخام والمزارع وعامل الأجرة قد استفادوا جميعهم من المدخرات الإضافية.

متى سيحصل رجل الأعمال على فائدة ما من مشروعه، سوف يتوقف على حالة السوق في المستقبل، وعلى قدرته على صحة التنبوء بما يكون عليه وضع السوق في المستقبل، بيد أن العمال، وكذلك منتجي المواد الخام، يحصلون على الفوائد في الحال. كثيراً قيل، قبل ثلاثين إلى أربعين عاماً حول ما أسموها "سياسة الأجور" التي تبناها هنري فورد. أحد أعظم المنجزات التي حققها السيد فورد، تمثلت بدفعه أجور أعلى من تلك التي كان يدفعها غيره من الصناعيين أو المصانع. لقد وصفت سياسته بالنسبة للأجور بأنها كانت بمثابة "اختراع"، ومع ذلك، فليس كافياً القول بأن تلك السياسة "المخترعة" الجديدة، كانت نتيجة أريحية من قبل السيد فورد. إن خط عمل جديد، أو مصنعاً جديداً في فرع من فروع الأعمال القائمة، عليه أن يجتذب عمالاً من مجالات عمل أخرى، ومن مناطق أخرى من البلاد، أو حتى من بلدان أخرى. والطريقة الوحيدة لعمل ذلك هو أن تقدم للعمال أجور أعلى مقابل عملهم. هذا ما حصل في الأيام الأولى لنشوء الرأسمالية، وما زال هذا يحصل في يومنا هذا.

عندما بدأ أصحاب صناعات القطن أعمالهم في بريطانيا، أول ما بدأوا، كانوا يدفعون لعمالهم أكثر مما كان أولئك العمال يكسبون من قبل. بطبيعة الحال، قسم كبير من أولئك العمال الجدد، لم يكونوا قد كسبوا أية أجور من قبل، وكانوا مستعدين للقبول بأي أجر يقدم لهم. ولكن، بعد فترة قصيرة، وبعد أن تم تجميع رؤوس أموال أكبر وأكبر، وبعد أن نشأت صناعات أكثر فأكثر، ارتفعت الأجور إلى الأعلى، وكانت النتيجة الزيادة غير المسبوقة في عدد سكان بريطانيا، والذي تحدثت عنه آنفاً.

الوصف الذي ينطوي على الازدراء بالرأسمالية، من قبل بعض الناس، والذي يتهمها بأنها تجعل الغني أكثر غنى، والفقير أكثر فقراً، هو وصف خاطئ من أوله لآخره. نظرية ماركس بالنسبة لمجيء الاشتراكية، كانت تقوم على أساس الافتراض بأن العمال يزدادون فقراً، وأن جماهير الناس تزداد بؤساً، وأنه في نهاية الآمر، سوف يتركز المال في أيدي قليلة أو في يد شخص واحد فقط. بعدها، فإن جموع العمال المعدومين سوف يثورون في النهاية ويصادرون ثراء الملاك الأثرياء. ووفق نظرية كارل ماركس هذه، لا يمكن أن توجد هنالك أية فرصة، أو إمكانية ضمن النظام الرأسمالي لإدخال أية تحسينات على أوضاع العمال.

في عام 1864، تحدث ماركس أمام جمعية العمال الدولية في إنجلترا. وقد أعرب عن رأيه في ذلك الحديث بأن الظن بأن النقابات العمال تستطيع تحسين أوضاع الطبقة العاملة هو اعتقاد "خاطئ كلياً" ووصف سياسة النقابات في طلب أجور أعلى وساعات عمل أقل بأنها سياسة "محافظة" –وتعبير المحافظة، كما هو معروف، هو أشد تعابير الإدانة في اللغة التي كان يستخدمها ماركس. وقد اقترح، بدلاً من ذلك، أن تنتهج النقابات لنفسها هدفاً جديداً ثورياً: "أن تتخلى عن نظام الأجور تخلياً كاملاً"، وأن تستبدل ذلك "بالاشتراكية"، أي تملك الحكومة لأدوات الإنتاج بدلاً من نظام المُلكية الفردية لها.

عندما نتفحص تاريخ العالم، وبالأخص تاريخ إنجلترا منذ عام 1865، فإننا ندرك بأن ماركس كان على خطأ من جميع الوجوه. لا يوجد بلد غربي رأسمالي، لم تتحسن فيه أحوال الجماهير تحسناً لم يسبق له مثيل. كل تلك التحسينات أنجزت، خلال الثمانين إلى التسعين سنة الماضية، على الرغم من تنبؤات كارل ماركس. الاشتراكيون الماركسيون كانوا يعتقدون بأن أحوال العمال لا يمكن أن تتحسن أبداً. لقد اتبعوا نظرية خاطئة، تلك المشهورة التي كانت تعرف بـ "قانون الأجور الحديدي" –وهو القانون الذي يقول بأن أجور العامل في النظام الرأسمالي لا تتعدى الكمية التي يحتاج إليها لإدامة الحياة وخدمة المؤسسة التي يعمل فيها.

لقد صاغ الماركسيون نظريتهم على الوجه التالي: إذا ارتفعت أجور العمال، رفع الأجور فوق مستوى مجرد البقاء، فإنهم سوف ينتجون عدداً أكبر من الاطفال؛ وأولئك الأطفال، عندما يدخلون سوق العمل، سوف يزيدون من عدد العمال، إلى الحد الأدنى الذي يؤدي إلى تخفيض نسبة الأجور، وبالتالي إعادة العمال مرة أخرى إلى مستوى الكفاف؛ ذلك كالحد الأدنى من الكفاف الذي بالكاد سيحول دون زوال الطبقة العاملة. ولكن نظرية ماركس هذه، وكثير من غيره من الاشتراكيين، هي نظرية للرجل العامل، تشبه تماماً تلك التي يستخدمها علماء الأحياء، وبحق، في دراسة حياة الحيوانات، الفئران على سبيل المثال.

إذا زدت كمية الغذاء المتوفرة لأعضاء الحيوانات أو للميكروبات، عندها فإن عدداً أكبر منها سوف يبقى على قيد الحياة. ولكن إذا أنقصت من غذائها، فإنك سوف تحد من عددها. ولكن الإنسان شيء مختلف. حتى العامل –على الرغم من أن الماركسيين لا يعترفون بذلك– لديه اهتمامات إنسانية بجانب الطعام وإنتاج الأطفال. إن زيادة حقيقية في الأجور لا تؤدي فقط إلي زيادة في السكان، ولكنها تؤدي أيضاً، وقبل كل شيء، في تحسين مستوى المعيشة في المتوسط، ولهذا السبب اليوم، نرى مستوى المعيشة في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة أعلى منه في بلدان الشعوب النامية، ولنقل في أفريقيا.

ولكن علينا أن ندرك، بأن مستوى المعيشة الأعلى هذا يعتمد على توفر رأس المال. هذا يفسر الفرق بين الأحوال في الولايات المتحدة، والأحوال في الهند. الوسائل الحديثة في مكافحة الأمراض المعدية أدخلت إلى الهند -على الأقل إلى حد ما- وكانت النتيجة زيادة غير مسبوقة في عدد السكان، ولكن ولما لم تكن تلك الزيادة في السكان مصحوبة بزيادة موازية في رؤوس الأموال المستثمرة، فقد كانت النتيجة ازدياد الفقر. البلد يصبح أكثر رخاء قياساً بارتفاع رأس المال المستثمر بالنسبة لعدد سكانه.

أرجو أن تتاح لي الفرصة في محاضراتي الأخرى لمعالجة هذه القضايا بتفصيلات أوسع، وأن أستطيع زيادة إيضاحها، ذلك أن بعض التعابير مثل رأس المال المستثمر قياساً على كل فرد من السكان، تحتاج إلى شرح أوفى.

ولكن عليك أن تتذكر أنه، في السياسات الاقتصادية، لا توجد معجزات. لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطب حول ما سمي "بالمعجزة الاقتصادية الألمانية" -إعادة بناء ألمانيا بعد هزيمتها أو تدميرها في الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه لم تكن معجزة. لقد جاءت تطبيقاً لمبادئ اقتصاد السوق

الحرة، ووسائل الرأسمالية، على الرغم من أنها لم تطبق بشكل تام في جميع جوانبها. كل بلد يستطيع أن يمر بمعجزة مماثلة من النهوض الاقتصادي، على الرغم من إصراري على القول بأن النهوض الاقتصادي لا يتأتى عن معجزة؛ إنه يتأتى عن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة وهو نتيجة لها.

المحاضرة الثانية

الإشتراكية

أنا هنا في بوينس آيريس كضيف على مركز *نشر الاقتصاد الحر*.[1]

ما هو *"الاقتصاد الحر"* ؟ ماذا يعني هذا النظام من الحرية الاقتصادية؟

الجواب سهل: إنه اقتصاد السوق، إنه النظام الذي يتم من خلال تعاون الأفراد في التقسيم الاجتماعي للعمل عن طريق السوق. هذا السوق ليس مكاناً وإنما هو عملية مستمرة. إنه الوسيلة التي يتم للأفراد من خلال البيع والشراء، والإنتاج والاستهلاك المساهمة في مجموع أعمال وفعاليات المجتمع.

لدى معالجة هذا النظام من التنظيم الاقتصادي –أي اقتصاد السوق- فإننا نطلق على هذا النظام اسم "الاقتصاد الحر". كثيراً ما يسيء الناس فهم معنى هذا التعبير، معتقدين بأن الاقتصاد الحر هو شيء منفصل عن الحريات الأخرى، وأن تلك الحريات الأخرى –والتي يعتبرونها أكثر أهمية- يمكن المحافظة عليها في حالة غياب الحرية الاقتصادية. إن معنى الحرية الاقتصادية هو ما يلي: أن يكون

1

الفرد قادراً على اختيار الطريقة التي يود بواسطتها إدماج نفسه في مجموع المجتمع. الفرد قادر على اختيار سيرة حياته، حر في عمل ما يريد أن يعمل.

هذا بطبيعة الحال لا يعني بأي شكل ما يفهمه الناس ويعزونه إلى كلمة الحرية في يومنا هذا؛ إنه يعني أنه، ومن خلال الحرية الاقتصادية، يتحرر الإنسان من الظروف الطبيعية. في الطبيعة، لا يوجد أي شيء يمكن تسميته بالحرية، هنالك فقط انتظام قوانين الطبيعة والتي يتوجب على الإنسان الانصياع لها، إذا أراد تحقيق أي شيء.

في استخدام تعبير الحرية كما تطبق على المخلوقات الإنسانية، فإننا نفكر فقط في الحرية "داخل المجتمع". ومع ذلك، فإن كثيراً من الناس اليوم، يعتبرون الحريات الاجتماعية كشيء مستقل عن بعضها بعضاً. أولئك الذين يسمون أنفسهم "ليبراليين" في يومنا هذا، هم يطلبون سياسات هي تماماً عكس تلك السياسات التي كان ينادي بها الليبراليون في القرن التاسع عشر في برامجهم التي تدعو إلى الليبرالية. هؤلاء الذين يسمون أنفسهم ليبراليين في يومنا هذا، هم يعتنقون الفكرة الرائجة، ألا وهي، أن حرية الخطاب، حرية الصحافة، حرية الدين، التحرر من السجن دون محاكمة –جميع هذه الحريات– يمكن الحفاظ عليها بمعزل عن الحرية الاقتصادية. إنهم لا يدركون أنه، وفي نظام خال من السوق، حيث توجه الحكومة كل شيء، فإن جميع تلك الحريات تصبح سراباً، حتى وإن وضعت في قوالب قانونية أو كتبت في الدساتير.

دعونا نأخذ حرية واحدة، حرية الصحافة. إذا كانت الحكومة تملك جميع المطابع، فإنها سوف تقرر ماذا يتوجب نشره وماذا لا يجب نشره. وإذا كانت الحكومة تمتلك جميع المطابع وتقرر ماذا يجب أو لا يجب طبعه، عندها فإن إمكانية طباعة أي شكل من أشكال الآراء المعارضة لآراء الحكومة تصبح في الحقيقة والواقع مفقودة. حرية الصحافة تختفي وكذلك الحال بالنسبة لجميع الحريات الأخرى.

في إطار اقتصاد السوق، يملك الفرد حرية اختيار العمل الذي يود انتهاجه، واختيار طريقته الخاصة به في تحقيق اندماجه في المجتمع. ولكن، في النظام الاشتراكي، ليست الأمور كذلك: حقل عمله يقرر بمرسوم يصدر عن الحكومة. تستطيع الحكومة أن تأمر الذين لا تحبهم، والذين لا تود رؤيتهم يعيشون في أقاليم معينة، بالانتقال إلى أقاليم أخرى وأماكن أخرى. وتكون الحكومة دائماً في مركز يؤهلها لتبرير وشرح ذلك الإجراء، بالإعلان بأن مخطط الحكومة يستدعي حضور ذلك الإنسان

المبجل، خمسة آلاف ميل بعيداً عن المكان الذي كان يمكن أن يكون فيه، لأن وجوده هناك غير مرغوب فيه من قبل أرباب السلطة.

صحيح أن الحرية التي يمكن أن يستمتع بها الإنسان في ظل الاقتصاد الحر ليست حرية مثالية، من وجهة النظر الميتافيزيقية. ولكن، ليس هنالك شيء يمكن أن يطلق عليه حرية مثالية. الحرية تعني شيئاً فقط ضمن إطار المجتمع. مؤلفو "قوانين الطبيعة" في القرن الثامن عشر وفي مقدمتهم جان جاك روسو اعتقدوا بأنه في يوم ما في الماضي السحيق، كان الناس يتمتعون بشيء يسمونه "الحرية الطبيعية". ولكن في ذلك الزمن، لم يكن الناس أحراراً، بل كانوا تحت رحمة كل شخص كان أقوى منهم. كلمات روسو الشهيرة: "الإنسان يولد حراً، وفي كل مكان هو مقيد بالسلاسل"، قد تبدو عبارة جيدة، ولكن الإنسان في الحقيقة، لا يولد حراً. الإنسان يولد طفلاً رضيعاً ضعيفاً. وبدون حماية أبوية، وبدون الحماية التي توفر لوالديه من قبل المجتمع، فإنه لا يكون قادراً على المحافظة على حياته.

الحرية في المجتمع تعني أن الرجل يعتمد على غيره من الناس، بنفس المقدار الذي يعتمدون فيه عليه. المجتمع، في إطار الاقتصاد الحر، وفي ظروف من الليبرالية الاقتصادية، يعني وضعاً قائماً يقدم فيه إنسان الخدمة لمواطنيه الآخرين، مثلما يقدم الآخرون بدورهم خدمة له.

الناس يعتقدون بأنه يوجد في اقتصاد السوق رؤساء مستقلين عن حسن نوايا الناس وتأييدهم لهم. إنهم يعتقدون بأن قادة الصناعة ورجال الأعمال والمستثمرين هم الزعماء الحقيقيون في النظام الاقتصادي. ولكن هذا مجرد وهم. القادة في النظام الاقتصادي هم المستهلكون. وإذا ما توقف المستهلكون عن دعم حقل من حقول العمل، فإن رجال الأعمال القائمين عليه، إما أن يرغموا على إخلاء موقعهم المميز في النظام الاقتصادي، أو أن يكيفوا أعمالهم استجابة لرغبات وأوامر المستهلكين.

أحد أشهر دعاة الشيوعية كانت الليدي باسفيلد، وكانت تحمل إسمها الأصلي بياتريس بوتر، وهي معروفة كذلك من خلال زوجها سدني ويب. كانت هذه السيدة إبنة رجل أعمال غني، وعندما كانت شابة في مقتبل العمر، عملت سكرتيرة لوالدها. وقد كتبت في مذكراتها تقول: "في مؤسسة والدي، كان على كل شخص أن يطيع الأوامر التي يصدرها أبي، الزعيم. هو وحده كان يصدر الأوامر، ولكن لم يكن هناك أحد يعطي الأوامر إليه". هذا قول قصير النظر جداً. كانت تعطى الأوامر لوالدها من قبل المستهلكين والمشترين. لسوء الحظ، لم يكن باستطاعتها رؤية تلك الأوامر: إنها لم تكن لترى

ماذا يدور في اقتصاد السوق، لأنها كانت مهتمة فقط بالأوامر التي تصدر داخل إطار مكتب والدها، أو في المصنع.

في جميع القضايا الاقتصادية، يجب أن نتذكر كلمات عالم الاقتصاد الفرنسي الكبير فريدريك باستيا، الذي وضع عنواناً لأحد أبحاثه اللاحقة ***"ما يُرى وما لا يُرى"***. حتى نتفهم كيفية عمل نظام اقتصادي، علينا أن نتعامل ليس فقط مع الأشياء التي يمكن أن ترى، ولكن يجب أن نوجه عنايتنا أيضاً للأشياء التي لا يمكن أن تبصر بشكل مباشر. وعلى سبيل المثال، أمر يصدره رئيس إلى آذن في المكتب يمكن أن يسمعه كل إنسان موجود في الغرفة. ولكن ما لا يمكن الاستماع إليه هو الأوامر التي تعطى للرئيس من قبل زبائنه.

الحقيقة أنه في ظل النظام الرأسمالي، الرؤساء الأعلون هم المستهلكون. صاحب السيادة ليس الدولة وإنما الشعب. والدليل على أنهم هم أصحاب السيادة ينبثق من حقيقة أن لهم الحق في أن يكونوا سخفاء. هذا الامتياز شيء يتمتع به صاحب السيادة. له الحق في أن يرتكب أخطاء، ولا أحد يستطيع منعه من أن يفعل ذلك، ولكن، وبطبيعة الحال، عليه أن يدفع ثمن أخطائه. فإذا قلنا بأن المستهلك هو صاحب القول الفصل، أو أن المستهلك صاحب السيادة، فإننا لا نقول بأن المستهلك معصوم من ارتكاب الأخطاء، وأن المستهلك هو رجل يعرف دائماً ما هو أفضل شيء بالنسبة له. في كثير جداً من الحالات يشتري المستهلكون أو يستهلكون أشياء لا يجدر بهم شراءها أو إستهلاكها.

بيد أن النظرية القائلة بأن نظام حكم رأسمالي يستطيع منع الناس من إيذاء أنفسهم عن طريق السيطرة على استهلاكهم هي نظرية غير صحيحة. فكرة أن الحكومة هي بمثابة الأبوة الراعية، والتي تعمل كحارس لكل الناس هي فكرة أولئك الذي يحبون الاشتراكية. قبل بضع سنوات جربت حكومة الولايات المتحدة تجربة أطلق عليها اسم "تجربة نبيلة". هذه التجربة النبيلة كانت عبارة عن قانون يحرم شراء أو بيع المشروبات المسكرة. بكل تأكيد، هنالك كثيرون ممن يشربون أكثر مما يجب من البراندي والوسكي، وأنهم قد يؤذون أنفسهم إذا فعلوا ذلك.

بعض السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية تعارض حتى تدخين السجاير. أكيد أن أناساً كثيرين يدخنون بإفراط، وأنهم يدخنون على الرغم من أنه من الأفضل لهم أن لا يدخنوا. هذا يثير مسألة تتجاوز كثيراً البحث الاقتصادي: إنها ترينا ماذا تعني الحرية في الحقيقة.

مع التسليم بأن من الأمور الحسنة إبعاد الناس عن إيذاء أنفسهم نتيجة الإفراط في الشراب والتدخين. ولكن وبمجرد أن تعترف بذلك أناس آخرون سوف يقولون: هل الجسم هو كل شيء؟ وإذا أعطيت للحكومة الحق في تقرير ما يستهلكه جسم الإنسان، أن تقرر ما إذا كان يجب التدخين أو لا يجب، أن يشرب أو يمتنع عن الشرب، فلن يكون هنالك جواب شاف يمكنك إعطاءه لأناس يقولون : "أكثر أهمية من الجسم هو العقل والروح، والإنسان يضر نفسه أكثر كثيراً بقراءة كتب رديئة، والاستماع إلى موسيقى رديئة ومشاهدة أفلام رديئة. لذا، فإن من واجب الحكومة منع الناس من ارتكاب تلك الأخطاء".

وكما أنت تعلم، وعلى امتداد مئات السنوات، اعتقدت الحكومات والسلطات بأن ذلك، في الحقيقة، هو واجبها. ولم يحدث هذا فقط في العصور الخوالي؛ قبل فترة ليست ببعيدة، كانت في ألمانيا حكومة تعتبر أن من واجب الحكومة التمييز بين الرسم الجيد والرسم السيئ –والذي كان يعني طبعاً من وجهة نظر رجل كان في شبابه قد سقط في امتحان الدخول في أكاديمية الفن في فيينا جيداً وسيئاً؛ من وجهة نظر رسام بطاقات البريد الزيتية أدولف هتلر. وأصبح ممنوعاً على الناس إبداء آراء أخرى حول الفن والصور الزيتية عدا آراء الزعيم الأعظم (الفوهرر).

وفي اللحظة التي تبدأ فيها بالاعتراف بأن من واجب الحكومة السيطرة على استهلاك الكحول، ماذا تستطيع أن تجيب أولئك الذين يقولون بأن الرقابة على الكتب والآراء أهم كثيراً من ذلك؟

الحرية في الحقيقة تعني حرية ارتكاب الأخطاء. علينا أن ندرك ذلك. قد نكون شديدي النقد لمواطنينا بالنسبة للطريقة التي ينفقون فيها أموالهم ويعيشون فيها حياتهم. قد نعتقد بأن ما يفعلونه هو عمل شديد الحماقة وسيء، ولكن في مجتمع حر، هنالك وسائل كثيرة أمام الناس للتعبير عن آرائهم بالنسبة لكيفية قيام مواطنيهم بتغيير أساليب حياتهم. يستطيعون كتابة الكتب؛ يستطيعون كتابة المقالات؛ يستطيعون إلقاء الخطب؛ يستطيعون حتى الوعظ في زوايا الشوارع إن أرادوا –وهم يفعلون ذلك في كثير من البلدان. ولكن لا يحق لهم أن يرغموا غيرهم من الناس على عدم عمل أشياء معينة، لمجرد أنهم أنفسهم لا يريدون غيرهم أن يتمتع بحرية عمل تلك الأشياء.

هذا هو الفرق بين العبودية والحرية. العبد مجبر على عمل ما يأمره به رؤساؤه، بيد أن المواطن الحر –وهذا هو معنى الحرية- هو في وضع يمكنه من اختيار طريقة حياته. بكل تأكيد، يمكن إساءة استخدام هذا النظام الرأسمالي، وهو يتعرض بالفعل لإساءة الاستغلال من قبل بعض الناس. من

الممكن، بكل تأكيد، عمل أشياء لا يجب أن تعمل. ولكن إذا تمت تلك الأعمال بموافقة أغلبية الناس، فإن الشخص الرافض لها يستطيع دائماً السعي لمحاولة تغيير قناعات مواطنيه بالنسبة لها. يمكنه محاولة حثهم، محاولة إقناعهم، ولكنه لا يستطيع محاولة إرغامهم على الأخذ بقناعاته بالقوة، أو عن طريق استخدام الشرطة الحكومية.

في اقتصاد السوق، كل إنسان يخدم مواطنيه عن طريق خدمة نفسه. هذا ما كان يجول في عقول المؤلفين الليبراليين في القرن الثامن عشر، عندما تحدثوا عن توافق المصالح الحقيقية لجميع الأفراد والجماعات السكانية. وكانت نظرية توافق المصالح هذه، هي التي عارضها الاشتراكيون. لقد تحدثوا عن "صراع مصالح لا يمكن التوفيق بينها"، بين الجماعات المختلفة. ماذا يعني هذا؟ عندما زعم كارل ماركس، في الفصل الأول من مؤلفه ***"البيان الشيوعي"*** –هذا المنشور الصغير الذي كان نقطة انطلاق الحركة الاشتراكية- بأنه يوجد تعارض لا يمكن رتقه بين طبقات الشعب، فإنه لم يستطع التدليل على نظريته بأية أمثلة عدا تلك التي استوحاها من الظروف التي كانت سائدة في عصر ما قبل الرأسمالية. ففي عصور ما قبل الرأسمالية، كان المجتمع مقسماً بين فئات طبقية متوارثة، والتي يطلق عليها في الهند اسم "كاستس" أي الطبقات. ففي بلدان تسودها الطبقية، لم يكن يشار إلى إنسان، على سبيل المثال، بأنه فرنسي، وإنما كان يقال بأنه عضو في الأرستقراطية الفرنسية أو البرجوازية أو طبقة صغار المزارعين. كان على امتداد الجزء الأكبر من القرون الوسطى يعتبر أقرب ما يكون إلى العبد. والعبودية في فرنسا لم تندثر كلياً، إلا في أعقاب الثورة الأمريكية. وفي بعض أرجاء أوروبا تم اختفاؤها في زمن لاحق.

ولكن أسوأ الأشكال التي وجدت فيها العبودية –واستمرت في الوجود حتى بعد إلغاء العبودية– كان في المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار. ورث الفرد منزلته من والديه، وظل عليها طوال حياته. ثم نقل تلك المنزلة إلى أبنائه. كل جماعة كانت تتمتع بامتيازات، أو تعاني من غيابها. الطبقات العليا كانت تتمتع بالامتيازات فقط أي الغُنَم دون الغُرم، والجماعات الدنيا كانت تتحمل الغُرم دون الغُنم. ولم يكن هنالك من وسيلة يستطيع بها الإنسان تحرير نفسه من القيود القانونية التي كانت تكبله سوى بخوض كفاح سياسي ضد الطبقات الأخرى. تحت مثل تلك الظروف يمكنك القول بأنه "كان هنالك تعارض مصالح غير قابل للتوفيق بين ملاك العبيد وبين العبيد"، لأن ما كان يريده العبد هو أن ينزع عن نفسه صفة العبودية ومواصفات العبودية. بيد أن ذلك كان يعني خسارة لملاك العبيد. لذا، فقد كان من الأمور المؤكدة أن يكون هنالك عدم توافق مطلق بين أفراد الطبقات المختلفة.

يجب أن لا ينسى أحد أنه في تلك العصور –والتي كانت الطبقية فيها تسود المجتمعات في أوروبا، وكذلك امتداداتها في المستعمرات التي أوجدها الأوروبيون في الأمريكيتين- لم يكن الناس يشعرون بارتباط من أي نوع مع الطبقات الأخرى في أمتهم. لقد كانوا يشعرون بانتماء أقوى كثيراً مع نظرائهم في الطبقات الموازية لهم في الأمم الأخرى. لم يكن الأرستقراطي الفرنسي ينظر إلى الفرنسيين الذين كانوا ينتمون إلى طبقات دنيا كشركاء له في المواطنة، بل كان ينظر إليهم "كرعاع" لا يحمل لهم أي وُدّ. كان يعتبر الأرستقراطيين في البلدان الأخرى –في إيطاليا وإنجلترا وألمانيا، على سبيل المثال، بأنهم أقرانه.

أكثر مظاهر تلك الأوضاع القائمة بروزاً كان يتجلى في حقيقة أن جميع الأرستقراطيين في جميع أنحاء أوروبا كانوا يستخدمون لغة واحدة. كانت تلك اللغة هي الفرنسية، وهي لغة لم تكن تعرفها، خارج فرنسا، فئات الشعب الأخرى. الطبقات الوسطى –البرجوازية- كان لها لغتها الخاصة بها، بينما كانت الطبقات الدنيا من الفلاحين، تستخدم لهجات محلية، لم تكن في كثير من الأحيان مفهومة من قبل فئات الشعب الأخرى. وكان الشيء نفسه ينطبق على طريقة اللباس الذي ترتديه الطبقات المختلفة. عندما كنت تسافر في عام 1750 من بلد لآخر، كنت تجد بأن طبقة الأرستقراطيين كانت بوجه عام ترتدي نفس الملابس في جميع أرجاء أوروبا، بينما كنت ترى الآخرين من الطبقات الدنيا يرتدون ألبسة مختلفة. عندما كنت تقابل أحداً في الشارع، كنت تستطيع أن ترى في الحال -من طريقة الزي الذي يرتديه- إلى أية طبقة أو فئة ينتمي.

من الصعب تصور مدى اختلاف تلك الأحوال عما هو سائد في يومنا هذا. عندما آتي من الولايات المتحدة إلى الأرجنتين، وأرى رجلاً في الشارع، فإنني لا أستطيع أن أعرف إلى أي طبقة ينتمي. أستطيع فقط أن أفترض بأنه مواطن أرجنتيني، وأنه لا ينتمي إلى فئة وضعها القانوني مقيد.

هذا هو أحد الأمور التي جلبتها الرأسمالية. بطبيعة الحال، هنالك فروق داخل النظام الرأسمالي نفسه. هنالك فروق في الثروة، وهي فروق ينظر إليها الماركسيون، خطأً، وكأنها مماثلة للفروق القديمة التي كانت سائدة بين الناس في المجتمعات الطبقية.

الفروق داخل المجتمع الرأسمالي ليست شبيهة بتلك القائمة في المجتمع الاشتراكي. في القرون الوسطى، وفي كثير من البلدان في فترات متأخرة جداً، يمكن أن تنتمي العائلة إلى الطبقة الأرستقراطية، وأن تملك ثروة عظيمة، وقد تكون تنتمي إلى عائلة من الدوقات على امتداد مئات

السنين وبغض النظر عن صفاتها ومزاياها وأشخاصها وأخلاقها. ولكن، في النظام الرأسمالي الحديث، يوجد هنالك ما أطلق عليه علماء الاجتماع فنياً بـ"التحرك الاجتماعي"، المبدأ العملياتي لهذا التحرك الاجتماعي، وفق ما وصفه عالم الاجتماع والاقتصاد الإيطالي فيلفريدو باريتو هو (تدوير الطبقات المنتقاة). هذا يعني أنه سيكون دوماً أناس في قمة السلم الاجتماعي، يتمتعون بالثروة، وبالأهمية السياسية، ولكن أولئك الناس، تلك الفئة المنتقاة، هي عرضة للتغيير المستمر.

هذا صحيح كل الصحة في المجتمع الرأسمالي، ولكنه لم يكن صحيحاً في المجتمعات الطبقية التي كانت سائدة في عصر ما قبل الرأسمالية.

العائلات التي كانت تعتبر عائلات أوروبا الأرستقراطية العظيمة هي ما زالت نفسها اليوم، أو لنقل، أنهم أحفاد تلك العائلات التي كانت سائدة في أوروبا قبل 800 أو حتى 1000 سنة.

الكبيشيان من عائلة البوربون –الذين حكموا مدداً طويلة جداً هنا في الأرجنتين– كانوا عائلة مالكة منذ زمن بعيد في القرن العاشر. حكم هؤلاء الملوك الأقاليم التي تعرف اليوم بـ"إيل دي فرانس"، مستديمين حكمهم من جيل إلى جيل. ولكن، في المجتمع الرأسمالي، هنالك تحرك دائم، أناس فقراء يصبحون أغنياء، وأحفاد هؤلاء الأغنياء يخسرون ثرواتهم ويصبحون فقراء.

اليوم، رأيت في بيونس آيريس، في مكتبة في وسط المدينة، سيرة حياة رجل أعمال كان بارزاً، ومهماً ومثالاً لرجل الأعمال الكبير الناجح في القرن التاسع عشر في أوروبا، حتى أنه في هذا البلد البعيد جداً عن أوروبا، نجد مكتبة في بيونيس آيريس، تسوق نسخاً من مذكراته. لقد كنت أعرف حفيد هذا الرجل. إنه يحمل نفس اسم جده، وهو ما يزال يحتفظ بحق استعمال لقب النبلاء الذي ورثه عن جده –الذي بدأ عمله كحداد– والذي كان قد حصل عليه قبل ثمانين عاماً. واليوم هو فقير، يعمل كمصور في مدينة نيويورك.

أناس آخرون، كانوا فقراء، في الوقت الذي كان فيه جد هذا المصور، من أكبر رجال الصناعة في أوروبا، أصبحوا اليوم من أقطاب رجال الصناعة. كل إنسان حر في تغيير وضعه. هذا هو الفرق بين النظام الطبقي والنظام الرأسمالي الاقتصادي الحر، والذي لا يلوم فيه الإنسان إلا نفسه إذا فشل في بلوغ المرتبة التي كان يرنو إليها.

إن أشهر رجال الصناعة في القرن العشرين حتى الآن هو هنري فورد. لقد بدأ ببضع مئات الدولارات التي اقترضها من أصدقائه، وخلال فترة قصيرة جداً استطاع تطوير واحدة من أكبر الشركات في العالم، ويمكن اكتشاف مئات الحالات كل يوم.

تنشر النيويورك تايمز، كل يوم، أخباراً طويلة عن أناس توفوا. وإذا قرأت نعي أولئك الناس، فإنك تجد نفسك أمام اسم رجل أعمال مرموق، والذي بدأ حياته كموزع للصحف في زوايا شوارع نيويورك، أو ربما قد بدأ كآذن، وعند وفاته أصبح رئيساً للبنك الذي بدأ فيه حياته في وظيفة في أسفل السلم. بطبيعة الحال، لا يستطيع جميع الناس أن يصلوا إلى مثل هذه المراكز. ولا يرغب كل الناس في الوصول إليها. هنالك أناس يهتمون بشؤون أخرى، ولمثل أولئك الناس، هنالك طرق أخرى تفتح أمامهم اليوم، والتي لم تكن مفتوحة في عصر المجتمعات الإقطاعية، في عصور المجتمعات الطبقية.

بيد أن النظام الاشتراكي يمنع هذه الحرية الأساسية عن الفرد لاختيار مستقبله. ففي ظل الأحوال الاشتراكية، هنالك سلطة اقتصادية واحدة دون سواها، وهي وحدها التي تملك حق تقرير جميع الأمور الخاصة بالإنتاج.

أحد المظاهر السائدة في يومنا هذا، هو أن الناس يستعملون أسماء كثيرة لتسمية الأشياء نفسها. أحد تلك المسميات للتعبير عن الاشتراكية والشيوعية هو "التخطيط"، ويعنون، بطبيعة الحال، "التخطيط المركزي"، وذلك يعني التخطيط الذي تضعه الحكومة –مخطط واحد يمنع التخطيط من قبل أية جهة أخرى، سوى الحكومة.

سيدة بريطانية، وهي أيضاً عضو في مجلس اللوردات، وضعت كتاباً يحمل اسم ***"مُخطَّط أو لا مُخطَّط"*** ، كتاب كسب شهرة عالمية. ماذا يعني عنوان كتابها؟ عندما تتحدث عن "مُخطَّط"، فإنها إنما تعني نمط المخطط الذي تَصوره لينين وستالين ومن جاء بعدهم، وهو النمط الذي يحكم جميع النشاطات، لجميع الناس في الأمة.

وهكذا، فإن هذه السيدة تعني مخططاً مركزياً يستبعد جميع المخططات الخاصة التي قد تكون لدى الأفراد. عنوان كتابها ***"مخطط أو لا مخطط"*** ، هو عنوان خادع؛ البديل ليس خطة مركزية أو لا خطة، إنها الخطة الشاملة لسلطة حكومة مركزية، أو، حرية الأفراد لوضع مخططاتهم الخاصة بهم، وأن يتولوا التخطيط لأنفسهم. الفرد يخطط حياته كل يوم، ويغيّر خططه اليومية بالشكل الذي يريده.

الرجل الحر يخطط يومياً لحاجاته؛ إنه يقول، على سبيل المثال، "بالأمس قررت أن أعمل طوال حياتي في قرطبة". والآن يعلم أن هنالك أحوالاً أفضل في بيونس آيريس وبالتالي يغير خططه قائلاً: "بدلاً من العمل في قرطبة، أود الذهاب إلى بيونس آيريس". وهذا هو معنى الحرية. من الممكن أن يكون مخطئاً، ولربما يتبين أن ذهابه إلى بيونس آيريس كان خطأً. ربما كانت الظروف أفضل له في قرطبة، ولكنه هو الذي وضع الخطة.

في ظل التخطيط الحكومي، إنه يتصرف كجندي في الجيش. الجندي في الجيش لا يملك حق اختيار الحامية التي يعمل فيها، أن يختار المكان الذي يود الخدمة فيه. يتوجب عليه الخضوع للأوامر. والنظام الاشتراكي، كما كان يعلم كارل ماركس ولينين وجميع القادة الاشتراكيين، باعترافهم، كانت تعني نقل حكم الجيش إلى نظام الإنتاج بكامله. لقد تحدث ماركس "عن جيوش الصناعة"، ودعا لينين "لتنظيم كل شيء" –من مكتب البريد، إلى المصنع وغير ذلك من الصناعات، على غرار تنظيمات الجيش.

لذا، ووفق النظام الاشتراكي، فإن كل شيء يعتمد على حكمة، ومواهب، وكفاءات أولئك الذين تتشكل منهم السلطة العليا. إن ما لا يعرفه الدكتاتور الأعظم –أو لجنته- لا يؤخذ بعين الاعتبار. بيد أن المعرفة التي جمعتها الإنسانية على امتداد تاريخها الطويل لا يحصل عليها كل إنسان؛ لقد جمعنا كمية هائلة من المعرفة العلمية والتكنولوجية على مدى العصور، بحيث أنه من المستحيل على الإنسان الفرد الإحاطة بكل تلك المعرفة، حتى وإن كان رجلاً موهوباً إلى حد كبير. والناس يختلفون عن بعضهم بعضاً، إنهم غير متساوين. سوف يظلون كذلك على الدوام. هنالك أناس أكثر موهبة في موضوع معين، وأقل موهبة في موضوع آخر. وهنالك أناس يملكون الموهبة لشق آفاق جديدة، وتغيير مسارات العلم. في المجتمعات الرأسمالية، التقدم التكنولوجي والاقتصادي يتم تحقيقه من خلال مثل هؤلاء الأشخاص. إذا كان لدى رجل فكرة، فإنه سوف يحاول إيجاد بضعة أشخاص لهم من الفطنة ما يجعلهم يدركون قيمة فكرته.

بعض الرأسماليين، الذين يجرأون على التطلع إلى المستقبل، والذين يدركون النتائج المحتملة لتلك الفكرة، سوف يبدأون بوضعها موضع التنفيذ. أناس آخرون، لأول وهلة، قد يقولون "إنهم أغبياء"؛ ولكن سوف يتوقفون عن قول ذلك عندما يكتشفون بأن هذا المشروع، والذي أسموه غبياً، هو في حالة من الازدهار وأن الناس سعيدون بشراء منتجاته.

في ظل النظام الماركسي، من الناحية الأخرى، فإن الكيان الحكومي الأعلى يجب أن يقتنع أولاً بقيمة تلك الفكرة، قبل أن يتابعوها ويطوروها. يمكن أن يكون هذا العمل صعباً جداً، ذلك أن الجماعة الحاكمة في القمة، أو الدكتاتور الأعظم نفسه، هو الذي يملك حق اتخاذ القرارات. وإذا كان أولئك الناس –نتيجة كسل أو تقدم في السن، أو بسبب أنهم ليسوا على قدر كبير من الذكاء والمعرفة– عاجزين عن استيعاب قيمة وأهمية الفكرة الجديدة، فإن الفكرة الجديدة لن تجد طريقها إلى التنفيذ.

نستطيع أن نستذكر أمثلة من التاريخ العسكري. كان نابليون عبقرياً حقاً في الشؤون العسكرية؛ ولكن كانت لديه مشكلة واحدة، وفشله في حل تلك المشكلة في نهاية الأمر أدت إلى هزيمته ونفيه إلى العزلة الموحشة في جزيرة سانت هيلينة. كانت مشكلة نابليون ما يلي: كيف يستطيع فتح إنجلترا؟ حتى يتمكن من تحقيق ذلك، كان في حاجة إلى أسطول بحري لاجتياز القنال الإنجليزي، وكان هنالك أناس أبلغوه بأن لديهم وسيلة لتحقيق ذلك الاجتياز، أناس –في عصر السفن التي تسير بالشراع- الذين جاءوا له بفكرة جديدة، هي فكرة البواخر البخارية. ولكن نابليون لم يستوعب اقتراحهم.

ثم كانت هنالك هيئة أركان الحرب الألمانية الشهيرة. قبل الحرب العالمية الأولى، كان ينظر إليها، على مستوى العالم، على أنها متفوقة على الجميع من حيث الحكمة العسكرية. وكانت هيئة أركان حرب الجنرال فوخ في فرنسا تحظى بسمعة مماثلة. ولكن لا الألمان ولا الفرنسيين، الذين استطاعوا في النهاية بقيادة الجنرال فوش، هزيمة الألمان، قد أدركوا الأهمية العسكرية للطيران. قالت أركان الحرب الألمانية: "الطيران هو لمجرد المتعة، الطيران جيد للكسالى. من وجهة النظر العسكرية منطاد الزبلن هو وحده المهم". وكانت أركان الحرب الفرنسية تحمل نفس التفكير.

فيما بعد، وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، كان في الولايات المتحدة جنرال يؤمن بأن الطيران سوف يكون مهماً جداً في الحرب القادمة. ولكن جميع الخبراء الآخرين في الولايات المتحدة كانوا ضده. لم يستطع هذا الجنرال إقناعهم. إذا كان عليك أن تقنع جماعة من الناس لا يعتمدون مباشرة على حل قضية، فلن تنجح أبداً في ذلك. هذا صحيح أيضاً في القضايا غير الاقتصادية.

كان هناك رسامون وشعراء وكتّاب ومؤلفو موسيقى يشكون من أن الجمهور لم يكن يُقدّر أعمالهم، وبالتالي سبّب لهم البقاء فقراء. بكل تأكيد، ربما كانت أحكام الجمهور خاطئة ولكن، عندما قال هؤلاء الفنانون: "إنه يتوجب على الحكومة دعم الفنانين العظام والرسامين والكتّاب"، فقد كانوا على خطأ

مبين. لمن ستوكل الحكومة مهمة تقرير ما إذا كان القادم الجديد، حقاً، رساماً عظيماً أم لا؟ يترتب عليها الاعتماد على نصيحة النقاد وأساتذة تاريخ الفنون الذين ينظرون دوماً إلى الوراء، ولكن الذين نادراً جداً ما أظهروا كفاءة في اكتشاف عبقري جديد. هذا هو الفرق الكبير بين نظام "التخطيط"، ونظام يتولى فيه كل إنسان التخطيط والعمل لنفسه.

صحيح، بطبيعة الحال، أن الرسامين والكتّاب العظام قد تحملوا في الماضي مشاق كبيرة. قد يكونوا نجحوا في فنونهم ولكنهم لم ينجحوا دائماً في جمع المال. فان غوخ كان رساماً عظيماً بكل تأكيد. كان عليه أن يتحمل مشاق لا يمكن احتمالها، وأخيراً، وعندما بلغ سن السابعة والثلاثين من العمر، أقدم على الانتحار. إبان حياته كلها، لم يبع سوى لوحة زيتية واحدة وكان مشتريها ابن عمه. وإذا وضعنا جانباً بيع هذه اللوحة الواحدة، فقط كان يعتمد في معيشته على مال أخيه، الذي لم يكن فناناً ولا رساماً. ولكن أخ فان غوخ كان يدرك حاجات الرسام. واليوم، فإنك لا تستطيع شراء لوحة لفان غوخ بأقل من مائة ألف إلى مائتي ألف دولار.

في ظل النظام الاشتراكي، ربما كان مصير فان غوخ مختلفاً. ربما كان أحد موظفي السلطة سوف يسأل بعض مشاهير الرسامين (والذين لم يكونوا ليعتبروا فان غوخ فناناً على الإطلاق) ما إذا كان هذا الشاب اليافع، المختل جزئياً أو كلياً، هو فنان يستحق الدعم أم لا. ولا شك أنهم كانوا سوف يجيبون: "كلا، إنه ليس رساماً، إنه ليس فناناً؛ إنه مجرد إنسان يُضيّع زيت الرسم"؛ وربما كانوا سيرسلونه إلى مصنع حليب، أو إلى منزل يأوي المجانين. لذا، فإن كل هذا الحماس لصالح الاشتراكية، من قبل الجيل الطالع من الرسامين والشعراء والموسيقيين والصحفيين والممثلين، هو حماس قائم على وهم. أقول هذا لأن هذه الجماعات هي أكثر المؤيدين تعصباً للفكرة الاشتراكية.

وعندما تكون المسألة هي الاختيار بين الاشتراكية والرأسمالية كنظام اقتصادي، فإن المسألة تصبح مختلفة بعض الشيء. مؤلفو الاشتراكية لم يتكهنوا بأن الصناعة الحديثة والعمل الاقتصادي الحديث يقومان على أساس من الحسابات. المهندسون ليسوا وحدهم الذين يضعون مخططاتهم على أساس الحسابات، فعلى رجال الأعمال أن يفعلوا ذلك أيضاً. وحسابات رجال الأعمال تقوم على أساس الحقيقة القائلة بأنه في اقتصاد السوق فإن أسعار السلع محسوبة بالنقد، ليست لفائدة المستهلكين وحدهم، بل إنها تعطي معلومات جوهرية لرجل الأعمال حول عناصر الإنتاج. ومهمة السوق الرئيسية لا تنحصر فقط في تقرير كلفة آخر مرحلة من مراحل الإنتاج، ونقل السلع إلى أيدي

المستهلك، بل كلفة تلك الخطوات الموصلة إليه. اقتصاد السوق بمجموعه مرتبط بالحقيقة القائمة ألا وهي أن هناك حسابات عقلية لتقسيم العمل بين مختلف رجال الأعمال الذين يتنافسون فيما بينهم في الإحاطة بعناصر الإنتاج –المواد الخام، الماكنات، الأدوات– وكذلك للعنصر البشري في الإنتاج، الأجور التي تدفع للعمل. هذا النوع من الحسابات الذي يجريه رجال الأعمال لا يمكن إتمامه في غياب الأسعار التي تزودهم بها السوق.

ففي اللحظة ذاتها التي تلغي فيها السوق –وهو ما يرغب الاشتراكيون في عمله- فإن جميع الحسابات التي يقوم بها المهندسون والتكنوقراط تصبح عديمة الجدوى. يستطيع التكنوقراط إعطاءك عدداً كبيراً من المشاريع، والتي تكون من وجهة نظر العلوم الطبيعية مجدية بنفس الدرجة. ولكن الأمر يحتاج إلى الحسابات المستندة إلى السوق، ليتمكن رجال الأعمال من تقرير ما هي أكثر المشاريع نجاعة من وجهة النظر الاقتصادية.

المسألة التي أعالجها هنا هي القضية الجوهرية في حسابات الاقتصاد الرأسمالي، خلافاً لحسابات الاشتراكية. الحقيقة هي أن الحسابات الاقتصادية، وبالتالي التخطيط التكنولوجي، ممكن فقط إذا تواجدت أسعار للسلع محسوبة نقداً، ليس فقط للسلع الاستهلاكية، ولكن كذلك لعناصر الإنتاج. هذا يعني أنه لا بد من وجود سوق للمواد الخام، أو للسلع نصف المصنعة، وللأدوات والماكنات، ولجميع أنماط العمل الإنساني والخدمات التي يقدمها الإنسان.

عندما اكتُشفت هذه الحقيقة، لم يعرف الاشتراكيون كيف يردون عليها. ذلك أنهم، وعلى امتداد 150 سنة دأبوا على القول: "جميع الشرور في العالم مبعثها الأسواق وأسعار الأسواق. نحن نريد إلغاء السوق، ومع إلغائه، بطبيعة الحال، اقتصاد السوق، واستبداله بنظام لا توجد فيه أسعار أو أسواق". لقد أرادوا إلغاء ما أسماه ماركس بـ"صفقة السلعة" التي تتسم بها السلعة والعمالة.

وعندما واجهوا هذه المعضلة الجديدة، فإن مؤلفي الاشتراكية لم يملكوا جواباً عليها، وفي نهاية الأمر قالوا: "سوف لا نلغي السوق إلغاءً تاماً؛ سوف نفترض بأنه يوجد هنالك سوق؛ سوف نلعب السوق كما يعلب الأطفال المدرسة".

ولكن الجميع يعلم بأنه عندما يلعب الأطفال المدرسة، فإنهم لا يتعلمون شيئاً. إنها مجرد تمرين، لعبة، ويمكن أن "تلعب" أموراً كثيرة. هذه مسألة صعبة جداً ومعقدة، وحتى يمكن معالجتها بشكل كامل

يحتاج المرء إلى زمن أطول مما لدي الآن. لقد شرحت ذلك بالتفصيل في كتاباتي. ولا أستطيع في ست محاضرات أن أخوض في تحليل كافة العناصر المتصلة بها.

لذا، فإنني أريد أن أنصحكم، إذا كنتم مهتمين بقضية جوهرية هي استحالة عمل الحسابات والتخطيط في النظام الاشتراكي، أن تقرأوا كتابي بعنوان ***"الفعل الإنساني"*** ، وهو متوفر في ترجمة ممتازة باللغة الإسبانية. ولكن إقرأوا كتباً أخرى أيضاً، مثل كتاب عالم الاقتصاد النرويجي ترجفي هوف، الذي وضع بحثاً عن الحسابات الاقتصادية. وإذا لم تكن ترغب في أن تكون منحازاً لجانب، فإنني أنسّب لك قراءة كتاب اشتراكي عالي التقييم حول هذا الموضوع، من وضع عالم اقتصاد بولندي مرموق أوسكار لانج، الذي كان في وقت من الأوقات بروفسوراً في جامعة أمريكية، ثم أصبح سفيراً بولندياً قبل عودته إلى بلاده لاحقاً.

ربما تودون سؤالي: "وماذا عن روسيا؟ كيف يعالج الروس هذا السؤال؟" هذا يغير الموقف. الروس يطبقون نظامهم الاشتراكي ضمن عالم توجد فيه أسعار لجميع عناصر الإنتاج، ولجميع المواد الخام، بل ولكل شيء. لذا، فإنهم يستطيعون أن يوظفوا لتخطيطهم الأسعار الخارجية في السوق العالمية. وبما أن هنالك بعض الفروق بين الأحوال في روسيا والأحوال في الولايات المتحدة، فالنتيجة هي، في كثير من الحالات، أن الروس يعتبرون شيئاً ما مبرراً ومرغوباً فيه –من وجهة نظرهم الاقتصادية– بينما لا يعتبره الأمريكيون مبرراً اقتصادياً على الإطلاق.

"التجربة السوفييتية"، كما كانت تُسمى، لا تثبت شيئاً. إنها لا تقول لنا شيئاً حول النقطة الجوهرية في الاشتراكية، ألا وهي مسألة الحسابات.

ولكن هل يحق لنا أن نسميها تجربة؟ لا أعتقد أن هنالك شيئاً اسمه تجربة علمية في حقل العمل البشري والاقتصاد. إنك لا تستطيع أن تجري تجارب مختبرية في حقل العمل البشري، لأن التجربة العلمية تتطلب أن تعمل الشيء ذاته في ظل ظروف مختلفة، أو أن تحافظ على الظروف ذاتها، ربما مع تغيير عنصر واحد. على سبيل المثال، إذا أدخلت طُعماً على حيوان مصاب بخلايا سرطانية كعلاج تجريبي، قد تكون النتيجة أن السرطان سوف يختفي. تستطيع أن تجري ذلك مع حيوانات مختلفة من النوع ذاته، والتي تعاني من المرض الخبيث ذاته. فإذا عالجت بعضهم بالطريقة الجديدة ولم تعالج البقية، عندها يمكنك مقارنة النتيجة. إنك لا تستطيع أن تفعل الشيء ذاته في حقل العمل الإنساني. لا توجد هنالك مختبرات للتجربة في العمل الإنساني.

إن ما تُسمى "بالتجربة" السوفييتية ترينا فقط أن مستوى المعيشة في روسيا السوفييتية أقل بما لا يقبل المقارنة من البلد الذي يعتبر من قبل العالم أجمع بأنه عنوان الرأسمالية وتجسيدها: الولايات المتحدة. بطبيعة الحال، لو قلت هذا إلى اشتراكي، فإنه سوف يجيب: "الأمور رائعة في روسيا". وعندما تقول له: "قد تكون الأمور رائعة ولكن مستوى المعيشة أقل كثيراً منه في الولايات المتحدة". عندها سوف يجيب: "نعم ولكن تذكّر كم كانت الحياة بشعة للروس تحت حكم القياصرة، وكم كانت فظيعة الحرب التي كان علينا القتال فيها". لا أرغب في الدخول في بحث حول ما إذا كان هذا التفسير صحيحاً أم لا، ولكن إذا أنكرت بأن الأحوال كانت هي نفسها، فإنك تُنكر بأنها كانت بمثابة تجربة. عندها يجب أن نقول ما يلي (وسوف يكون هذا القول أكثر صحة): "الاشتراكية في روسيا لم تجلب تحسيناً في أحوال الرجل العادي، والذي يمكن مقارنته بالتحسينات التي طرأت على حياة الأحوال ذاتها، خلال الفترة ذاتها في الولايات المتحدة".

ففي الولايات المتحدة، تستمع إلى شيء جديد، إلى بعض التحسين، كل أسبوع تقريباً. هذه تحسينات أوجدها رجال الأعمال لأن آلافاً مؤلفة منهم تجهد في النهار والليل لاكتشاف سلعة جديدة تكون أكثر إرضاءً للمستهلك، أو أقل كلفة في الإنتاج، أو أفضل وأرخص من السلعة المعروضة في الأسواق. إنهم لا يفعلون ذلك عن نكران للذات، بل يفعلون ذلك لأنهم يريدون جمع المال. والنتيجة هي أنك تشهد تحسناً في مستوى المعيشة في الولايات المتحدة يكاد يشبه المعجزة، إذا ما قورن بالأحوال التي كانت سائدة قبل خمسين إلى مائة عام. ولكن في الاتحاد السوفييتي، حيث لا يوجد نظام مماثل، فإنك لا تجد تحسناً مشابهاً. لذا، فإن أولئك الناس الذين ينصحونا بأنه يتوجب علينا انتهاج النظام السوفييتي، هم على خطأ فادح.

هنالك شيء آخر يجب ذكره. المستهلك الأمريكي، الفرد، هو مشترٍ وصاحب القول الفصل، في آن معاً. عندما تغادر متجراً في أمريكا، فقد تجد يافطة كتب عليها: "شكراً لرعايتكم لنا. نرجوكم زيارتنا ثانية". ولكن، عندما تذهب إلى مخزن في بلد تحكمه الشمولية –سواء كان البلد روسيا في يومنا هذا، أو في ألمانيا كما كانت تحت حكم هتلر– فإن صاحب المخزن يقول لك: "يجب أن تكون ممتناً للزعيم العظيم لإعطائك هذا".

في البلدان الاشتراكية، ليس البائع هو الذي يعرب عن امتنانه، إنه المشتري. إن المواطن ليس صاحب القول؛ صاحب القول والزعامة هو اللجنة المركزية، المكتب المركزي. تلك اللجان الاشتراكية والزعماء والدكتاتوريون هم السلطة العليا، وما على الناس سوى إطاعتهم.

المحاضرة الثالثة

التدخل

المقولة المشهورة والتي كثيراً ما يتم ترديدها تقول: "الحكومة الأفضل هي الحكومة التي تحكم أقل". إنني لا أعتقد بأن هذا هو وصف صحيح للحكومة الجيدة. يتوجب على الحكومة أن تفعل جميع الأشياء التي يُحتاج إليها والتي أقيمت من أجلها. على الحكومة حماية الأفراد داخل بلدها ضد الهجمات العنيفة والزائفة التي تشنها عصابات الإجرام، كما يتوجب عليها الدفاع عن الوطن ضد الأعداء من الخارج. هذه هي مهمات الحكومة في ظل النظام الحر، في إطار اقتصاد السوق.

بديهي أنه في النظام الاشتراكي، فإن الحكومة تكون شمولية، وليس هنالك أي شيء خارج إطار نفوذها وصلاحياتها. ولكن، في اقتصاد السوق، فإن المهمة الرئيسية للحكومة هي حماية الانسياب الطبيعي لاقتصاد السوق، في وجه أعمال التزوير أو العنف، من الداخل ومن خارج البلاد.

الناس الذين لا يتفقون مع هذا التحديد لعمل الحكومة قد يقولون: "هذا الرجل يكره الحكومة". ليس هنالك ما هو أبعد عن الحقيقة. فإذا ما قلت بأن البنزين هو سائل كبير النفع، مفيد لأغراض كثيرة، ولكن، إنني مع ذلك لن أشرب البنزين لأنني أعتقد بأن شربه ليس الاستخدام الصائب له، فإنني لست عدواً للبنزين، وإنني لا أكره البنزين. إنما الذي أقوله هو أن البنزين مفيد جداً لأغراض محددة، ولكنه ليس مفيداً لأغراض أخرى. فإذا قلت بأن واجب الحكومة هو إلقاء القبض على القتلة وغيرهم من المجرمين، ولكن ليس من بين واجباتها تسيير السكك الحديدية، أو صرف الأموال على أشياء غير نافعة، فإنني، في هذه الحالة، لا أكره الحكومة، عندما أقول بأنها مؤهلة للقيام بمهام معينة، ولكنها غير مؤهلة للقيام بمهام أخرى.

لقد قيل بأننا، في الظروف الحالية، لم نعد نعيش في ظل اقتصاد السوق الحر. ففي ظل الظروف السائدة، فإننا نتبع نظاماً اسمه "الاقتصاد المختلط". وكدليل على "اقتصادنا المختلط"، فإن الناس يشيرون إلى النشاطات الاقتصادية العديدة التي تديرها الحكومة وتملكها. يقول الناس بأن الاقتصاد مختلط، لأنه يوجد في بلدان كثيرة مؤسسات معينة –مثل الهاتف، والتلغراف والسكك الحديدية، التي تملكها وتديرها الحكومة. صحيح بكل تأكيد بأن بعض تلك المؤسسات والفعاليات تديرها الحكومة. ولكن هذه الحقيقة وحدها لا تُغيّرُ طبيعة نظامنا الاقتصادي. إنها لا تعني حتى أن هنالك "نظاماً

اشتراكياً صغيراً" داخل إطار ما هو في مجمله نظام اقتصاد السوق الحر وغير الاشتراكي. إن الحكومة في إدارتها لتلك الفعاليات، تخضع لقوانين السوق الملزمة، وهذا يعني أنها تخضع لسيادة المستهلكين. على الحكومة، إذا أرادت إدارة دائرة البريد أو السكك الحديدية على سبيل المثال، أن توظف أناساً يعملون في تلك المنشآت. كما أن عليها شراء المواد الخام وغير ذلك مما هو ضروري لإدارة تلك المنشآت. ومن الناحية الأخرى، فإنها تبيع تلك الخدمات أو السلع لجماهير الناس. ورغم ذلك، ومع أنها تدير تلك المؤسسات مستخدمة طرائق النظام الاقتصادي الحر، فإن النتيجة، كقاعدة، هي عجز في موازناتها ولكن الحكومة مع ذلك، في وضع يمكنها من تمويل مثل هذا العجز –على الأقل، أعضاء الحكومة والحزب الحاكم يعتقدون ذلك.

الوضع بالنسبة للفرد مختلف بكل تأكيد. قدرة الفرد على إدارة مشروع بعجز، قدرة محدودة جداً. فإذا لم يكن ممكناً، في زمن قصير، إزالة ذلك العجز، وإذا لم يصبح المشروع مجدياً (أو على الأقل، أنه لا يسبب مزيداً من العجز والخسارة)، فإن الفرد يفلس، ويجب عندها إيقاف المشروع.

أما بالنسبة للحكومة، فإن الظروف تختلف. تستطيع الحكومة أن تتحمل العجز لأنها تملك سلطة فرض الضريبة على الناس. وإذا كان دافعو الضرائب على استعداد لدفع ضرائب أعلى من أجل تمكين الحكومة من الاستمرار في إدارة مشروع يعاني من الخسارة –أي بكفاءة أقل مما لو كانت مؤسسة خاصة تديره- وإذا كان جمهور الناس يقبلون بتلك الخسارة، فإن تلك الفعالية تستمر في عملها بطبيعة الحال.

لقد زادت الحكومات، في السنوات الأخيرة، عدد المؤسسات والفعاليات المؤممة في معظم البلدان، إلى درجة أن العجز في موازناتها قد نما إلى درجة تفوق ما يُجبى من المواطنين من ضرائب. ماذا سيحدث بعد ذلك لا يدخل في موضوع محاضرتي لهذا اليوم. إنه التضخم، وسوف أعالج ذلك غداً. لقد ذكرت هذا فقط بسبب أن الاقتصاد المختلط يجب أن لا يساء فهمه ويحشر مع قضية التدخل التي سأتحدث عنها الليلة.

ما هو التدخل؟ التدخل معناه أن الحكومة لا تقتصر نشاطاتها على المحافظة على الأمن أو –وكما اعتاد الناس على قوله قبل مائة عام- "إنتاج الأمن". التدخل يعني أن الحكومة تود أن تفعل أكثر من ذلك. إنها ترغب في التدخل بظاهرة السوق.

إذا اعترض المرء وقال إنه لا يجب أن تتدخل الحكومة في ميدان الأعمال، كثيراً ما يجيب الناس قائلين: "ولكن الحكومة، بالضرورة تتدخل دائماً". إنها تتدخل لمنع لص من سرقة مخزن، أو لمنع رجل من سرقة سيارة". ولكن، عندما نعالج موضوع التدخل، والتعريف بماذا تعني كلمة التدخل، فإننا إنما نتحدث عن التدخل الحكومي في عمليات السوق. أن تقوم الحكومة والشرطة بحماية المواطنين، والذين يشملون رجال الأعمال، وبطبيعة الحال موظفيهم، ضد هجمات العصابات الداخلية أو الخارجية، هو في الحقيقة عمل طبيعي يتوقع من أية حكومة أن تقوم به. مثل هذه الحماية لا تشكل تدخلاً، ذلك أن مهمة الحكومة الشرعية الوحيدة هي، بالتحديد، تحقيق الأمن.

ما يجول في خاطرنا عندما نتحدث عن التدخل هو رغبة الحكومة في أن تفعل شيئاً أكثر من تأمين الحماية ضد الهجمات والتزوير. التدخل يعني أن الحكومة لا تفشل في حماية جريان اقتصاد السوق بسهولة ويسر فحسب، بل إنها تتجاوز ذلك إلى التدخل في عمليات السوق المختلفة؛ إنها تتدخل في الأسعار، وأجور العمال، ونسبة الفائدة والأرباح.

الحكومة ترغب في التدخل من أجل إرغام رجال الأعمال على تسيير أعمالهم بطريقة تغاير ما كان يمكن أن تكون عليه، لو أنهم أطاعوا أوامر السوق دون سواه. الحكومة ترغب في إعطاء نفسها السلطة، أو، على الأقل، جزء من السلطة، التي تكون في اقتصاد السوق الحر في أيدي المستهلكين.

دعونا نبحث مثلاً واحداً على التدخل، وهو مرغوب جداً في العديد من البلدان، وقد جرب مراراً وتكراراً من قبل الحكومات، وبالأخص في أوقات التضخم. إنني أشير إلى مراقبة الأسعار.

الحكومات عادة ما تلجأ إلى مراقبة الأسعار عندما تكون قد ضَخّمت من السيولة النقدية، وبدأ الناس يشكون من نتائج ارتفاع الأسعار. هنالك أمثلة تاريخية كثيرة مشهورة، تُحدِّثنا عن فشل تطبيق مراقبة الأسعار، بيد أنني سوف أتحدث عن اثنتين منها فقط، ذلك لأن الحكومات في هاتين الحالتين كانتا على درجة كبيرة من النشاط في تطبيقها، أو في محاولة تطبيقها.

أول مثل مشهور هو ما فعل الإمبراطور الروماني ديوكليتيان، وهو معروف كآخر الأباطرة الرومان الذين اضطهدوا المسيحيين. كان لذلك الإمبراطور الروماني، الذي عاش في النصف الثاني من القرن الثالث، طريقة مالية واحدة فقط ألا وهي، التلاعب بقيمة العملة.

في تلك الأحقاب البعيدة، وقبل اختراع آلة الطباعة، حتى التضخم كان بدائياً. إنه كان يتمثل في تزييف النقد المعدني، وبالأخص الفضة. لقد أدخلت الحكومة كميات متزايدة من النحاس في صنع العملة الفضية إلى درجة تغيير لون العملة الفضية وإنقاص وزنها تنزيلاً كبيراً. كانت نتيجة ذلك التلاعب في نقاء العملة، والزيادة في كميات العملة المتاحة، أن حصل ارتفاع في الأسعار، تبعه مرسوم بتحديد الأسعار. ولم يكن الأباطرة الرومان رحماء في تطبيق القانون؛ إنهم لم يعتبروا الحكم بالموت قراراً جائراً لرجل طلب سعراً أعلى. لقد فرضوا تطبيق مراقبة الأسعار، ولكنهم فشلوا في الحفاظ على تماسك المجتمع. وكانت النتيجة انهيار الإمبراطورية الرومانية، ونظام توزيع المهام والعمل.

وبعد مرور 1500 عام بعد ذلك، جرى تلاعب مماثل في العملة، إبان الثورة الفرنسية. ولكن في هذه المرة، استخدم أسلوب آخر. لقد تحسنت تكنولوجيا إنتاج العملة تحسناً كبيراً. لم يعد ضرورياً التلاعب في نقاء العملة النقدية؛ فقد توفرت المطابع التي تطبع العملة. وكانت هذه المطابع في منتهى الكفاءة. ومرة أخرى، كانت النتيجة ارتفاعاً كبيراً غير مسبوق في مستوى الأسعار. ولكن، في الثورة الفرنسية، كانت الأسعار المرتفعة تعاقب بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي طبقه الإمبراطور ديوكليتيان. لقد حصل تحسن أيضاً في تقنية قتل المواطنين. إنكم جميعاً تذكرون الدكتور الشهير جيه. آي. جيلوتين (1738-1814)، الذي دعا إلى استخدام الجيلوتين في عقوبة الموت. ولكن، وعلى الرغم من الجيلوتين، فقد فشل الفرنسيون في تطبيق العقوبة الرادعة فيما يتعلق بالأسعار المرتفعة. وعندما جُرَّت عربة روبيسبيير إلى الجيلوتين، كان النساء يصيحون: "ها هو ذا صاحب العقوبة القصوى القذرة، يذهب إلى حتفه".

أردت أن أذكر هذا لأن الناس كثيراً ما يقولون: "ما نحتاج إليه لجعل مراقبة الأسعار أكثر فاعلية وكفاءة هو ببساطة مزيد من البطش ومزيد من الردع". لقد كان ديوكليتيان، بكل تأكيد، شديد البطش، وكذلك الثورة الفرنسية. ومع ذلك، فإن مراقبة الأسعار في الحالتين كلتيهما قد فشلتا فشلاً ذريعاً.

دعونا الآن نحلل أسباب ذلك الفشل. تسمع الحكومة الناس وهم يشكون من ارتفاع ثمن الحليب. والحليب مادة مهمة جداً، وبالأخص، للأجيال الصاعدة، للأطفال. ونتيجة لذلك، تعلن الحكومة حداً أعلى للحليب، وهو سعر أعلى ولكنه أقل من السعر المحتمل الحصول عليه في السوق. الآن تعلن

الحكومة: "لقد فعلنا كل ما هو ضروري، بكل تأكيد، من أجل تمكين أرباب العائلات الفقيرة على شراء كل ما يحتاجون إليه من الحليب لإطعام أطفالهم".

ولكن، ماذا يحدث بعد ذلك؟ من ناحية، فإن السعر الأدنى للحليب سوف يزيد الطلب على الحليب؛ الناس الذين لم يكونوا قادرين على شراء الحليب بالسعر الأعلى، أصبحوا الآن قادرين على شرائه بالسعر الأدنى الذي قررته الحكومة. ومن الناحية الأخرى، فإن بعض المنتجين، أولئك المنتجون الذين ينتجون الحليب بكلفة أعلى –أي المنتجون الهامشيون- يبدأون في تكبد الخسائر، لأن السعر الذي قررته الحكومة بمرسوم، هو أدنى من الكلفة. هذه هي النقطة المهمة في اقتصاد السوق. رجل الأعمال الفرد، المنتج الفرد، لا يستطيع تحمل الخسائر على المدى الطويل. وحيث أنه لا يستطيع تحمل خسائر في إنتاج الحليب، فإنه سوف يقلل من إنتاج الحليب للسوق. قد يقدم على بيع بعض بقراته الحلوب إلى المسلخ، أو بدلاً من إنتاج الحليب، فقد يتحول إلى بيع مشتقات الحليب، وعلى سبيل المثال اللبن والزبادي والجبنة والزبدة.

وهكذا يتبين أن تدخل الحكومة في تسعيرة الحليب سيؤدي إلى إنتاج حليب أقل مما كان عليه في السابق، وفي الوقت ذاته، يكون هنالك طلب أعلى على الحليب. بعض الناس القادرين على دفع السعر الذي قررته الحكومة لا يستطيعون الشراء بسبب نقص الإنتاج. ونتيجة أخرى، هي أن بعض الناس القلقين سوف يسارعون خطاهم ليكونوا أول من يقفون في الصف لشراء الحليب. عليهم أن ينتظروا في الخارج. الخطوط الطويلة من الناس الذين ينتظرون خارج المخازن هي ظاهرة سائدة في المدن التي تكون فيها الحكومة قد حددت سقفاً أعلى لأسعار السلع التي تعتبرها مهمة. لقد حدث ذلك في كل مكان عندما وضعت تسعيرة على الحليب. كان علماء الاقتصاد يتنبأون بذلك دائماً. ولكن الذين كانوا يتنبأون بذلك هم علماء الاقتصاد المتزنين، ولكن عددهم ليس كبيراً.

لكن ما هي نتيجة إقدام الحكومة على فرض رقابة على الأسعار؟ الحكومة سوف تصاب بالإحباط. لقد أرادت زيادة رضا من يشربون الحليب، ولكن في الواقع أثارت استياءهم. قبل تدخل الحكومة، كان سعر الحليب مرتفعاً، ولكن كان باستطاعة الناس شراءه. ولكن الآن لا توجد سوى كميات غير كافية للشراء. وتبعاً لذلك، فإن استهلاك الحليب سوف يتناقص.

الأطفال سوف يشربون حليباً أقل لا أكثر. الإجراء التالي الذي سوف تلجأ إليه الحكومة هو التقنين. ولكن التقنين لا يعني سوى أن بعض الناس المحظوظين سوف ينالون حليباً أكثر، بينما سوف يحرم

آخرون من الحصول على أي حليب بالمرّة. من سيحصل على الحليب ومن لا يحصل، يقرر دائماً بطريقة عشوائية، بطبيعة الحال. فقد يقرر مرسوم، على سبيل المثال، أن الأطفال تحت سن الرابعة، يجب أن يحصلوا على الحليب، وأن الأطفال فوق سن الرابعة، أو بين سن الرابعة والسادسة، يجب أن لا يحصلوا على أكثر من نصف الكمية التي يحصل عليها من هم دون الرابعة.

ومهما فعلت الحكومة، فإن الحقيقة تظل بأن الكميات المتوافرة من الحليب سوف تنقص. وتبعاً لذلك، فإن الناس سوف يشعرون بمزيد من خيبة الأمل. الحكومة عندها تسأل منتجي الحليب (لأنها لا تملك القدرة الذهنية على اكتشاف السبب بنفسها): "لماذا لا تنتجون الكميات ذاتها من الحليب التي كنتم تنتجونها من قبل؟"، وتتلقى الحكومة الجواب: "إننا لا نستطيع ذلك، لأن كلف الإنتاج أعلى من الحد الأعلى للأسعار الذي وضعته الحكومة". والآن تدرس الحكومة مختلف تكاليف الإنتاج، وتكتشف بأن أحدها هو الأعلاف. وتقول الحكومة إثر ذلك: "سوف نفرض نفس الرقابة على أسعار الأعلاف التي كنا قد فرضناها على الحليب. سوف نحدد سعراً أقصى للعلف، وعندها سوف تتمكنون من إطعام أبقاركم بسعر أقل، وكلفة أقل. عندها سوف يصبح كل شيء على ما يرام: سوف تستطيعون إنتاج حليب أوفر، وسوف تبيعون حليباً أكثر".

ولكن ماذا يحدث بعد ذلك؟ القصة نفسها تعيد نفسها مع العلف، كما هو واضح لك، وللأسباب ذاتها. إنتاج العلف يهبط وتواجه الحكومة المعضلة مرة أخرى. عندها تعقد الحكومة جلسات استماع لمعرفة أسباب انخفاض إنتاج العلف. وسوف تحصل من منتجي العلف على الجواب ذاته الذي حصلت عليه من منتجي الحليب. وبذلك تجد الحكومة أن عليها أن تخطو خطوة أخرى، ما دام أنها لا ترغب في التخلي عن مبدأ مراقبة الأسعار. إنها تقرر سعراً أقصى لمنتجي السلع الضرورية لإنتاج العلف. وتعود القصة نفسها مرة أخرى.

وفي الوقت ذاته تبدأ الحكومة بمراقبة ليس فقط الحليب ولكن البيض واللحوم وغير ذلك من الضروريات، وفي كل مرة تتلقى الحكومة الجواب ذاته، وتكون النتيجة هي هي ذاتها. ففي اللحظة التي تقرر فيها الحكومة تحديد حد أعلى لأسعار السلع الاستهلاكية، عليها أن تذهب إلى أبعد من ذلك، بالعودة إلى أسعار سلع المنتجين، فتفرض الرقابة عليها لتتماشى مع أسعار سلع الاستهلاك الخاضعة للتسعيرة. وهكذا، فإن الحكومة وقد بدأت بتحديد أسعار سلع قليلة، تجد نفسها مضطرة إلى العودة إلى أسعار الإنتاج، فتفرض على جميع أنواع سلع الإنتاج مراقبة الأسعار، بما في ذلك، بطبيعة الحال،

أجور العمل، لأنه بدون حساب أجور العمل فإن "حسابات التكلفة" التي تجريها الحكومة سوف تكون عديمة المعنى.

يضاف إلى ذلك، فإن الحكومة لا تستطيع أن تقصر تدخلها في السوق على تلك السلع فقط التي تعتبرها ضروريات مثل الحليب والزبدة والبيض واللحوم. بل يتوجب عليها، بحكم الضرورة، أن تشمل سلع الترف، ذلك لأنها إن لم تشمل تلك السلع بالرقابة، فإن رأس المال والعمال سوف يهجرون إنتاج السلع الضرورية الأساسية ويتوجهون إلى إنتاج سلع الترف التي تعتبرها الحكومة غير ضرورية. وهكذا، فإن التدخل المنفرد في سلعة واحدة أو بضع سلع من سلع الاستهلاك سوف يؤدي دائماً إلى نتائج –وهذا أمر مهم يجب إدراكه- حتى أسوأ من تلك التي كانت سائدة قبلها.

قبل تدخل الحكومة، كانت أسعار الحليب والبيض غالية الثمن؛ وبعد تدخلها أخذت تلك السلع تختفي من الأسواق. لقد اعتبرت الحكومة تلك السلع ضرورية إلى حد دفع بها إلى التدخل؛ لقد أرادت زيادة الكميات التي تورد. وكانت النتيجة عكس ذلك، فإن التدخل الانتقائي أوجد حالة –هي من وجهة نظر الحكومة- أشد سوءً من الأوضاع التي كانت قائمة، والتي أرادت الحكومة تغييرها. وكلما ذهبت الحكومة إلى أبعد فأبعد، فإنها سوف تصل إلى نقطة في نهاية المطاف حيث تصبح جميع الأسعار، وجميع أجور العمال، وجميع نسب الفوائد، وبإيجاز كل ما له علاقة بالنظام الاقتصادي بمجموعه، مقرراً من قبل الحكومة. وهذا هو بوضوح الاشتراكية.

ما قلت لكم هنا، هذا التفسير النظري والسلوكي، هو تماماً ما جرى في تلك البلدان التي حاولت فرض حد أقصى للأسعار، وحيث كانت الحكومة عنيدة إلى الدرجة التي جعلتها تسير فيها خطوة بعد خطوة، وحتى النهاية. هذا ما حصل في الحرب العالمية الأولى في ألمانيا وإنجلترا.

دعونا نحلل الوضع في البلدين كليهما. البلدان كلاهما تعرضا للتضخم. ارتفعت الأسعار والحكومتان فرضتا مراقبة على الأسعار. بدءً من فرض الرقابة على سلع قليلة كالحليب والبيض، وجدتا أن عليهما المضي في هذا الطريق أبعد فأبعد. وكلما طال أمد الحرب، كلما ازدادت نسب التضخم. وبعد ثلاث سنوات من الحرب، وضع الألمان –وهم المشهود لهم بالتنظيم المتناهي- مخططاً كبيراً. وقد أسموه مخطط هندنبرج. كل شيء كانت تعتبره الحكومة جيداً كان يطلق عليه اسم هندنبرج.

مخطط هندنبرج كان يعني أن الاقتصاد الألماني بمجموعه سوف يوضع تحت سيطرة الحكومة: الأسعار والأجور والأرباح... كل شيء. وأخذت البيروقراطية في الحال وضع المخطط موضع التنفيذ. ولكن، وقبل أن تفرغ من ذلك، انهارت الإمبراطورية الألمانية، واختفى الجهاز البيروقراطي بأجمعه من الوجود، وجلبت الثورة نتائجها الدامية –وانتهى الأمر.

وفي إنجلترا، سار الإنجليز على النهج نفسه، ولكن، وبعد فترة من الزمن، في ربيع عام 1917، دخلت الولايات المتحدة الحرب وزودت البريطانيين بكميات كافية من كل شيء. وبهذا، فإن الطريق المؤدي إلى الاشتراكية، الطريق إلى العبودية قد أوقف.

وقبل مجيء هتلر إلى الحكم، أدخل مستشار ألمانيا برونج، مرة أخرى، الرقابة على الأسعار في ألمانيا، وللأسباب المعتادة. وقد طبقها هتلر، حتى قبل أن تبدأ الحرب. ذلك أنه في ألمانيا الهتلرية، لم يكن هناك اقتصاد حر أو مبادرات حرة. لقد كان في ألمانيا الهتلرية نظام اشتراكي، لم يكن يختلف عن النظام الروسي إلا من حيث الاحتفاظ بتعابير وأسماء النظام الحر التي ظلت باقية. لقد بقي ما سُمي بـ "أعمال القطاع الخاص". ولكن المالك لم يعد صاحب المبادرة، بل أطلق عليه اسم "مدير المخزن". ألمانيا كلها نُظّمت في تسلسل من المدراء؛ كان هنالك (الفوهرر) الأعظم –هتلر بطبيعة الحال- ثم كان تحت ذلك مجموعات من الفوهررات حتى أدنى مؤسسة اقتصادية. وكان رئيس المنشأة الاقتصادية يسمى (Betriebsführer) أي المدير. وقد أطلق على عمال كل منشأة اسم كان له مرادف التابع للورد الإقطاع في القرون الوسطى (Gefolgschaft). وكان على جميع أولئك الناس أن يطيعوا الأوامر التي تصدر عن مؤسسة طويلة الاسم إلى حد فظيع ألا وهو: (Reichsführerwirtschaftsministerium) أي فوهرر وزارة اقتصاد الإمبراطورية وكان رجلاً سميناً مشهوراً اسمه غورنغ، والذي كان يزين صدره بالمجوهرات والميداليات.

ومن هذا الجسم من الوزراء الذين يشير إليهم الاسم الطويل، كانت تصدر جميع الأوامر إلى كافة قطاعات الاقتصاد: ماذا يتوجب إنتاجه، وبأية كمية، ومن أين توفر المواد الخام، وماذا يجب أن يدفع ثمناً لها، ولِمَ يباع المنتوج، وبأي سعر يباع. كان العمال يتلقون الأوامر بالعمل في مصانع تحدد لهم، وكانوا يتلقون أجوراً تحددها الحكومة. أصبح النظام الاقتصادي الألماني منظّماً في جميع تفاصيله من قبل الحكومة.

لم يكن يحق لمدير المؤسسة أخذ الربح لنفسه؛ لقد كان يتلقى ما هو بمثابة راتب، وإذا ما رغب في الحصول على راتب أعلى، فقد كان عليه، على سبيل المثال، أن يقول: "إنني مريض جداً، وأحتاج إلى إجراء عملية في الحال، والعملية سوف تكلف 500 مارك". بعد ذلك، كان عليه أن يطلب الإذن من فوهرر المنطقة، حول ما إذا كان يحق له أن يأخذ أكثر من الراتب الذي كان يعطى له. الأسعار لم تعد أسعاراً، والأجور لم تعد أجوراً، فقد أصبحت هذه جميعها "تعابير" كمية في نظام اشتراكي.

والآن، دعوني أخبركم كيف انهار ذلك النظام الاقتصادي. في يوم ما، وبعد سنوات من القتال، وصلت الجيوش الأجنبية إلى ألمانيا. وقد حاولت الإبقاء على ذلك النظام الاقتصادي الموجه من قبل الحكومة، بيد أن الحفاظ على ذلك النظام، كان يحتاج إلى بطش هتلر وفي غياب ذلك لم يكن ممكناً الإبقاء عليه.

وبينما كان ذلك يجري في ألمانيا، فعلت بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية تماماً ما فعلته ألمانيا. بدءً برقابة الأسعار على عدد محدود من السلع فقط، أخذت الحكومة البريطانية، خطوة خطوة (تماماً كما فعل هتلر في ألمانيا حتى في زمن السلم وقبل نشوب الحرب) بفرض الرقابة على عدد أكبر فأكبر من النشاطات الاقتصادية، حتى ما أن أوشكت الحرب على نهايتها، حتى وصل الاقتصاد إلى حالة من الاشتراكية التامة.

حكومة العمال التي تولت الحكم عام 1945 لم تكن هي التي جلبت الاشتراكية إلى بريطانيا. لقد أصبحت بريطانيا اشتراكية إبان الحرب، ومن خلال حكومة كان يرأسها السير ونستون تشرتشل، رئيس الوزراء. حكومة العمال أبقت على النظام الاشتراكي، الذي كانت حكومة السير ونستون تشرتشل قد أدخلته. وكان ذلك رغم مقاومة شديدة من الناس.

التأميمات التي أجريت في بريطانيا لم تكن تعني الكثير؛ لقد كان تأميم بنك إنجلترا عملاً شكلياً ليس إلا، لأن بنك إنجلترا كان أصلاً تحت سيطرة الحكومة. وكان الشيء ذاته في تأميم السكك الحديدية وصناعة الفولاذ. "اشتراكية الحرب"، كما أطلق عليها، وتعني بذلك نظام التدخل خطوة خطوة، كان في الحقيقة والواقع قد أمّم النظام.

الفرق بين النظامين الألماني والبريطاني لم يكن مهماً، ما دام أن الذين كانوا ينفذونهما كانوا معيَّنين من الحكومة، وفي الحالتين كليهما كانا يتلقيان أوامر الحكومة بكل تفاصيلها. وكما ذكرت سابقاً فإن

النظام الألماني النازي كان قد احتفظ بشعارات وأسماء اقتصاد السوق الرأسمالي الحر. ولكن تلك المسميات كانت تعني شيئاً مختلفاً جداً: لم يبق هنالك سوى مراسيم حكومية.

كان هذا صحيح أيضاً بالنسبة للنظام البريطاني. عندما أعيد انتخاب حكومة المحافظين في بريطانيا، ألغيت بعض تلك القيود. في بريطانيا الآن لدينا محاولات من جانب واحد للاحتفاظ بالرقابة، بينما يسعى الجانب الآخر إلى إلغائها. (ولكن علينا أن لا ننسى أن الأحوال في إنجلترا هي مختلفة جداً عن مثيلتها في روسيا). والشيء ذاته صحيح بالنسبة لبلدان أخرى، والتي تعتمد على استيراد الأغذية والمواد الخام، وعليها، بالتالي، تصدير السلع المصنعة. للبلدان التي تعتمد اعتماداً كثيفاً على تجارة الصادرات، فإن نظاماً يقوم على الرقابة الحكومية، هو نظام غير فعال.

وهكذا، ما دام أن هناك حرية اقتصادية باقية (ما زالت هنالك حرية واسعة في بعض البلدان مثل النرويج، وإنجلترا، والسويد) فإن تلك الحرية باقية لأنها ضرورية لتجارة الصادرات. في وقت سابق، اخترت الحليب كمثل، ليس لأن لي تفضيل خاص للحليب، وإنما لأن جميع الحكومات تقريباً – أو أغلبها- قد وضعت قيوداً في العقود الأخيرة على الحليب والبيض وأسعار الزبدة.

أود أن أشير، بكلمات قليلة إلى مثل آخر، ألا وهو الرقابة على الإيجارات. إذا كانت الحكومة تفرض رقابة على الإيجارات، فإن أحد نتائجها هو أن الناس الذين كان يمكن أن يفكروا في الانتقال من شقق أكبر إلى شقق أصغر، عندما تتغير أوضاع عائلاتهم، لن يستمروا في عمل ذلك. على سبيل المثال، فلننظر في وضع أرباب عائلة، ترك أفرادها المنزل عندما بلغوا سن العشرينات، أو تزوجوا، أو ذهبوا للعيش في مدن أخرى للعمل.

مثل هؤلاء الأرباب، كانوا يغيرون شققهم ويستأجرون شققاً أصغر وأرخص. هذه الحاجة اختفت عندما فرضت الرقابة على الإيجارات.

في فيينا، النمسا، في أوائل العشرينات من القرن الماضي، حيث كانت القيود على الإيجارات راسخة، فإن كمية المال الذي كان يتلقاه صاحب الملك على شقة متوسطة خاضعة لتحديد الإيجار، لم تكن أكثر من ضعف ثمن التذكرة التي تدفع لركوب حافلات الركاب في المدينة. وتستطيع أن تدرك بأن لم يكن هنالك أي حافز للناس لتغيير شققهم.

ومن الناحية الأخرى، لم يكن هنالك أية أبنية سكن جديدة. وقد سادت ظروف مماثلة في الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما زال ذلك مستمراً في العديد من المدن، حتى يومنا هذا.

أحد الأسباب الرئيسية لوقوع عدد كبير من المدن الأمريكية في مثل هذه الضائقة المالية الخانقة يعود إلى وجود رقابة على الإيجار ونقص في بناء السكن. ولذلك، صرفت الحكومة البلايين على بناء منازل جديدة. ولكن لماذا نشأ ذلك النقص في المنازل المتوفرة؟ لقد حدث النقص في المنازل لنفس الأسباب التي أدت إلى وقوع نقص في إنتاج الحليب، عندما فرضت القيود على أسعار الحليب.

هذا يعني: عندما تتدخل الحكومة في السوق، فإنها تُدفع أكثر فأكثر نحو الاشتراكية.

وهذا هو الجواب على أولئك الذين يقولون: "نحن لسنا اشتراكيين، نحن لا نريد أن تسيطر الحكومة على كل شيء. نحن ندرك بأن هذا شيء سيء. ولكن لماذا لا تتدخل الحكومة قليلاً في السوق؟ لماذا لا تزيل الحكومة بعض الأشياء التي لا تعجبنا؟".

هؤلاء الناس يتحدثون عن سياسة "الطريق الوسط". ولكن الذي لا يرونه هو أن التدخل الجزئي، والذي يعني التدخل فقط بقسم صغير واحد من النظام الاقتصادي، من شأنه أن يؤدي إلى وضع تجد فيه الحكومة نفسها، وكذلك أولئك الذين يطلبون تدخل الحكومة، في أوضاع أسوأ من تلك التي أرادوا إلغاءها. أولئك الذين يطلبون فرض قيود على الإيجارات سوف يغضبون جداً عندما يكتشفون بأن هنالك نقصاً في الشقق ونقصاً في المنازل.

ولكن هذا النقص في الإسكان هو الذي خلقه تدخل الحكومة وذلك بوضع تسعيرة للإيجار أقل من المستوى الذي كان على الناس أن يدفعوه لو كان السوق حراً.

فكرة أن هنالك نظاماً ثالثاً –بين الاشتراكية والرأسمالية- كما يقول دعاته، نظام بعيد جداً عن الاشتراكية بقدر بعده عن الرأسمالية، والذي يحتفظ مع ذلك بمزايا كل منهما ويتجنب مساوئه، هو طرح لا يقوم على أساس. إن الناس الذين لا يؤمنون بأن هنالك مثل هذا النظام الخيالي، يستطيعون أن يرتقوا إلى مرتبة الشعراء، عندما يمتدحون عظمة التدخل. لا يستطيع المرء إلا أن يقول بأنهم مخطئون. التدخل الحكومي الذي يمتدحونه من شأنه أن يخلق ظروفاً هم أنفسهم لا يحبونها.

إحدى المسائل التي سوف أعالجها لاحقاً هي "الحماية". تحاول الحكومة عزل السوق المحلي عن السوق العالمي. إنها تشرع التعرفة والتي ترفع سعر البضاعة محلياً أعلى من السعر العالمي، وبالتالي تمكين المنتجين المحليين من تشكيل (كارتل). ومن ثم تقوم الحكومة بمهاجمة (الكارتلات) قائلة: "تحت مثل هذه الظروف، فإن الحاجة تدعو إلى وضع تشريعات ضد الكارتل".

هذا هو الوضع تماماً الذي تجد معظم الحكومات الأوروبية نفسها فيه. في الولايات المتحدة، هنالك أيضاً أسباب أخرى لوضع القوانين المناهضة للاحتكار وللحملة الحكومية ضد شبح الاحتكارات.

إن من السخف رؤية الحكومة، والتي تخلق بتدخلها الأوضاع التي تجعل ممكناً ظهور الاحتكارات المحلية، توجيه أصابعها إلى الفعاليات الاقتصادية قائلة: "هنالك كارتلات، لذا فإن التدخل الحكومي ضروري". يكون أسهل كثيراً تجنب الكارتل عن طريق عدم التدخل الحكومي في السوق –وهو التدخل الذي يجعل ممكناً ظهور تلك الكارتلات.

إن نظرية تدخل الحكومة "كحل" للقضايا الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي، في كل بلد من البلدان، إلى أوضاع أقل ما يقال فيها إنها غير مرضية، وكثيراً ما تؤدي إلى الفوضى. فإذا لم تتوقف الحكومة في الوقت المناسب، فإنها سوف تجلب الاشتراكية.

ورغم ذلك، فإن التدخل الحكومي في الاقتصاد ما زال يقابل بالارتياح الشديد. وما أن يجد شخص ما أشياء لا تعجبه في العالم فإنه سرعان ما يقول: "يجب أن تفعل الحكومة شيئاً لمعالجة الموضوع. ولماذا إذن نحن نحتاج إلى حكومة. يجب على الحكومة أن تعالج الموضوع". وهذه بقية من ظاهرة كان يتسم بها التفكير في العصور الخوالي، العصور التي سبقت الحرية الحديثة، والحكومة الدستورية الحديثة، وقبل ظهور الحكومة التمثيلية، أو الجمهورية الحديثة.

فعلى امتداد القرون كان هنالك نظرية مطبقة ومقبولة من الجميع مفادها أن الملك، الملك المتوج، هو مبعوث الله؛ إنه يمتلك الحكمة أكثر من رعيته، وهو يملك قوى غير عادية. وحتى في زمن قريب مثل بداية القرن التاسع عشر، كان بعض الناس المصابين بأمراض معينة يتوقعون الشفاء من لمسة يد ملكية. كان الأطباء في وضع أفضل عادة؛ ومع ذلك فقد كان مرضاهم يجربون حكمة الملك.

هذه النظرية القائمة على أساس تفوق الحكومة الأبوية، والقوى غير الطبيعية وغير البشرية التي يتمتع بها الملوك بالوراثة أخذت بالزوال تدريجياً أو هكذا كنا نظن. ولكنها عادت مرة أخرى. كان

هنالك بروفسور ألماني إسمه ورنر سومبارت (كنت أعرفه معرفة جيدة)، وكان معروفاً على امتداد العالم، وكان يحمل دكتوراه شرف من كثير من الجامعات، كما كان عضو شرف في جمعية الاقتصاد الأمريكية. كتب هذا البرفسور كتاباً، هو متوفر بترجمة بالإنجليزية ونشرته مطبعة جامعة برينستون. كما أن الكتاب موجود باللغة الفرنسية، وربما أيضاً بالإسبانية، أو على الأقل أرجو ذلك، حتى تستطيعوا عندها التثبت مما أقوله. في هذا الكتاب الذي نشر في قرننا هذا وليس في عصور الظلام، يقول بروفسور الاقتصاد ورنر سومبارت، بكل بساطة: "إن الفوهرر هو فوهررنا" –ويعني بذلك هتلر- "وأنه يتلقى أوامره مباشرة من الله، فوهرر الكون".

لقد تحدثت عن هذا التسلسل الهرمي للفوهررات سابقاً، وقد ذكرت هتلر كالفوهرر الأعظم. ولكن هنالك، وفق ورنر سومبارت، فوهرر أعلى هو الله، فوهرر الكون. والله، كما قال، يعطي أوامره مباشرة إلى هتلر. وقد أتبع ذلك بتواضع شديد حينما أضاف: "نحن لا نعرف كيف يتخاطب الله مع الفوهرر. ولكن حقيقة تخاطبه لا يمكن إنكارها".

عندما تعلم أن مثل هذا الكتاب يمكن أن ينشر باللغة الألمانية، لغة أمة كان يشار إليها "بأمة الفلاسفة والشعراء"، وعندما ترى الكتاب وقد ترجم إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية، عندها فإنك لن تصاب بالدهشة. عندما ترى بأن بيروقراطياً من درجة متدنية يعتبر نفسه أكثر حكمة من المواطنين ويود التدخل في كل شيء، على الرغم من أنه مجرد موظف صغير، وليس البروفسور ورنر سومبارت الشهير، عضو الشرف في كل مكان.

هل هنالك من علاج يمنع مثل هذا من الحدوث؟ أقول نعم، هنالك علاج؛ وهذا العلاج هو قوة المواطنين؛ عليهم أن يمنعوا إقامة مثل ذلك النظام الأوتوقراطي، الذي يمنح لنفسه حكمة أعلى من تلك التي يتمتع بها المواطن العادي. هذا هو الفرق الأساسي بين الحرية والعبودية.

لقد منحت الأمم الاشتراكية لنفسها تعبير "الديمقراطية". الروس يطلقون على نظامهم اسم الديمقراطية الشعبية: ربما يفترضون بأن الناس ممثلون في شخص الدكتاتور. أظن أن أحد الدكتاتوريين، جوان بيرون، قد أعطى جواباً جيداً عندما أرغم على العيش في المنفى عام 1955. دعونا نرجو أن يتلقى جميع الدكتاتوريين من الأمم الأخرى، جواباً مماثلاً.

المحاضرة الرابعة

التضخم

لو كانت كميات الكفيار الموردة بمثل وفرة توريد البطاطا، فإن سعر الكفيار -أي نسبة المقايضة بين الكفيار والنقد، أو الكفيار وسلع أخرى كان سيتغير تغيراً كبيراً. في تلك الحالة، كان يمكن أن يحوز المرء على الكفيار، بتضحية أقل كثيراً مما هو مطلوب مقابلها اليوم. ومثل ذلك، لو ازدادت كمية النقد المعروض، فإن القوة الشرائية للوحدة النقدية سوف تقل، وكذلك كمية السلع التي يمكن الحصول عليها مقابل تلك الوحدة النقدية.

عندما اكتشفت موارد الذهب والفضة في القرن السادس عشر في الأمريكيتين وشرع في استغلالها، نقلت كميات هائلة من هذه السلع النفيسة إلى أوروبا. وكانت نتيجة تلك الزيادة في كمية النقد المتوفرة توجهاً عاماً نحو ارتفاع الأسعار في أوروبا. واليوم، وبالطريقة ذاتها، عندما تزيد الحكومة من كميات النقد الورقية المتداولة، فإن النتيجة الحتمية هي أن القوة الشرائية للوحدة النقدية سوف تتجه نحو الانخفاض، كما تأخذ الأسعار بالارتفاع. هذا هو ما يسمى "بالتضخم".

لسوء الحظ، فإن بعض الناس في الولايات المتحدة، وكذلك في بلدان أخرى، يفضلون أن يعزوا سبب التضخم، ليس إلى الزيادة في كمية النقد المتداول، ولكن بدلاً من ذلك، إلى ارتفاع الأسعار.

ومع ذلك، لم يحدث أبداً نقاش جدي ضد التفسير الاقتصادي للعلاقة بين الأسعار والنقد المتوفر، أو القيمة النسبية بين النقد وغيره من السلع والبضائع والخدمات. في ظروف يومنا هذا من التقدم التكنولوجي، ليس هناك ما هو أسهل من إنتاج كميات من الورق تطبع عليها أرقام كميات من النقد. وفي الولايات المتحدة حيث جميع أوراق النقد هي من حجم واحد، لن تتكلف الحكومة في طباعة ورقة بقيمة ألف دولار أكثر من كلفة طباعة ورقة نقد بقيمة دولار واحد. إنها عملية طباعة ليس إلا والتي تحتاج إلى نفس كمية الورق والحبر.

في القرن الثامن عشر، عندما جرت أولى المحاولات لإصدار أوراق نقد وإضفاء الصيغة القانونية على تلك الأوراق البنكية، أي الحق في أن يتم تداولها واحترامها في المعاملات، بمثل الاحترام والقبول للتبادلات التي تتم بالذهب والفضة، اعتقدت الحكومات والأمم بأن لدى أصحاب البنوك معلومات سرية تمكنهم من إنتاج الثروة من لا شيء. وعندما وجدت الحكومات نفسها في القرن

الثامن عشر في ضائقة مالية، ظنت أن كل ما تحتاج إليه هو وضع صاحب بنك قدير على رأس الإدارة المالية للدولة، من أجل التغلب على جميع المصاعب التي كانت تواجهها. وقبل سنوات من الثورة الفرنسية، وعندما وجدت الملكية في فرنسا نفسها في ضائقة مالية اختار ملك فرنسا مثل هذا المصرفي القدير وعيّنه في مركز عال. كان هذا الرجل، من جميع النواحي، عكس الناس الذين كانوا قد حكموا فرنسا حتى ذلك الحين. بادئ ذي بدء، لم يقع الاختيار على فرنسي -بل كان أجنبياً- سويسري من جنيف إسمه جاك نيكر.

ثانياً، لم يكن ينتمي إلى الطبقة الأرستقراطية، بل كان من صفوف الشعب العاديين. وما كان حتى أكثر اعتباراً وأهمية في فرنسا القرن الثامن عشر هو أنه لم يكن كاثوليكياً، ولكن بروتستانتياً. وهكذا، أصبح المسيو نيكر، والد مدام دو ستيل الشهيرة، وزيراً للمالية، وتوقع الجميع منه أن يحل قضايا فرنسا المالية. ولكن، وعلى الرغم من الثقة العالية التي تمتع بها المسيو نيكر، فقد ظلت الخزينة فارغة –كان خطأ نيكر الأكبر، هو محاولته تمويل المستوطنين الأمريكيين، في حربهم من أجل الاستقلال من إنجلترا دون رفع الضرائب. كان هذا هو الأسلوب الخطأ لحل مشكل فرنسا المالية.

لا توجد هناك طريقة سرية لحل مشاكل الحكومة؛ إذا احتاجت إلى المال فعليها أن تحصل عليه بفرض الضرائب على مواطنيها. (أو في ظروف معينة، اقتراض المال من أولئك الذين يملكونه). ولكن، هنالك حكومات كثيرة، تعتقد، بل نستطيع أن نقول معظم الحكومات، تعتقد بأن هناك طريقة أخرى للحصول على ما تحتاج إليه من مال؛ بكل بساطة طباعته.

إذا أرادت الحكومة أن تفعل شيئاً مفيداً -إذا أرادت مثلاً، بناء مستشفى– فإن الطريق لإيجاد ما تحتاج إليه من مال لهذا المشروع، هو فرض الضريبة على المواطنين، وبناء المستشفى من المال الذي يتم جمعه من الضرائب. عندها، لن تقع "ثورة أسعار" خاصة، ذلك أنه عندما تجمع الحكومة المال لبناء المستشفى، فإن المواطنين-بدفعهم للضرائب– سوف يجدون أنفسهم مرغمين على تخفيض إنفاقهم. يُرغم دافع الضرائب على تقنين إستهلاكه، أواستثماراته، أو مدخراته. والحكومة، حيث تظهر في السوق كمشتر، تحل محل المواطن الفرد: المواطن يشتري أقل، ولكن الحكومة تشتري أكثر. الحكومة، بطبيعة الحال، لا تشتري دائماً البضائع ذاتها التي كان المواطن سيشتريها: ولكن بشكل عام، لن يقع أي ارتفاع في الأسعار نتيجة قيام الحكومة ببناء المستشفى.

لقد اخترت مثل المستشفى هذا خصيصاً لأن الناس يقولون في بعض الأحيان: "يوجد فرق بين ما إذا استعملت الحكومة المال لأهداف جيدة أو لأهداف سيئة". أود أن أفترض بأن الحكومة دائماً تستعمل المال الذي طبعته لأحسن الأهداف الممكنة –أهداف نتفق جميعنا عليها. ذلك أن المسألة لا تكمن في الطريقة التي يصرف فيها المال، بل في الطريقة التي تحصل فيها الحكومة على هذا المال، والذي يجلب تلك العواقب التي نسميها تضخماً، والذي لا يعتبره معظم الناس شيئاً مفيداً.

وعلى سبيل المثال، وبدون التضخم، تستطيع الحكومة استخدام المال الذي تجمعه من الضرائب لتعيين موظفين جدد أو لرفع رواتب أولئك الذين هم في الخدمة أصلاً. عندها، فإن أولئك الناس الذين زيدت رواتبهم، يصبحون في وضع للقيام بمشتريات أكثر. عندما تفرض الحكومة الضرائب على المواطنين وتستخدم هذا المال لزيادة رواتب موظفي الحكومة، ينقص المال المتوفر للإنفاق في أيدي دافعي الضرائب، بينما يكثر في أيدي موظفي الحكومة. الأسعار، على العموم، لن ترتفع.

ولكن إذا لم تستخدم الحكومة مال الضريبة لهذه الغاية، وإذا ما استخدمت مالاً طبع مجدداً من أجل ذلك، فإن ذلك يعني أنه سيكون هناك مال أكثر في أيدي بعض الناس بينما جميع الناس الآخرين يظلون يملكون نفس المال الذي كانوا يملكونه من قبل. وهكذا فإن الناس الذين تلقوا المال الذي طبع مؤخراً سوف ينافسون أولئك الذين كانوا يشترون من قبل. وحيث أنه لا توجد سلع أكثر مما كان سابقاً ولكن هنالك مال أكثر في السوق –وحيث أنه يوجد الآن أناس يستطيعون أن يشتروا اليوم ما لم يكونوا يستطيعون شراءه بالأمس- فسوف يخلق طلب إضافي للكميات ذاتها من السلع. لذا، فإن الأسعار تتجه نحو الصعود. هذا لا يمكن تفاديه، وبغض النظر عن استخدامات ذلك المال الجديد.

وأكثر أهمية من ذلك هو أن توجه الأسعار نحو الصعود سوف يتم خطوة إثر خطوة. إنها ليست حركة صعود عامة لما أطلق عليه اسم "هيكلية أو مستوى الأسعار". التعبير اللفظي "مستوى الأسعار" يجب أن لا يستعمل أبداً. عندما يتحدث الناس عن مستوى أسعار، فإنهم يحملون في ذهنهم صورة مستوى معين من السائل الذي يرتفع أو ينخفض، وفق زيادة أو تنقيص كميته ولكن، مثله مثل سائل في برميل، يرتفع بمستوى واحد دائماً. ولكن بالنسبة للأسعار، فلا يوجد هناك شيء يسمى "بمستوى". الأسعار لا تتغير بشكل متاوز في الوقت ذاته. هناك دائماً أسعار تتغير بسرعة أكثر، ارتفاعاً أو انخفاضاً من غيرها من الأسعار. هنالك سبب لذلك. لننظر في مسألة الموظف الحكومي الذي تلقى مالاً جديداً أضيف إلى كمية المال المتداول. الناس لا يشترون اليوم نفس السلع تماماً وبالكميات ذاتها، كما فعلوا بالأمس. الأموال الإضافية التي طبعتها الحكومة وأدخلتها إلى السوق لا

تستخدم لشراء جميع السلع والخدمات. إنها تستخدم لشراء سلع معينة، والتي سوف ترتفع أسعارها، بينما تظل سلع أخرى في الأسعار ذاتها التي كانت عليها قبل ضخ المال الجديد في السوق. لذا، وعندما يبدأ التضخم، فإن جماعات مختلفة من بين السكان تتأثر بذلك التضخم، بطرق مختلفة. تلك الجماعات التي تتلقى المال الجديد، يحصلون على فائدة مؤقتة أولاً. وعندما تلجأ الحكومة للتضخم من أجل شن الحرب، فإن عليها أن تبتاع الذخائر، وأول من سيحصل على المال الإضافي هي مصانع الذخيرة والعمال الذين يعملون في كنفها. هذه الجماعات هي الآن في وضع مريح جداً. إنهم يتمتعون بأرباح أعلى وبأجور أعلى وأعمالهم مزدهرة. لماذا؟ لأنهم كانوا أول من تلقى الأموال الإضافية. وحيث أنه توفر لديهم الآن مال أكثر، فقد أخذوا يبتاعون المزيد. إنهم يشترون من أناس آخرين، هم الذين يصنعون ويبيعون السلع التي يريدها منتجو الذخائر.

هؤلاء الناس الآخرون، يشكلون فريقاً ثانياً. وهذا الفريق الثاني يعتبر التضخم أمراً جيداً جداً لصالح العمل. ولماذا لا؟ أليس رائعاً أن يتم المزيد من البيع؟ وعلى سبيل المثال، يقول صاحب مطعم بجوار مصنع الذخيرة: "إنها حقاً رائعة! عمال مصنع الذخيرة يملكون مالاً أوفر؛ وأعدادهم الآن أكثر كثيراً من قبل؛ إنهم جميعاً أصبحوا زبائني؛ إنني سعيد جداً بذلك". ليس هناك من سبب يدعوه إلى الشعور بغير ذلك.

الوضع هو كما يلي: أولئك الناس الذين جاء إليهم المال أولاً هم الآن أصحاب الدخل الأعلى، وما زالوا قادرين على شراء سلع وخدمات كثيرة، وبأسعار مشابهة لتلك التي كانت سائدة في السوق، وإلى الوضع الذي كان سائداً عشية التضخم. لذا فإنهم في وضع مُرضٍ جداً. وهكذا يتواصل التضخم خطوة خطوة، من قطاع من الشعب إلى قطاع آخر. وجميع أولئك الذين جاء إليهم المال الإضافي، في بدايات حدوث التضخم، قد استفادوا لأنهم يشترون بعض الأشياء بأسعار مساوية لتلك التي كانت عليها النسبة بين المال والسلع سابقاً.

ولكن هناك جماعات أخرى من السكان لن يأتيهم المال الإضافي إلا في مراحل متأخرة جداً. هذه الفئات تجد نفسها في أوضاع غير مرضية. قبل أن يصلهم المال الإضافي، يجدون أنفسهم مرغمين على دفع أسعار أعلى عن بعض تلك السلع –أو ربما جميعها- التي يودون شراءها، هذا في الوقت الذي بقي فيه دخلهم على ما هو عليه، أو على الأقل، لم يزدد بالنسبة التي ازدادت فيها الأسعار.

أنظر على سبيل المثال إلى بلد كالولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية؛ فمن ناحية، أفاد التضخم في ذلك الزمن عمال مصانع الذخيرة، ومصانع الذخيرة، وصانعي المدافع، ولكنه في الوقت ذاته كان ضد مصلحة القطاعات الأخرى من السكان. وكان أكثر الناس تضرراً من التضخم الأساتذة ورجال الدين.

وكما تعلمون فإن رجل الدين رجل متواضع جداً يعبد الله، ويجب أن لا يتحدث كثيراً عن المال. والأساتذة بدورهم هم أشخاص يكرسون حياتهم لتعليم النشء، ولا يعيرون بالاً لرواتبهم. ونتيجة لذلك، كان الأساتذة ورجال الدين أكثر من عوقبوا بسبب التضخم، وكانت المدارس والكنائس آخر من أدرك وجوب رفع الرواتب. وعندما اكتشف كبار رجال الكنيسة، واكتشفت إدارات المدارس في آخر الأمر أن عليها أن ترفع رواتب أولئك الذين يكرسون حياتهم في خدمتها، ظلت الخسائر التي تكبدوها قبل ذلك قائمة لم تعوض.

ولفترة طويلة، كان عليهم أن يشتروا سلعاً، أقل من ذي قبل، وأن يخفضوا من استهلاكهم للأغذية ذات الجودة الأفضل والسعر الأعلى وأن يحدوا من شراء الملابس -لأن الأسعار كانت قد ارتفعت في غضون ذلك، بينما لم تكن رواتبهم قد ارتفعت. (لقد تغير الوضع تغيراً كبيراً اليوم، على الأقل بالنسبة للأساتذة).

لذا فإن هناك فئات متعددة من الشعب تتأثر تأثراً سلبياً متبايناً بسبب التضخم. بالنسبة للبعض منهم، التضخم ليس سيئاً: بل إنهم يرجون استمراره لأنهم أول من يستفيدون منه. سوف نرى في المحاضرة القادمة كيف أن عدم المساواة تلك، وفي النتائج التي تتأتى عن التضخم، تؤثر تأثيراً أساسياً على السياسات التي تؤدي إلى التضخم.

في ظل ظروف التغيير التي يجلبها التضخم فإننا نجد جماعات محظوظة وجماعات تستغل الوضع استغلالاً مباشراً. إنني لا أستخدم عبارة (الاستغلال) كتوبيخ لأولئك الناس، ذلك أنه إذا كان هناك من يجب إلقاء اللوم عليه، فإنه الحكومة التي أتت بالتضخم. وهنالك على الدوام أناس يحبذون التضخم لأنهم يدركون ماذا يجري قبل أن يدركه غيرهم. أرباحهم الخاصة ناتجة عن حقيقة أنه سيكون بالضرورة عدم تساو في عملية التضخم.

قد تفكر الحكومة بأن التضخم -كوسيلة لجمع المال- هو أفضل من فرض ضريبة، الذي يكون دائماً عملاً صعباً ومكروهاً. وفي العديد من الأمم الفتية والعظيمة، يخوض المشرعون على امتداد شهور

وشهور مناقشات حول مختلف أصناف الضرائب الجديدة التي تصبح ضرورية بسبب أن البرلمان قد قرر زيادة الإنفاق. وبعد دراسة مختلف أشكال الحصول على رأس المال عن طريق الضرائب، قرروا أنه ربما يكون أجدى الحصول عليه عن طريق التضخم. ولكن كلمة التضخم بطبيعة الحال لم تستعمل. السياسي الجالس في الحكم والذي يسير في طريق التضخم لا يعلن: "إنني ماض على طريق التضخم". الطرق الفنية التي تستخدم لتحقيق التضخم معقدة إلى درجة أن المواطن العادي لا يدرك بأن التضخم قد بدأ.

أحد أكبر أحداث التضخم في التاريخ وقعت في الرايخ الألماني بعد الحرب العالمية الأولى. لم يكن التضخم بذلك الحجم من الفداحة إبان الحرب؛ التضخم الذي جرى بعد الحرب هو الذي سبب الكارثة. الحكومة لم تقل: "إننا ماضون نحو التضخم". الحكومة بكل بساطة اقترضت المال بشكل غير مباشر من البنك المركزي.

لم يكن يتوجب على الحكومة أن تسأل البنك المركزي عن كيفية إيجاده للمال وتسليمه لها. البنك المركزي بكل بساطة طبع المال.

اليوم، أصبحت التقنيات المؤدية إلى التضخم أكثر تعقيداً نتيجة المال الكامن في دفاتر الشيكات. إنها تقنية مختلفة ولكن النتيجة واحدة. فبجرة قلم، تخلق الحكومة مالاً إضافياً، وبذلك تزيد من كميات النقد والتسهيلات المالية. ما على الحكومة سوى إصدار الأوامر والمال المختلق يتوفر.

لا يهم الحكومة في البداية أن بعض الناس سوف يكونون خاسرين، ولا يهمّها أن الأسعار سوف ترتفع. يقول المشرعون: "هذا نظام رائع!" ولكن، لهذا النظام الرائع نقطة ضعف جوهرية: إنه لا يمكن أن يدوم. لو كان ممكناً استمرار التضخم إلى ما لا نهاية، لكان من العبث إبداء النصح للحكومة بأن لا تمضي بالتضخم. ولكن الحقيقة الأكيدة حول التضخم هي أنه عاجلاً أو آجلاً، يجب أن يصل إلى نهايته. إنها سياسة لا يمكن أن تدوم.

على المدى الطويل، يصل التضخم إلى نهايته عندما تنهار العملة. إنها تصل إلى كارثة إلى وضع شبيه بما حل بألمانيا في عام 1923. يوم 1 آب 1914، كانت قيمة الدولار أربعة ماركات وعشرين فيننج. بعد تسعة سنوات وثلاثة أشهر، في تشرين الثاني 1923 قُيّمت قيمة الدولار بـ (4.2) ترليون مارك. بعبارات أخرى أصبحت قيمة المارك لا شيء. لم يعد للمارك أية قيمة.

قبل سنوات، كتب المؤلف الشهير جون مينارد كينز ما يلي: "على المدى البعيد سنكون كلنا أمواتاً". هذه حقيقة مؤكدة يؤسفني قولها. ولكن السؤال هو: كم هو قصر أو طول المدى القصير؟ في القرن الثامن عشر، كانت هناك سيدة مشهورة (مدام دو بومبادور)، والتي التصقت باسمها العبارة الشهيرة ("من بعدنا سوف يأتي الطوفان"). كانت مدام دو بومبادور سعيدة لموتها بعد أجل قصير. ولكن مَنْ خلفتها في الحكم كانت مدام دو باري، وقد تجاوزت المدى القصير وتم إعدامها على المدى الطويل. بالنسبة للكثيرين من الناس، فإن "الأمل الطويل" يصبح بسرعة "أمداً قصيراً"، وكلما طال أمد التضخم كلما قرب "الأمد القصير".

كم هو أمد الفترة القصيرة؟ كم هو المدى الذي يستطيع فيه البنك المركزي استمرار التضخم؟ ربما إلى المدى الذي يكون فيه الناس على قناعة بأن الحكومة، عاجلاً أو آجلاً، ولكن بكل تأكيد، ليس آجلاً جداً، سوف توقف طبع العملة، وبالتالي توقف انخفاض قيمة كل وحدة نقدية.

وعندما يفقد الناس اعتقادهم بأن الحكومة سوف توقف طباعة النقد وأنها مستمرة بطباعة العملة دون أية نية بالتوقف، عندما يبدأون بالإدراك بأن الأسعار غداً سوف تكون أعلى مما هي عليه اليوم، عندها يشرعون في الشراء بأي ثمن، مسببين ارتفاع الأسعار إلى المدى الذي يؤدي إلى إنهيار النظام النقدي.

أنا أشير إلى حادثة ألمانيا، والتي شاهدها العلم بأسره. كتب كثيرة وصفت الأحداث التي وقعت في تلك المناسبة. (مع أنني لست ألمانياً بل نمساوياً، فقد شاهدت كل شيء من الداخل: ففي النمسا، لم تكن الأحوال مختلفة عما كانت عليه في ألمانيا؛ كما أنها لم تكن تختلف كثيراً عن تلك السائدة في العديد من البلدان الأوروبية). لسنوات عدة، اعتقد الشعب الألماني بأن التضخم لديه كان مسألة مؤقتة وأنها سوف تنتهي في زمن قريب. لقد اعتقدوا ذلك لمدة تناهز تسع سنوات، وحتى صيف 1923. ومن ثم أخذت الشكوك تساورهم. وباستمرار التضخم، أصبح الناس يعتقدون أن من الأسلم لهم شراء أي شيء ممكن، بدلاً من الاحتفاظ بالمال في جيوبهم. يضاف إلى ذلك، فقد توصلوا إلى قناعة بأن من الأجدى عدم إعطاء قروض، بل على العكس، أن من الأجدى أن يصبح المرء مديناً. وهكذا استمر التضخم بتغذية نفسه.

واستمر هذا الحال في ألمانيا حتى 20 تشرين الثاني 1923 على وجه التحديد. كان عامة الناس يعتقدون بأن مال التضخم هو مال حقيقي، ولكنهم اكتشفوا فيما بعد بأن الظروف قد تغيرت. وفي

أواخر فترة التضخم الألماني، في خريف عام 1923، أصبحت المصانع الألمانية تدفع لعمالها أجورهم مسبقاً في كل صباح. والعامل الذي كان يأتي إلى المصنع مصحوباً بزوجته، كان يسلم كل أجوره –كل الملايين التي كان يتلقاها– إلى زوجته مباشرةً. وكانت السيدة زوجته تذهب في المال إلى دكان لشراء شيء، ولا يهم ما هو هذا الشيء. كانت تدرك، ما كان يعرفه معظم الناس في ذلك الوقت، أنه بين عشية وضحاها، من يوم لآخر، فإن المارك سوف يخسر 50% من قوته الشرائية. المال مثل الشوكولاته في فرن ساخن، كان يذوب في جيوب الناس. هذه المرحلة الأخيرة من التضخم الألماني، لم تعمر طويلاً؛ بعد بضعة أيام، انتهى هذا الكابوس المفزع بكامله؛ أصبح المارك عديم القيمة، وأصبح يتوجب إصدار عملة جديدة.

اللورد كينز، وهو نفس الرجل القائل بأننا على المدى الطويل سوف نكون أمواتاً، كان واحداً من قائمة طويلة من دعاة التضخم في القرن العشرين. جميعهم كتبوا ضد ربط قيمة العملة بالذهب. وعندما هاجم اللورد كينز قاعدة الذهب، وصفها بأنها من "المخلفات البربرية". ومعظم الناس اليوم يعتبرون الحديث حول العودة إلى قاعدة الذهب بأنه هراء. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فإنك تعتبر بشكل أو بآخر حالماً إذا قلت: "عاجلاً أو آجلاً فإن على الولايات المتحدة أن تعود إلى قاعدة الذهب".

ومع ذلك فإن لقاعدة الذهب مزية عظيمة واحدة، ألا وهي أن كمية النقد في ظل النظام النقدي الذي يعتمد قاعدة الذهب تظل مستقلة عن سياسات الحكومات والأحزاب السياسية. هذه هي ميزتها. إنها شكل من أشكال الحماية ضد الحكومة المسرفة. فإذا طلب من حكومة تَتّبع قاعدة الذهب صرف أموال لشيء جديد، فإن وزير المالية يستطيع القول: "ولكن من أين سأجلب لكم ذلك المال؟ أخبروني أولاً كيف يمكنني إيجاد المال لهذا الإنفاق الجديد المقترح". ففي ظل نظام تضخمي، لا يوجد شيء أسهل أمام السياسيين من أن يأمروا الحكومة بطباعة ورق النقد بالكميات التي يريدونها من أجل مشاريعها. أما في نظام تحكمه قاعدة الذهب فإن الحكومة المتزنة تستطيع أن تقول للناس وللسياسيين: "إننا لا نستطيع المضي في ذلك ما لم نرفع الضرائب".

ولكن في ظروف التضخم، فإن الناس يتعودون النظر إلى الحكومة على اعتبار أنها مؤسسة لديها إمكانات غير محدودة: الدولة، الحكومة، تستطيع عمل كل شيء. فإذا أرادت الأمة على سبيل المثال طريقاً عريضة جديدة، فإنها تتوقع من الحكومة بناء تلك الطريق. ولكن من أين ستأتي الحكومة بالمال؟

يستطيع المرء أن يقول بأنه في الولايات المتحدة اليوم –وحتى في الماضي في عهد الرئيس مكنلي– كان الحزب الجمهوري بوجه عام يحبذ العملة القوية وقاعدة الذهب التي تستند إليها، بينما كان الحزب الديمقراطي يحبذ التضخم، ليس تضخم الأوراق النقدية بطبيعة الحال، ولكن تضخم الفضة.

ولكن، مع ذلك، استخدم رئيس أمريكي ديمقراطي حق النقض، في نهاية عقد الـ 1880، ضد قرار اتخذه الكونجرس بتخصيص مبلغ زهيد مقداره عشرة آلاف دولار لمساعدة منطقة حلت بها كارثة. وقد كتب الرئيس كليفلاند في تبرير هذا النقض قائلاً: "بينما هو واجب المواطنين مساعدة الحكومة، فليس واجب الحكومة مساعدة المواطنين". هذا هو شيء يتوجب على كل رجل دولة كتابته على حائط مكتبه، لكي يريه للناس الذين أتوا طالبين المساعدة المالية.

إنني أشعر بحرج إذ أجد نفسي في حاجة إلى تبسيط هذه المسائل. هنالك قضايا كثيرة معقدة في النظام النقدي، ولم أكن قد كتبت مجلدات حولها لو كانت من السهولة التي أصفها لكم هنا. ولكن القضايا الجوهرية هي على وجه التحديد الآتية: إذا زدت كمية النقد، فإنك تحدث إنخفاضاً في القوة الشرائية للوحدة النقدية. هذا هو ما يبغضه أولئك الناس الذين تتأثر مصالحهم الشخصية نتيجة لذلك. الناس الذين لا يستفيدون من التضخم هم الجهة التي تشكو. إذا كان التضخم سيئاً، وإذا أدرك الناس هذه الحقيقة، لماذا إذن أصبح التضخم طريقة في الحياة في جميع البلدان؟ حتى بعض أكثر البلدان ثراء تعاني من هذا المرض. الولايات المتحدة اليوم هي بكل تأكيد أغنى بلد في العالم، وتتمتع بأعلى مستوى معيشة. ولكن عندما تتنقل في الولايات المتحدة فإنك تكتشف بأن هنالك حديثاً مستمراً عن التضخم، وعن ضرورة وضع حد له. ولكنهم يكتفون بالحديث ولا يترجمون هذا إلى عمل.

ولإعطائكم بعض الحقائق: بعد الحرب العالمية الأولى، عادت بريطانيا إلى معادلة الجنيه الإسترليني مقابل الذهب أي أنها رفعت قيمة الجنيه الإسترليني. وقد أدى ذلك إلى زيادة القوة الشرائية لأجور كل عامل. ففي سوق غير مقيد أجر العامل الإسمي كان سينخفض نقداً للتعويض عن ذلك، ولم يكن أجر العامل الحقيقي ليتأثر بذلك. ليس لدينا الوقت هنا لبحث الأسباب، بيد أن نقابات العمال في بريطانيا كانت غير مستعدة لقبول أي تعديل نحو التخفيض لسلم الأجور الذي يستلمه العامل نقداً، علماً بأن القوة الشرائية للعامل قد ارتفعت. لذا، فإن الأجور الحقيقية للعمال ارتفعت ارتفاعاً كبيراً نتيجة ذلك الإجراء النقدي. وقد ألحق ذلك الإجراء كارثة خطيرة بإنجلترا، لأن إنجلترا بلد صناعي في المقام الأول، وعليه استيراد المواد الخام والبضائع نصف المصنعة والأغذية من أجل البقاء، وعليها أن

تصدر البضائع المصنعة لدفع أثمان تلك الواردات. وبارتفاع قيمة الجنيه دولياً فإن أثمان البضائع البريطانية ارتفعت في الأسواق الخارجية، مما أدى إلى تراجع المبيعات والتصدير. بريطانيا، في الحقيقة، أخرجت نفسها من السوق العالمي نتيجة ارتفاع أسعارها.

لم يكن بالاستطاعة هزيمة النقابات. أنتم تعرفون قوة النقابات اليوم. إن لها الحق باللجوء إلى العنف. أمر تصدره النقابات لا يقل أهمية عن مرسوم يصدر عن الحكومة. المرسوم الحكومي هو أمر يتولى تنفيذه الجهاز التنفيذي للحكومة –أي الشرطة. عليك إطاعة أوامر الشرطة وإلا ستجد نفسك في معضلة معها.

لسوء الحظ، لدينا الآن وفي كافة دول العالم وعلى امتداده، قوة ثانية هي في مركز يمكنها من ممارسة القوة: نقابات العمال. نقابات العمال تقرر الأجور، ثم تضرب عن العمل لتحقيقها، بالطريقة ذاتها التي تقرر فيها الحكومة الحد الأدنى للأجور عن طريق مرسوم يصدر عنها. إنني لن أبحث موضوع النقابات الآن، بل سأبحثها لاحقاً. أريد فقط أن أقرر بأن سياسة نقابات العمال في رفع أجور العمال إلى مستوى أعلى من ذلك الذي كان يمكن أن يحصلوا عليه في سوق حر غير مقيد، هي وراء ذلك التراجع. ونتيجة لذلك، فإن قسماً كبيراً من القوى العاملة المتاحة لا يمكن أن يجدوا عملاً إلا من خلال أناس أو صناعات مستعدة لتحمل الخسائر. ولما لم يكن في مقدور الفعاليات الاقتصادية الاستمرار في تحمل الخسائر، فإنهم يغلقون أبواب منشآتهم ويصبح العمال عاطلين عن العمل. إن وضع نسب الأجور أعلى من المستوى الذي يمكن أن يكون عليه في سوق غير مقيد من شأنه أن يؤدي دائماً إلى بطالة أجزاء كبيرة من القوى العاملة.

في بريطانيا، كانت نتيجة رفع نسبة الأجور التي فرضتها النقابات هو البطالة المستمرة والمستدامة، عاماً بعد عام. ملايين العمال أصبحوا عاطلين عن العمل، وانخفضت أرقام الإنتاج. حتى الخبراء وقعوا في حيرة. في مثل تلك الحالة، أقدمت الحكومة البريطانية على خطوة اعتبرتها خطوة لا مندوحة عنها، وبمثابة إجراء طارئ: خفضت قيمة العملة. كانت النتيجة أن القوة الشرائية للعملة النقدية التي تقاضاها العمال، والتي أصرت عليها النقابات، لم تعد نفس القيمة. الأجور الحقيقية، أجور السلع انخفضت. والآن لم يعد العامل يستطيع شراء الكمية ذاتها التي كان يشتريها من قبل، على الرغم من أن القيمة الإسمية للأجر بقيت على حالها. وبهذه الطريقة، كما فكروا، سوف تعود الأجور الحقيقية إلى سابق عهدها في مستويات السوق الحر، وتزول البطالة.

هذا الإجراء –التخفيض– طبق من قبل بلدان مختلفة أخرى –فرنسا، هولندا وبلجيكا. أحد البلدان لجأ إلى هذا الإجراء مرتين، في غضون عام ونصف. ذلك البلد كان تشيكوسلوفاكيا. تم ذلك خلسة وبطريقة مخادعة لإضعاف قوة النقابات. ولكن، لا يمكن الحديث عنها كإجراء ناجح. فبعد مرور عدة سنوات، الشعب، العمال، وحتى النقابات، بدأت في استيعاب ما كان يجري. فقد أصبحوا يدركون بأن خفض قيمة العملة قد خفض من أجورهم الحقيقية. وكانت النقابات تملك القوة لمعارضة ذلك. في كثير من البلدان، أخذوا يدخلون بنداً في عقود الأجور تنص على رفع تلك الأجور أتوماتيكياً وتلقائياً مع كل ارتفاع في الأسعار. سُمي هذا مؤشراً أو مرجعية. وأصبحت نقابات العمال واعية لتلك المؤشرات. لذا، فإن هذه الوسيلة لتخفيض البطالة التي بدأتها بريطانيا في عام 1931 -والتي طبقتها لاحقاً جميع الحكومات المهمة الأخرى- هذه الوسيلة "لمعالجة مشكلة البطالة"، لم تعد مجدية اليوم.

في عام 1936 في كتابه بعنوان ***"النظرية العامة للعمالة والفائدة والمال"*** ، رفع اللورد كينز مع الأسف هذه الوسيلة –الإجراءات الطارئة في الفترة ما بين 1929 و1933– إلى مرتبة المبدأ أو النظرية كنظام أساسي في وضع السياسة. وقد برر ذلك بقوله: "البطالة سيئة. وإذا أردت للبطالة أن تختفي، يتوجب عليك تضخيم العملة".

لقد كان يدرك إدراكاً جيداً بأن مستوى الأجور يمكن أن يصبح أعلى مما يجب في السوق، أي أعلى بحيث يتيح لصاحب العمل أن يرفع من قواه العاملة، وهكذا أعلى من وجهة نظر مجموع قطاعات القوى العاملة. ذلك أنه في وضع تفرض فيه النقابات مستوى الأجور، فوق مستوى السوق، فإن جزءً فقط من أولئك الذي يودون كسب الأجر يمكنهم أن يفعلوا ذلك وأن يحصلوا على عمل.

وقد قال كينز ما معناه: "بكل تأكيد، فإن إطالة البطالة على نطاق واسع، عاماً بعد عام، هو وضع سيء جداً". ولكن، وبدلاً من أن يقترح تعديل معدلات الأجور بحيث تتلائم مع أوضاع السوق، فقد قال ما معناه: "إذا تم تخفيض العملة، والعمال ليسوا من الذكاء الكافي بحيث يدركون ذلك، فإنهم لن يقدموا على معارضة تخفيض في مستوى الأجور الحقيقي، ما دام أن الأجور الإسمية تظل على حالها". وبكلمات أخرى، فقد كان لسان حال اللورد كينز يقول إنه إذا تلقى رجل نفس كمية الجنيهات الإسترلينية اليوم التي كان يتقاضاها قبل تخفيض العملة، فإنه لن يدرك بأنه في الحقيقة أصبح ينال الآن أجراً أقل.

وبلغة تقليدية، فإن كينز يقترح سرقة العمال. وبدلاً من أن يعلن صراحة بأن أجور العمال يجب أن تتناغم مع أحوال السوق –لأنه إن لم يتم ذلك، فإن جزء من القوى العاملة سيظل عاطلاً عن العمل– فإنه يقول ما معناه: "يمكن تحقيق العمالة التامة فقط إذا كان لديك تضخم. تحايَل على العمال". ولكن أكثر الأمور لفتاً للنظر، عندما نشر كتابه الآنف الذكر هو أنه لم يعد بالإمكان التحايل على العمال، لأنهم أصبحوا واعين لمبدأ الربط بين الأجر ومستوى الأسعار. ولكن هدف تحقيق العمالة التامة ظل باقياً.

ماذا تعني العمالة التامة؟ إنها تتعلق بسوق عمل غير مقيد والذي لا تتلاعب فيه النقابات أو الحكومة. ففي هذا السوق، فإن أجور مختلف أنماط العمل تتجه للوصول إلى نقطة يستطيع فيها كل إنسان يريد الحصول على عمل من الحصول عليه، وأن كل صاحب عمل يستطيع تعيين أي عدد يحتاج إليه من العمال. فإذا طرأت زيادة على طلب العمل، فإن نسبة الأجر تتجه إلى الارتفاع، وإذا قل الطلب على العمال، فإن مستوى الأجر يتجه نحو الانخفاض.

السبيل الوحيد الذي يتم من خلاله تحقيق "العمالة التامة"، هو الاحتفاظ بسوق عمل حر غير مقيد. وهذا السبيل صحيح لكل نمط من أنماط العمل، ولكل نوع من أنواع السلع.

ماذا يصنع تاجر أو رجل أعمال لديه بضاعة ويريد بيعها، وسعر الوحدة منها 5 دولارات؟ عندما لا يستطيع بيعها بهذا السعر، فإن المصطلح الفني السائد في الولايات المتحدة هو أن البضاعة لا تتحرك، ولكن يجب أن تتحرك. إنه لا يستطيع الاحتفاظ بها لأنه يريد شراء بضاعة جديدة، فالموديلات تتغير وتتجدد، لذا يتوجب عليه أن يبيعها بسعر أقل. إن لم يستطع بيعها بسعر 5 دولارات للوحدة، فعليه أن يبيعها بسعر 4 دولارات للوحدة وهكذا. وليس أمامه خيار آخر إذا ما أراد أن يحافظ على وجوده في السوق والاستمرار في العمل. إنه قد يتعرض لخسائر، ولكن ذلك سببه يعود إلى تقدير خاطئ لوضع السوق وأن اختياره لهذا المنتج كان خطأً.

إنها نفس القصة مع الآلاف المؤلفة الذي يأتون يومياً من المناطق الزراعية الريفية ويحاولون الحصول على الأموال في المدينة، وهو ما يحدث في كل الدول الصناعية. ففي الولايات المتحدة يحضرون إلى المدينة معتقدين أن بإمكانهم الحصول على 100 دولار في الأسبوع وقد يكون ذلك مستحيلاً، فإذا لم يحصل أحدهم على وظيفة بأجر أسبوعي يبلغ 100 دولار فعليه أن يقبل بوظيفة بمبلغ 90 دولار اسبوعياً، وربما أقل من ذلك، ولكنه إذا أصر على موقفه، إما 100 دولار أسبوعي

أو لا –كما يقول رجال النقابات– فلربما يبقى عاطلاً عن العمل (وكثيرون يرضون بالبطالة، حيث أن الحكومة تقوم بدفع بدائل للبطالة –من خلال ضرائب خاصة تفرضها على أصحاب العمل– وقد تكون هذه البدائل أو المساعدات قريبة من الأجور التي قد يتقاضاها أحدهم في حال حصوله على عمل).

وحيث أن الكثيرين يعتقدون بأن التشغيل الكامل لا يمكن تحقيقه إلا بقبول حال من التضخم، فإن مفهوم التضخم أصبح مقبولاً في الولايات المتحدة. ولكن السؤال سيبقى بين الناس: هل يجب علينا الحفاظ على عملة قوية مع البطالة، أم تضخم بتشغيل كامل؟ وهذا في الواقع تحليل ضار للتعامل مع هذه المشكلة. يجب علينا أن نطرح السؤال التالي: كيف يتسنى للمرء أن يحسن أوضاع العمال والمجموعات الأخرى من السكان؟ والجواب على ذلك يكمن في المحافظة على سوق عمل بدون عوائق وصولاً من خلال ذلك إلى التشغيل الكامل. والإشكالية تكمن في الموضوع التالي: هل يجب أن تُحدَّد معدلات الأجور من خلال السوق، أم يجب أن تُحدَّد من خلال ضغوطات الإتحادات العمالية وإكراهها؟ إن الإشكالية ليست في: هل يجب أن يكون لدينا تضخم أو بطالة؟

إن التحليل الخاطئ لهذه المشكلة يجري نقاشه والتعاطي به في بريطانيا والدول الصناعية الأوروبية وحتى الولايات المتحدة. وبعض الناس يقولون: "أنظر الآن، حتى الولايات المتحدة لديها تضخم. لماذا لا يكون ذلك أيضاً لدينا؟" وإلى مثل هؤلاء يجب أن يقول المرء ابتداءً: "إن من امتيازات الرجل الغني أن بإمكانه أن يكون غبياً، ولكن الفقير لا يستطيع ذلك". وهذا هو الحال في الولايات المتحدة. إن السياسة المالية في الولايات المتحدة سيئة جداً وتزداد سوءاً. ولربما تقدر الولايات المتحدة على أن تكون أكثر غباءً من غيرها من الدول.

إن الأمر المهم أن نتذكر دائماً أن التضخم ليس إرادة إلهية، والتضخم ليس بكارثة تنجم عن عناصر معينة أو أمراض تجتاح البلاد كالأوبئة. إن التضخم هو سياسة متعمدة، مقصودة للبعض الذين يلجؤون إلى التضخم لأنهم يعتبرون ذلك أقل ضرراً من البطالة. ولكن الحقيقة وعلى المدى الغير الطويل جداً، فإن التضخم لا يحل مشكلة البطالة.

إن التضخم هو سياسة والسياسة قابلة للتغيير. لذا، فإنه لا يجب علينا أن نستسلم للتضخم، وإذا ما اعتبر التضخم شراً فإن على المرء أن يوقفه.

يجب المحافظة على التوازن في ميزانية الدولة، ومن الطبيعي أن يكون الرأي العام داعماً لذلك وعلى المثقفين مساعدة عامة الشعب في فهم ذلك. وفي حال الحصول على دعم الرأي العام فمن المؤكد أن بمقدور ممثلي الشعب المنتخبين وضع سياسة للحد من التضخم. وعلى المدى الطويل علينا أن نتذكر أننا سنواجه الموت، وسنموت بالتأكيد، ولكن علينا ترتيب الأمور الدنيوية في تلك الفترة القصيرة التي نعيشها بأفضل طريقة ممكنة، وأن من بين الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك هو وضع سياسات للحد من التضخم ومكافحته.

المحاضرة الخامسة

الاستثمار الأجنبي

يصف البعض برامج التحرر الاقتصادي بالبرامج السلبية، ويتساءلون: "ماذا تريدون أيها الليبراليون حقيقة؟ إنكم ضد الاشتراكية، ضد التدخل الحكومي، ضد التضخم، ضد العنف من قبل اتحادات العمال، ضد الإجراءات والأسعار الوقائية... الخ. إنكم تقولون لا لكل شيء".

قد أصف هذه الأقوال بأنها أحادية الجانب وتوصيف ضحل للمشكلة، حيث من الممكن صياغة برنامج ليبرالي بطريقة إيجابية. فإذا ما قال الإنسان (أنا ضد الرقابة) فإنه ليس سلبي، بل إنه يعمل لصالح المؤلفين في تأكيد حقهم في نشر ما يرغبون دون تدخل من الحكومة وهذا ليس سلبياً، بل إنه جوهر الحرية (من الطبيعي أنني عندما أستعمل اصطلاح "ليبرالي" فيما يخص الشروط بالنسبة للنظام الاقتصادي فإنني أقصد بذلك المفهوم الليبرالي بالمعنى الكلاسيكي القديم لهذه الكلمة).

إن معظم الناس في أيامنا هذه غير راضين عن الفروقات الواضحة في مستوى الحياة بين مختلف الدول. لقد كانت الظروف في بريطانيا العظمى قبل مائتي عام أسوأ بكثير مما هي عليه الأحوال في أيامنا هذه في الهند. ولكن الإنجليز في عام 1750 لم يصفوا أنفسهم "بغير المتطورين" أو "المتخلفين"، لأنهم لم يكونوا في وضع يمكنهم من المقارنة بين بلادهم وبين تلك البلاد التي كانت في وضع اقتصادي أفضل. إن جميع الناس في هذه الأيام الذين لا يتمتعون بمعدل المستوى الحياتي السائد في الولايات المتحدة يعتقدون بوجود أمور خاطئة في وضعهم الاقتصادي. والكثير من هذه الدول تطلق على نفسها مسمى الدول النامية، وبهذه الصفة فإنهم يطالبون تلك الدول التي توصف بالمتقدمة أو حتى فائقة التقدم بتقديم العون لهم.

دعوني أوضح حقيقة هذا الوضع. إن مستوى الحياة والمعيشة أقل في تلك الدول المسماة بالدول النامية، وذلك لأن معدل العائد من نفس العمل في هذه الدول أقل من ذلك في الدول في أوروبا الغربية، كندا، اليابان، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة. وإذا ما حاولنا البحث عن الأسباب لذلك، فإنه يتحتم علينا التحقق من أن ذلك ليس مرده إلى النوعية الأدنى لمستوى العمال أو الموظفين. ويسود الشعور لدى بعض المجموعات من العمال في أمريكا الشمالية بأنهم أفضل من غيرهم من البشر، وأن حصولهم على أجور أعلى من غيرهم يعود إلى كونهم أفضل منهم.

قد يكون هناك حاجة للعامل الأمريكي أن يقوم بزيارة بلد آخر، لنقل مثلاً إيطاليا –حيث ينحدر الكثير من العمال الأمريكيين من هناك– وحتى نتحقق من أن السبب في حصوله على أجور أعلى لا يعود إلى نوعية الشخصية ولكن بسبب الظروف السائدة في بلده. فلو هاجر أحدهم من صقلية إلى الولايات

المتحدة فإنـه سيتقاضى بعد فترة وجيزة معدلات الأجور المعتادة في الولايات المتحدة، ولو عاد نفس الشخص إلى بلـده صقلية فسيكتشف أن زيارته إلى الولايات المتحدة لم تكسبه صفات إضافية ربما قد تسمح له بالحصول على أجور أعلى في صقلية من زملائه الصقليين.

ربما قد نستطيع تفسير هذا الوضع الاقتصادي بأي نوع من الدونية أو المستوى الأدنى فيما يتعلق بالجزء الصناعي التجاري خارج الولايات المتحدة. إنه أمر حقيقي، أن المعدات والتجهيزات والطرق والتكنولوجيا المتوفرة خارج الولايات المتحدة، كندا، أوروبا الغربية، وبعض الأجزاء من آسيا أدنى مستوى من تلك الموجودة في الولايات المتحدة، ولكن ذلك لا يعود إلى جهل الصناعيين في هذه الدول النامية. إنهم يعرفون تماماً بأن المصانع في الولايات المتحدة وكندا مزودة بمعدات صناعية أفضل بكثير. إنهم كذلك يدركون كافة الأمور المتعلقة بالتكنولوجيا والتي يتوجب عليهم معرفتها، وإن لم يكونوا على بينة من ذلك فإن لديهم الفرصة للحصول على ذلك من خلال الكتب والمجلات الفنية المتخصصة التي يمكن أن توفر لهم هذه المعرفة.

مرةً أخرى: إن الفرق لا يعود إلى نوعية أدنى في الشخصية أو الجهل. إن الفرق هو في وجود رأس المال، وفي البضائع الرأسمالية المتوفرة. وبعبارة أخرى فإنه يعود إلى كمية رأس المال المستثمر بالنسبة للفرد الواحد وهي نسبة أعلى في تلك الدول المسماة بالدول المتقدمة عنها في الدول النامية. إن رجل الأعمال لا يستطيع أن يدفع إلى العامل أكثر من تلك القيمة المضافة من قبل هذا العامل إلى قيمة المنتج. إنه لا يستطيع أن يدفع له أكثر مما يستعد الزبون أن يدفعه لهذا العمل الإضافي في المنتج والذي يقوم به هذا العامل، وإذا ما قام رجل الأعمال بدفع أكثر من ذلك للعامل، فإنه لن يسترد ذلك من الزبون وبالتالي فسيتعرض للخسارة. وكما أوضحت مراراً وتكراراً وما هو معلوم لدى الجميع، فإن رجل الأعمال الذي يتعرض للخسائر عليه إما أن يغير من طرقه ووسائله التجارية أو أن يعلن إفلاسه.

إن رجال الاقتصاد يصفون هذا الوضع بقولهم: "إن الأجور تتحدد بهامش فائض الإنتاج للعمل" وهذا ليس إلا تعبيراً آخر عما قلته سابقاً. إنه أمر واقعي بأن مستوى الأجور يتحدد من خلال جهد العامل الذي يزيد من قيمة المنتج، فإذا ما عمل الإنسان بأدوات أجود وأكثر فعالية، فإنه ينجز في ساعة واحدة أكثر بكثير مما ينجزه عامل آخر في ساعة واحدة ولكن بأدوات أقل فعالية. إنه من الواضح أن 100 عامل في مصنع أمريكي للأحذية مزودة بأحدث المكائن والمعدات سينتجون أكثر بكثير من

100 عامل صانع للأحذية في الهند في نفس الفترة الزمنية والذين يعملون بمعدات أقدم وبطرق أقل كفاءة.

إن العاملين في جميع الدول النامية يدركون تماماً بأن العمل بمعدات حديثة سيرفع من أرباح شركاتهم ومصانعهم. وهم يرغبون في بناء مصانع أكثر وأحدث، ولكن المانع لتحقيق ذلك هو النقص في رأس المال. إن الفرق بين الدول الأقل تطوراً والدول الأكثر تطوراً هو عامل الزمن: لقد بدأ الإنجليز قبل جميع الأمم الأخرى بالادخار؛ وبدأوا كذلك قبل غيرهم بتراكم رأس المال واستثماره في التجارة والصناعة. ولأنهم بدأوا مبكرين في ذلك تمكنوا من تحقيق مستوى معيشي أعلى في حين كانت الدول الأوروبية الأخرى ما زالت تعيش في مستوى أقل وأدنى. وبالتدريج أخذت بقية الأمم بدراسة الأوضاع البريطانية ولم يكن من الصعب عليهم اكتشاف الأسباب الكافية وراء الرفاهية في بريطانيا العظمى. وهكذا بدأوا في تقليد الطرق التجارية البريطانية. نظراً لتأخر الأمم الأخرى في القيام بذلك، ونظراً لعدم توقف البريطانيين عن استثمار رأس المال فلقد استمرت الفجوة بين الأحوال في بريطانيا وتلك الأحوال في الدول الأخرى. ولكن شيئاً ما حدث أدى إلى اختفاء تفوق بريطانيا العظمى.

إن ما حدث هو الحدث الأعظم في تاريخ القرن التاسع عشر وهذا لا يعني ما حدث في تاريخ دولة لعينها. إن الحدث الأهم في القرن التاسع عشر هو التطور في الاستثمار الأجنبي. في العام 1817 افترض العالم الاقتصادي البريطاني الكبير ريكاردو أن من المسلمات أن يستثمر رأس المال فقط في حدود البلد الواحد. واعتقد أنه من البديهي أن أصحاب رؤوس الأموال لن يحاولوا الاستثمار في الخارج. ولكن بعد ذلك بعقود قليلة بدأت الاستثمارات الرأسمالية في الخارج تلعب الدور الأكثر أهمية في الشؤون العالمية.

فبدون الاستثمارات الرأسمالية كان يتحتم بالضرورة على الأمم الأقل تطوراً من بريطانيا العظمى أن تحذو حذو بريطانيا وتبدأ بنفس الطرق والأساليب التكنولوجية التي انطلقت بها ومنها بريطانيا مع بداية ووسط القرن الثامن عشر وببطء وخطوة خطوة –ودائماً متخلفة كثيراً عن المستوى التكنولوجي الذي حققه الاقتصادي البريطاني– محاولين تقليد ما قامت به بريطانيا. وربما استغرق الأمر عقوداً وعقود في هذه الدول للوصول إلى المستوى التكنولوجي الذي كانت بريطانيا العظمى وصلت إليه منذ نحو مائة عام قبلهم. ولكن الحدث الهام الذي ساعد جميع الدول هو الاستثمارات الأجنبية.

إن الاستثمار الأجنبي كان يعني أن الرأسماليين الإنجليز قاموا باستثمار رأس المال البريطاني في أنحاء أخرى من العالم. لقد بدأوا الاستثمار أولاً في الدول الأوروبية التي كان ينقصها رأسمال وفي وضع متخلف من التطور حسب وجهة النظر البريطانية. إنها من الحقائق المعلومة جداً أن سكك الحديد في أكثر الدول الأوروبية وفي الولايات المتحدة كذلك قد تم بناؤها بمساعدة رأس المال البريطاني. وكما تعلمون فقد تم هذا كذلك في هذا البلد، في الأرجنتين. لقد كانت شركات الغاز في كل المدن الأوروبية بريطانية. وفي أواسط السبعينات من القرن التاسع عشر انتقد أحد الشعراء والكتاب البريطانيين أهل بلده. لقد قال: "لقد خسر البريطانيون حيويتهم القديمة ولم تعد لديهم أفكار جديدة، لم يعودوا أمة هامة أو قائدة في هذا العالم"، فرد عليه عالم الاجتماع الكبير هيربرت سبنسر: "أنظر إلى القارة الأوروبية، فإن جميع عواصمها مضاءة لأن شركة غاز بريطانيا تزودها بهذا الغاز". ومن الطبيعي أن يبدو هذا لنا بعصر الإضاءة بالغاز "عن بعد". وأضاف هيربرت سبنسر إجابته إلى هذا المنتقد: "إنك تقول بأن الألمان قد تفوقوا كثيراً على بريطانيا العظمى، ولكن أنظر إلى ألمانيا حتى برلين، عاصمة الرايخ الألماني، العاصمة الفكرية، سيسودها الظلام لو لم تكن شركة غاز بريطانية قد اقتحمتها وأضاءت شوارعها".

وبنفس الطريقة فقد قام رأس المال البريطاني بتطوير سكك الحديد ومناحي عديدة من الصناعة في الولايات المتحدة. ومن الواضح أنه طالما قام بلد ما باستيراد رأس المال فإن ميزانها التجاري كما وصفه غير الملمّين بالاقتصاد "بالسلبي". وهذا يعني أن هناك فائضاً في الواردات بالمقارنة مع الصادرات. إن السبب في كون الميزان التجاري البريطاني موجباً يعود إلى أن المصانع البريطانية قامت بإرسال الكثير من أنواع المعدات إلى الولايات المتحدة، ولم يتم تسديد أثمان هذه المعدات إلا بمقابل حصص في الشركات الأمريكية، وقد استمرت هذه الحالة في تاريخ الولايات المتحدة على وجه العموم حتى التسعينات من القرن التاسع عشر.

ولكن عندما قامت الولايات المتحدة بتطوير نظامها الاقتصادي الخاص بطريقة غير مسبوقة، وذلك بمساعدة رأس المال البريطاني -ولاحقاً بدعم من سياستها الرأسمالية الخاصة- عند ذلك بدأ الأمريكيون بإعادة شراء الموجودات الرأسمالية التي كانوا باعوها في فترة سابقة إلى الأجانب. ومن ثم أصبح هناك فائض للصادرات على الواردات في الولايات المتحدة وتم دفع هذه الفروقات باستيراد الأسهم الأمريكية العامة –عن طريق ما كان يسمى إعادة توطين الأصول أو الموجودات.

استمرت هذه الفترة حتى الحرب العالمية الأولى، أما ما حدث لاحقاً فهي قصة أخرى. إنها قصة الدعم الأمريكي لتلك الدول التي شاركت في الحربين العالميتين وفي الفترة ما بينهما: القروض، الاستثمارات الأمريكية في أوروبا بالإضافة إلى المساعدات الأجنبية المقدمة على شكل إعارة وتأجير، خطة مارشال، المواد الغذائية التي أرسلت عبر البحار وأشكال أخرى من الدعم. أؤكد على هذا لأن الناس يعتقدون أحياناً أن وجود رأسمال أجنبي عامل في بلادهم مدعاة للخجل أو إنقاصاً في مكانتهم، وعلى الكل أن يدرك أن استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية ساهمت بدور كبير بتطوير الصناعات الحديثة في جميع الدول باستثناء بريطانيا.

عندما أقول بأن الاستثمار الأجنبي كان هو الحدث الأهم في القرن التاسع عشر، عليكم أن تفكروا بكل تلك الأشياء والأمور التي ما كان لها أن توجد أو تكون لو لم تكن هناك استثمارات أجنبية. جميع السكك الحديدية، الموانئ، المصانع، والمناجم في آسيا وقناة السويس وأمور أخرى كثيرة في نصف الكرة الغربي ما كان لها أن ترى النور لو لم تكن هناك استثمارات أجنبية.

تقوم الاستثمارات الأجنبية على افتراض أنها لن تتعرض للمصادرة، فلن يقوم أي إنسان باستثمار أي مبلغ لو كان يعلم مسبقاً أن شخصاً ما سيقوم بمصادرة استثماراته. وعندما بدأت هذه الاستثمارات الأجنبية في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين، لم يكن موضوع المصادرة مطروحاً. لقد أبدت بعض البلدان بعض الخصومة تجاه رأس المال الأجنبي، ولكن بالنسبة للجزء الأكبر فقد أدركوا تماماً أنهم سيحصلون على فوائد هائلة من هذه الاستثمارات الأجنبية. في بعض الأحيان لم تكن هذه الاستثمارات الأجنبية مقدمة مباشرة إلى رأسماليين أجانب، ولكن بطريقة غير مباشرة عن طريق القروض إلى الحكومات الأجنبية، وبعد ذلك كانت الحكومات هي التي تقوم باستعمال المال في مجال الاستثمار. وكان ذلك على سبيل المثال ما حدث في روسيا ولأسباب سياسية واهية قام الفرنسيون بالاستثمار في روسيا على مدى العقدين السابقين للحرب العالمية الأولى، وبلغت استثماراتهم حوالي 2 مليون فرنك ذهبي قاموا بإقراضها إلى الحكومة الروسية بشكل رئيسي، وكل المشاريع التي قامت بها الحكومة الروسية، على سبيل المثال خط سكة الحديد الذي يربط ما بين روسيا وجبال الأورال عبر ثلج وجليد سيبيريا، وصولاً إلى المحيط الهادئ، قد تم بناؤها في الغالب برأس مالي أجنبي تم إقراضه للحكومة الروسية. وبالإمكان الاعتقاد بأنه لم يخطر ببال الفرنسيين أن سيكون هناك حكومة شيوعية في روسيا في مقدورها أن تعلن وبكل بساطة أنها لن تقوم بتسديد الديون التي راكمتها الحكومات السابقة مثل حكومة القيصر.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى بدأت فترة، وعلى مستوى العالم، من الصراع المفتوح تجاه الاستثمارات الأجنبية، حيث لا يوجد هناك علاج أو رادع يمنع أي حكومة من مصادرة رؤوس الأموال المستثمرة. وعملياً لم تكن هناك حماية قانونية وشرعية للاستثمارات الأجنبية في عالم اليوم. ولم يكن الرأسماليون قادرين على التنبؤ بذلك، ولو كان الرأسماليون من تلك البلدان المصدرة لرأس المال على دراية بالأمر لتوقفت جميع الاستثمارات الأجنبية منذ 40 أو 50 سنة، ولكن الرأسماليين لم يعتقدوا بأن تكون هناك دولة على درجة من اللاأخلاق تجحد معها وتنكر هذه الديون لتقوم بمصادرتها والاستيلاء عليها. ومع هذه الممارسات بدأ فصل جديد في تاريخ الاقتصاد العالمي.

ومع نهاية هذه الفترة العظيمة في القرن لتاسع عشر عندما كانت رؤوس الأموال الأجنبية تقوم بالمساعدات في التنمية والتطور في جميع أنحاء العالم، حيث أنشئت الوسائل الحديثة في النقل، والمصانع، والمناجم، والزراعة، هناك برز عصر جديد ينظر فيه إلى المستثمر الأجنبي من قبل الحكومات والأحزاب السياسية كمستغل يتوجب طرده وإخراجه من البلاد. لم يكن الروس هم المذنبون الوحيدون في هذا التوجه المعادي للرأسمالية. لنتذكر على سبيل المثال مصادرة حقول النفط الأمريكية في المكسيك وكل ما حدث في هذا البلد (الأرجنتين) والذي لا أحتاج للتعرض إليه ومناقشته.

إن الوضع في عالم اليوم، الناجم عن نظام مصادرة رأس المال الأجنبي يتشكل إما بطريقة مباشرة للمصادرة أو غير مباشرة من خلال تبادل الرقابة على التبادل مع الخارج أو التمييز الضريبي. ويشكل هذا مشكلة أساسية لدى الدول النامية.

لنأخذ الهند، أكبر هذه الأمم، على سبيل المثال. فضمن النظام البريطاني حيث كان رأس المال البريطاني يستثمر في الهند –كان رأس المال البريطاني هو المسيطر على وجود رؤوس أموال أخرى من دول أوروبية أخرى– وكان الإنجليز يصدرون إلى الهند شيئاً آخر يجب ذكره في هذه المناسبة، ألا وهو تصدير وسائل حديثة لمكافحة الأمراض المعدية إلى الهند، ونتيجة لذلك، ازداد عدد سكان الهند بشكل كبير وازدادت مع ذلك مشاكل وهموم البلد. وفي مواجهة ذلك عادت الهند إلى المصادرة كوسيلة للتعاطي مع مشاكلها. لم تكن هذه المصادرات دائماً مباشرة، فقد قامت الحكومة بإزعاج وإنهاك قوى الرأسماليين الأجانب من خلال وضع عراقيل في طرق استثماراتهم بطريقة أجبرت هؤلاء المستثمرين الأجانب على بيع كل ما لديهم.

من الطبيعي أن بإمكان الهند الحصول على الرأسمالية بطريقة أخرى: التراكمات الرأسمالية المحلية. وعلى كل حال فإن الهند تقف بنفس الطريقة المعادية لتراكمات رأس المال المحلي بنفس القدر الذي تعادي فيه رؤوس الأموال الأجنبية. إن الحكومة الهندية تقول بأنها ترغب في جعل الهند دولة صناعية، ولكن ما تفكر به في الواقع هو إقامة الشركات الاشتراكية.

منذ عدة سنوات نشر الزعيم الهندي المعروف جواهرلال نهرو مجموعة خطاباته. لقد تم نشر الكتاب بهدف جعل الاستثمارات الأجنبية في الهند أكثر جاذبية. إن الحكومة الهندية لا تعارض الاستثمارات الأجنبية قبل استثمارها، ولكن الخصومة معها تبدأ عندما يتم استثمارها. وفي هذا الكتاب –حيث أقوم بنقل البعض مما يقوله السيد نهرو: "من الطبيعي أننا نريد الاشتراكية ولكننا لسنا ضد المشاريع الخاصة. إننا نرغب في تشجيع المشاريع الخاصة بكل الطرق ونرغب في تقديم الوعود لكل المستثمرين في بلدنا بأننا لن نقوم بمصادرتهم أو تأميمهم قبل 10 سنوات ولربما بعد مدة أطول". وكان يعتقد أنه بهذا إنما يوجه دعوة للقدوم إلى الهند!

إن المشكلة – كما هو معروف – تكمن في التراكمات الرأسمالية المحلية، وفي كل البلدان تُفرض ضرائب عالية على جميع الشركات في أيامنا هذه. وفي الواقع فإن هناك ضرائب مزدوجة على الشركات. فهناك ضرائب عالية جداً على أرباح الشركات، كما أن العائدات التي تدفعها الشركات للمساهمين تتعرض للضرائب للمرة الثانية، ويتم ذلك بطريقة تتابعية متتالية. إن الضرائب التتابعية المتتالية للدخل والأرباح تعني على وجه الدقة بأن تلك الأجزاء من الدخل التي قام الناس بتوفيرها واستثمارها قد تلاشت بواسطة الضرائب. لنأخذ الولايات المتحدة على سبيل المثال، فقد كانت هناك منذ عدة سنوات ضريبة الأرباح الزائدة والتي كانت تعني أن من كل دولار يتم جنيه، تحتفظ الشركة منه فقط 18 سنتاً وعندما تصرف 18 سنتاً إلى المساهمين، فإن المساهمين الكبار منهم سيدفعون 60–70% أو ربما أكثر من هذه العائدات على شكل ضرائب إضافية، وبهذا يبقى من الدولار الواحد 7 سنتات كأرباح و93 سنتاً تذهب إلى الحكومة. ومن هذه الـ 93 سنتاً ربما كان يجدر توفير واستثمار الجزء الأكبر منها، ولكن بدلاً عن ذلك فإن الحكومة تستعملها في الإنفاق والمصاريف الحالية. وهذه سياسة الولايات المتحدة.

أعتقد بأنني قد أوضحت بأن سياسة الولايات المتحدة لا يجدر بها أن تكون مثالاً يحتذى به من قبل البلدان الأخرى. إن سياسة الولايات المتحدة أسوأ من السيئة –إنها مجنونة ومختلة. ولكن الشيء الوحيد الذي أستطيع أن أضيفه هنا بأن الدول الغنية قادرة على ممارسة سياسات سيئة أكثر من الدول

الفقيرة. وفي الولايات المتحدة وعلى الرغم من كل هذه الوسائل الضريبية، ما زال هناك التراكم الإضافي لرأس المال والاستثمار كل عام. ولهذا فإن الاتجاه ما زال نحو تحسين ورفع مستوى الحياة.

ولكن الوضع في الكثير من الدول الأخرى بات حرجاً جداً، فليس هناك توفير محلي –أو ليس كاف– وإن الاستثمار الرأسمالي من الخارج يتناقص بشدة بسبب حقيقة كون هذه البلدان معادية للاستثمار الأجنبي وبطريقة واضحة. كيف يستطيعون الحديث حول التصنيع، حول ضرورة التنمية وتطوير المنشآت والمصانع، حول تحسين الأوضاع لرفع مستوى المعيشة للحصول على أجور أعلى ووسائل نقل أفضل؛ كيف يتحدثون عن كل هذا وهم يمارسون في الواقع أمور تؤدي إلى عكس ذلك؟ إن ما تنجزه سياستهم الحالية تؤدي إلى منع أو خفض نشوء التراكمات الرأسمالية المحلية وتضع العراقيل أمام رؤوس الأموال الأجنبية. إن النتيجة النهائية هي بالتأكيد سيئة جداً. إن مثل هذا الوضع سيؤدي إلى فقدان الثقة، وهناك الآن المزيد والمزيد من عدم الثقة من قبل الاستثمارات الأجنبية في العالم.

حتى لو كانت الدول المعنية على وشك تغيير فوري في سياستها وإعطاء كل الوعود الممكنة، فإن من المشكوك به أن تقدر على إعادة دفع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاستثمار. من الطبيعي أن هناك بعض الطرق لتجنب مثل هذه النتيجة؛ ربما يستطيع المرء خلق أوضاع دولية –ليس فقط اتفاقيات– والتي تمكن من سحب الاستثمارات الأجنبية من الأحكام والسلطات القضائية الوطنية. وهذا ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، ولكن الأمم المتحدة وببساطة ليس إلا مكاناً لإجراء النقاشات عديمة الفائدة. إذا ما تم إدراك الأهمية الفائقة للاستثمارات الأجنبية وإدراك أنها فقط قادرة على جلب التطورات والتحسينات إلى ظروف العالم السياسية والاقتصادية، فإن المرء حينئذ يستطيع أن يحاول عمل شيء بهذا الشأن من الناحية التشريعية الدولية. إنها قضية قانونية فنية، أذكرها فقط لأن الوضع ليس ميؤوساً منه. إذا أراد العالم فعلاً العمل على تمكين الدول النامية من رفع مستوى المعيشة فيها إلى ذلك المستوى السائد في أمريكا، فإن بالإمكان تحقيق لك، ولكن من الضروري التأكد من طريقة فعل ذلك.

ما هي الأمور الغير متوفرة في سبيل وصول الدول النامية إلى الازدهار كما هو في الولايات المتحدة؟ إنها فقط أمر واحد: رأس المال –والحرية أيضاً في توظيفه ضمن نظام السوق وليس إشراف الحكومات. يتوجب على هذه الأمم تكريس رأس المال المحلي وتمكين رأس المال الأجنبي من القدوم إلى بلادهم. ولغرض تعزيز الادخار المحلي من قبل الجماهير فإنه من الضروري التذكير

بأن ذلك الادخار يفترض سلفاً تَوفُّر وحدة نقدية مستقرة، وهذا يتضمن غياب أي نوع من أنواع التضخم.

إن جزءاً كبيراً من رأس المال العامل في المصانع الأميركية يعود إلى العمال أنفسهم وإلى الكثيرين أصحاب القدرات المتوسطة. إن البلايين من الادخارات والسندات وأدوات التأمين تعمل في هذه المصانع والشركات. في السوق المحلي الأمريكي الآن ليست هي البنوك بل شركات التأمين التي تشكل المصدر الأكبر للإقراض. إن أموال شركات التأمين –ليس من الناحية القانونية بل من الناحية الاقتصادية– هي ملكية المؤمَّنين، وفي الواقع فإن كل شخص في الولايات المتحدة مغطى بنوع ما من التأمين.

إن من الأمور الضرورية اللازمة لتحقيق المزيد من المساواة الاقتصادية في العالم يكمن في التصنيع –وهذا ممكن تحقيقه فقط من خلال المزيد من الاستثمارات الرأسمالية، وزيادة تراكم رأس المال. وقد يبدو لكم غريباً أنني لم أتعرض إلى عامل يعتبر من العوامل الرئيسية في التصنيع، ألا وهي إجراءات الحماية. إن التعرفة والرقابة على التبادل مع الخارج هما بالتحديد الوسائل لمنع التطور الصناعي ودخول رأس المال إلى أي بلد. إن السبيل الوحيد لرفع مستوى التصنيع يكمن في المزيد من رأس المال. إن إجراءات الحماية تقدر فقط على تحويل الاستثمار من مجال عمل إلى مجال آخر فقط. إن إجراءات الحماية في حد ذاتها لا تضيف أي جديد إلى رأس مال البلد. ولفتح مشروع أو مصنع جديد فإن المرء يحتاج إلى رأس مال، ولتحسين وضع مصنع قائم فإن المرء يحتاج كذلك إلى رأس مال وليس إلى تعرفة.

لا أرغب مناقشة مشكلة التجارة الحرة أو إجراءات الحماية هنا بالكامل. آمل أن تكون غالبية كتب ومراجع الاقتصاد تعرض ذلك بطريقة صحيحة. إن إجراءات الحماية لا تغير الوضع في بلد ما إلى الأحسن. كما أن الإتحادات العمالية كذلك لن تغير ذلك إلى الأفضل أيضاً. لو كانت الأوضاع غير جيدة، لو كانت الأجور منخفضة، لو نظر الحاصل على الأجور (متقاضي الأجور) إلى الولايات المتحدة وقرأ حول ما يدور هناك، لو نظر إلى الأفلام وكيف تبدو التجهيزات البيتية والمتضمنة لكل وسائل الراحة في البيت الأمريكي الاعتيادي، ربما يشعر بالغيرة والحسد، وقد يكون محقاً عندما تقول: "يتوجب أن يكون لدينا مثل هذا". ولكن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو زيادة رأس المال.

إن الإتحادات العمالية تمارس العنف ضد أصحاب الشركات وضد الناس الذين يصفوهم (بكاسري الإضرابات)، وعلى الرغم من قوتهم وعنفهم، فإن الإتحادات العمالية ليس بمقدورها رفع الأجور باستمرار لجميع متقاضي الأجور، وعلى الدرجة نفسها من عدم الفعالية هي القرارات الحكومية عند تحديد الحد الأدنى للأجور. إن ما تحققه الإتحادات (في حال نجاحها برفع الأجور) هو ديمومة واستمرارية البطالة. إن الاتحادات لا تستطيع وضع البلاد على خارطة التطور الصناعي ولا رفع مستوى المعيشة للعمال.

وهذه هي النقطة الحاسمة: إن على المرء أن يتأكد من أن جميع السياسات التي ترمي إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة عليها أن تتوجه صوب زيادة رأس المال المستثمر للفرد الواحد. إن هذه النسبة ما زالت في ازدياد في الولايات المتحدة على الرغم من كل السياسات السيئة هناك. وهذا القول ينطبق كذلك على كندا وبعض الدول في أوروبا الغربية، ولكنه للأسف في تناقص وتراجع في دول مثل الهند.

نقرأ في الصحف يومياً حول ازدياد عدد سكان العالم وأنه ربما يصل إلى 45 مليون شخص سنوياً، وربما أكثر. إلى ماذا سيؤدي ذلك؟ وما هي النتائج التي ستترتب على ذلك؟ لنتذكر ما قلته حول بريطانيا العظمى. في عام 1750 كان الشعب البريطاني يعتقد أن 6 ملايين تشكل كمية سكانية مرتفعة جداً في الجزر البريطانية وأنهم سيواجهون المجاعة والأوبئة –ولكن عند بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939 كان يقطن في هذه الجزر 50 مليوناً من البشر. وكان مستوى المعيشة بالمقارنة أعلى بكثير من تلك الأوضاع التي كانت تسود عام 1750، فكان هذا من آثار ما يطلق عليه التصنيع، إنه وصف غير كاف وقاصر عن الوصف.

لقد حصل التقدم البريطاني بالتوازي مع رفع مستوى رأس المال المستثمر للفرد الواحد، وكما قلت سابقاً: إن هناك سبيلاً واحداً فقط لتحقيق الإزدهار لأي أمة كانت. إذا ازداد رأس المال فإن ذلك يزيد من إنتاجية العمل والنتيجة لذلك هي رفع الأجور. في عالم لا توجد فيه الحواجز والموانع أمام الهجرة، سيكون هناك إتجاه في كل أرجاء العالم نحو المساواة في الأجور. ولو لم تكن هناك اليوم حواجز أمام الهجرة لربما حاول أكثر من 20 مليون شخص سنوياً الوصول إلى الولايات المتحدة ليحصلوا على أجور أعلى. وذلك بالتالي يؤدي إلى خفض الأجور في الولايات المتحدة وإلى رفعها في بلدان أخرى.

ليس لدي متسع من الوقت للتعامل مع مشكلة الهجرة وموانعها، ولكن ما أريد قوله أن هناك طرقاً ووسائل أخرى لتحقيق المساواة في الأجور في كافة أنحاء العالم. إن هذه الطريقة الأخرى التي تعمل في غياب حرية الهجرة تكمن في هجرة رأس المال. إن الرأسماليين يميلون إلى التوجه إلى البلدان التي يتوفر فيها الكثير من العمالة ذات تكاليف توظيف معقولة. ومن خلال الواقع الذي يجلبون معه رؤوس الأموال إلى تلك البلدان فإنهم يعملون على رفع الأجور. لقد تحقق هذا في الماضي وسيكون قابلاً للتحقيق في المستقبل وبنفس الطريقة.

عندما بدأ الاستثمار في رأس المال البريطاني، لنقل في النمسا أو في بوليفيا، كانت الأجور هناك أقل بكثير من تلك الأجور السائدة في بريطانيا العظمى، ولكن هذا الاستثمار الإضافي عمل على رفع معدلات الأجور في تلك البلدان. ومثل هذا الإتجاه يوجد في جميع أنحاء العالم. من المعروف جيداً، على سبيل المثال، أنه عندما قامت الشركة المتحدة للفواكه بالتوجه إلى غواتيمالا كانت النتيجة هو الإتجاه العام في رفع معدلات الأجور، إبتداءاً من تلك الأجور التي كانت شركة الفواكه المتحدة تدفعها والتي أدت بدورها أن يقوم الآخرون بالحذو حذوها ورفع الأجور أيضاً. لذا فإنه لا مدعاة للتشاؤم أبداً بالنسبة لمستقبل الدول (الغير متقدمة).

إنني أتفق تماماً مع الشيوعيين واتحادات العمال عندما يقولون: "ما هو مطلوب هو رفع مستوى المعيشة". في كتاب صادر منذ فترة قريبة في الولايات المتحدة، يقول بروفسور: "إن لدينا ما يكفي من كل شيء. لما يتحتم على البشر أن يواصلوا العمل بهذه الصعوبة؟ لدينا كل شيء". إني لا أشك أن هذا البروفسور لديه كل شيء، ولكن هناك أناس آخرون في بلدان أخرى وكذلك في الولايات المتحدة يرغبون في رفع مستوى معيشتهم ويجب عليهم فعل ذلك. في خارج الولايات المتحدة –في أمريكيا اللاتينية والكثير من آسيا وإفريقيا– يطمح كل شخص ويتطلع إلى أوضاع أفضل في بلده. إن مستوى المعيشة الأفضل يترتب عليه كذلك مستويات أعلى وأفضل من الثقافة والحضارة. نعم إنني أتفق مع الأهداف النهائية لرفع مستوى المعيشة في كل مكان ولكني لا أتفق مع الوسائل التي يستعملونها للوصول إلى هذه الأهداف. ما هي الوسائل التي تؤدي إلى هذه النهاية؟ إنها ليست إجراءات الحماية، ليس التدخل الحكومي، ليست الإشتراكية وبالتأكيد ليس العنف الذي تمارسه الإتحادات العمالية (الذي يطلق عليه تلميحاً "صفقات جماعية"، وهو ليس إلا صفقات تحت فوهة البندقية).

للوصول إلى المراد –كما أرى– هناك طريق واحد فقط، إنها وسيلة بطيئة والبعض يقول إنها بطيئة جداً، ولكن ليس هناك طرق مختصرة للوصول إلى الجنة على الأرض. إن الأمر يحتاج إلى الوقت، وعلى المرء أن يعمل، ولكن ذلك لن يتطلب الوقت الكثير كما يعتقد البعض وفي النهاية ستتحقق المساواة.

حوالي العام 1840، وفي الجزء الغربي من ألمانيا، في مناطق شواب وفوتمبورج –التي كانت من أكثر المناطق تصنيعاً في العالم- كان يقال: "لن نصل أبداً إلى مستوى بريطانيا، لقد سبقنا الإنجليز وسيبقوا كذلك إلى الأبد". ولكن بعد ثلاثين سنة من ذلك قال الإنجليز: "إننا لا نستطيع الصمود أمام المنافسة الألمانية وعلينا أن نفعل شيئاً ما إزاء ذلك". في ذلك الوقت كان المستوى الألماني في صعود فائق السرعة مقترباً من المستوى البريطاني، واليوم فإن معدل دخل الفرد في ألمانيا لا يقل أبداً عن مثيله في بريطانيا العظمى.

في قلب أوروبا، هناك بلد صغير، إنه سويسرا التي لم تمنحها الطبيعة الكثير. ليس لديها مناجم فحم، ولا معادن ولا مصادر طبيعية، ولكن شعبها تابع على مر العصور السياسة الألمانية، وتوصل من خلال ذلك إلى أعلى مستوى للمعيشة في قارة أوروبا، وتقف بلاده اليوم في مقدمة الدول ومراكز الحضارة في العالم. إنني لا أرى سبباً لماذا لا يكون بلد مثل الأرجنتين ذات المساحة الأكبر من سويسرا وعدد السكان الأكبر كذلك، لماذا لا تصل إلى مثل هذا المستوى العالي من المعيشة بعد بضع سنين من السياسات الحكيمة ولكن –كما أشرت سابقاً– يجب أن تكون السياسات حكيمة فعلاً.

المحاضرة السادسة

سياسة وآراء

في عصر التنوير وفي السنوات التي حصل فيها الأمريكيون الشماليون على استقلالهم، وبعد ذلك بسنوات قليلة عندما تحولت المستعمرات الإسبانية والبرتغالية إلى أمم مستقلة، كان المزاج السائد في عالم الحضارة الغربية هو التفاؤل. وكان في ذلك يسود الاعتقاد لدى جميع الفلاسفة ورجال الدولة أننا نعيش في عصر جديد يسوده الازدهار، التقدم والحرية. كان الناس في تلك الأيام يتوقعون من تلك المؤسسات السياسية –حيث كانت هناك حكومات دستورية تم تشكيلها في العالم الحر في أوروبا وأمريكا– أن تعمل بطريقة مجدية وأن الحرية الاقتصادية ستؤدي إلى تحسين الأوضاع والأحوال المادية للجنس البشري باستمرار. إننا نعرف الآن أن الكثير من تلك التوقعات كان مفرطاً في التفاؤل. لقد عشنا بالتأكيد في القرنين التاسع عشر والعشرين تطورات غير مسبوقة في المجال والظروف الاقتصادية التي مكنت قطاعاً كبيراً من السكان من الحياة على مستوى عال، ولكننا نعلم كذلك أن الكثير من آمال الفلاسفة في القرن الثامن عشر قد خابت وتحطمت بصورة بشعة، تلك الآمال في أن لا تكون هناك حروب بعد اليوم، وأن لا تكون هناك مدعاة لقيام الثورات. إن هذه التوقعات لم تجد طريقها إلى النور.

مرت فترة في القرن التاسع عشر انخفض فيها مستوى الحروب، عدداً وقسوة. ولكن مع القرن العشرين عادت روح الحروب إلى الإنبعاث من جديد، ونستطيع الآن القول أن الجنس البشري لم يصل بعد إلى نهاية من رحلة خوض تلك التجارب. إن النظام الدستوري الذي بدأ مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر قد خيب آمال البشر. إن معظم الناس -وكذلك معظم الكتاب– الذين تعاملوا مع هذه المشكلة يبدو أنهم وصلوا في تفكيرهم إلى عدم وجود علاقة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب السياسية لهذه المشكلة، وتوجهوا للتعامل مع انحلال النظام البرلماني إلى حد كبير -تشكيل الحكومات بواسطة ممثلي الشعب- كما لو كانت هذه الظاهرة بعيدة كل البعد عن الأوضاع الاقتصادية وعن تلك الأفكار الاقتصادية التي تحدد أنشطة البشر.

ولكن هذه الاستقلالية غير قائمة، فالإنسان ليس مخلوقاً له جانب إقتصادي من ناحية وجانب سياسي من الناحية الأخرى دون أي ارتباط بينهما. في الواقع فإن ما يوصف باضمحلال الحرية وفساد الحكومات الدستورية والمؤسسات التنفيذية للناس، ليس إلا نتيجة للتحولات الراديكالية في الأفكار الاقتصادية والسياسية. إن الأحداث السياسية هي النتيجة الحتمية للتغيرات في السياسات الاقتصادية.

إن المُثل والأفكار التي كانت تشكل الدليل لرجال الدولة والفلاسفة ورجال القانون في القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن التاسع عشر طوّرت الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي الجديد. ذلك الدليل ينطلق من الافتراض بأن جميع الناس الشرفاء في الأمة لديهم هدف واحد، وأن على جميع هؤلاء الشرفاء أن يكرسوا أنفسهم لهذا الهدف النبيل في سبيل خدمة ورفاهية كل الأمة وسعادة ورفاهية الأمم الأخرى كذلك. إن هؤلاء القادة السياسيين الأخلاقيين كانوا على قناعة تامة بأن الأمة الحرة لا تتطلع إلى غزو الآخرين. وتصوروا أن النظام الحزبي كأمر طبيعي وحيد تتصارع على أرضيته الأفكار المختلفة حول أفضل الطرق لضبط شؤون الدولة. وقام الأشخاص الذين يحملون أفكاراً متشابهة بتكوين تجمعات أطلق عليها اسم الحزب ولكن هيكل هذا الحزب لم يكن دائماً، ولم يعتمد على مكانة الأفراد داخل التركيبة الاجتماعية العامة، بل كان من الممكن أن يتغير لو أدرك الناس أن موقفهم الأصلي قائم على افتراض خاطئ. ومن هذا المنطلق كان الناس ينظرون إلى النقاشات في الحملات الانتخابية وفي الجمعيات العمومية بعد ذلك على أنها عامل سياسي هام. لم يكن ينظر إلى الخطابات التي يلقيها أعضاء البرلمانات على أنها مجرد إعلانات عن أغراض الحزب فقط، ولكنهم كانوا يرون في ذلك محاولات لإقناع المجموعات المناهضة أن المتحدثين لهم أفكار أكثر صحة وأكثر نفعاً للصالح العام، أكثر من أولئك الذين تحدثوا قبلهم.

كانت الخطابات السياسية والمقالات في الجرائد والكراريس والكتب تهدف جميعها إلى الإقناع. لم يكن هناك داع للقلق بأن الإنسان لا يستطيع إقناع الآخرين بحجته عندما تكون هذه الحجة صحيحة، ومن هذا المنظور كانت القواعد الدستورية مكتوبة في اللوائح القانونية في مطلع القرن التاسع عشر. ولم يكن هذا يتضمن تدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية للسوق لأن ذلك كان يعني أن جميع المواطنين لهم هدف سياسي واحد: رفاهية البلد بالكامل وكذلك جميع الأمة -وهذه الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية هي بالضبط التي حلت محل التدخل– لكن التدخل ترك خلفه أنماطاً مختلفة من الفلسفة. إن أفكار التدخل ترى أن من واجب الحكومة دعم وتمويل ومنح الإمتيازات لمجموعات خاصة. وكانت أفكار رجال الدولة في القرن الثامن عشر بأن المشرعين لديهم أفكار خاصة حول الصالح العام، ولكن ما لدينا هذه الأيام وما نراه في حقيقة الحياة السياسية –وعملياً، ومن دون استثناء، في جميع الدول التي لا تسود فيها الديكتاتوريات الشيوعية– هو ليس أحزاباً سياسية حقيقية بالمفهوم الكلاسيكي القديم، وإنما مجرد مجموعات ضغط.

إن مجموعة الضغط هي عبارة عن مجموعة من الناس ترغب في أن يكون لديها امتياز خاص على حساب بقية الأمة. هذا الامتياز قد يكون على شكل تعرفة للمواد المستوردة المنافسة، أو على شكل منح أو هبات مالية، وقد يكون في صيغة قوانين تمنع الآخرين من منافسة أعضاء مجموعة الضغط، وفي جميع الأحوال، فإنها تعطي لأعضاء مجموعة الضغط وضعاً مميزاً. إنها تعطيهم أشياء لا تقرها أو لا يتوجب السماح بها للآخرين –حسب مفاهيم مجموعة الضغط. وفي الولايات المتحدة، ما زال يبدو أن النظام القائم على حزبين من تلك الأيام الخوالي على وضعه ولكن ذلك ليس إلا تمويهاً للوضع القائم في حقيقة الأمر. فالحياة السياسية في الولايات المتحدة، كما هي الحياة السياسية في كافة الدول الأخرى محدودة من خلال الصراعات والطموحات والنزاعات بين مجموعات الضغط.

ما زال في الولايات المتحدة حزب جمهوري وآخر ديمقراطي. ولكن في كل منهما هناك ممثلون لمجموعات الضغط. وإن ممثلي مجموعات الضغط هؤلاء معنيون بالتعاون مع نفس مجموعات الضغط في الحزب المناهض أكثر مما هم معنيون ببذل الجهود وتنسيقها مع زملائهم من الحزب ذاته. ولإعطاء مثال على ذلك، فإنك لو تتحدث في الولايات المتحدة إلى شخص على إطلاع بما يجري داخل الكونجرس، فإنه سيقول لك: "هذا الشخص، عضو الكونجرس، يمثل مصالح مجموعة الفضة"، أو سيخبرك عن شخص آخر بأنه يمثل مزارعي القمح.

من الواضح أن كل من مجموعات الضغط هذه تتشكل بالضرورة من أقلية، وفي النظام الذي يقوم على أساس تقسيم العمل فإن كل مجموعة تهدف للحصول على امتيازات لابد أن تكون أقلية. ولن تتمكن الأقليات من تحقيق النجاح إذا لم يكن هناك تنسيق بين هذه الأقليات المتشابهة. هذا هو الحال كذلك بالنسبة لمجموعات الضغط. وفي الجمعيات التشريعية، يتم بناء تحالفات بين مجموعات الضغط المختلفة ليتمكنوا ربما من أن يصبحوا أغلبية، ولكن ما تلبث هذه التحالفات أن تتفكك لوجود مشاكل تجعل من غير الممكن عقد تحالفات أخرى مع مجموعات ضغط أخرى حولها، وبالتالي تتشكل تحالفات جديدة وهكذا.

هذا ما حدث في فرنسا سنة 1871. هذا الوضع الذي يصفه المؤرخون "إنحلال الجمهورية الثالثة". لم يكن ذلك اضمحلالاً للجمهورية الثالثة ولكن كان بكل بساطة ضرباً للمثل كون نظام مجموعة الضغط ليس ذلك النظام الذي يصلح لتطبيقه بنجاح في حكومة أمة كبيرة. إنك تجد في المجالس التشريعية ممثلين عن القمح، اللحوم، الفضة والزيوت وقبل كل ذلك ممثلين عن مختلف الاتحادات. إن هناك شيئاً لا يجد تمثيلاً له في المجلس التشريعي: ألا وهو الأمة ككل. إن القليلين فقط هم الذين

ينحازون إلى الأمة ككل، وكل المشاكل، وحتى تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية، يتم النظر إليها من خلال رؤية ومصالح مجموعات الضغط الخاصة.

يوجد في الولايات المتحدة بعض الولايات ذات الكثافة السكانية المنخفضة ويهمها أمر أسعار الفضة، ولكن هذا الأمر لا يهم كل شخص في الولايات المتحدة، ومهما كان الأمر فقد قامت الولايات بصرف مبالغ هائلة وعلى مدى عقود طويلة على حساب دافعي الضرائب في سبيل شراء الفضة بأسعار أعلى من سعر السوق. وكمثال آخر، إن نسبةً صغيرة من السكان في الولايات المتحدة تعمل في مجال الزراعة والبقية من السكان تشكل المستهلكين لهذه المنتوجات الزراعية –وليس المنتجين– وعلى كل حال فإن الولايات المتحدة لديها سياسة لصرف البلايين والبلايين لأجل المحافظة على أسعار المنتوجات الزراعية أعلى من سعر السوق.

لا يستطيع المرء أن يقول أن هذه سياسة لصالح أقلية صغيرة لأن هذه المصالح الزراعية غير متجانسة. إن مُزارع الألبان غير معني بارتفاع أسعار الحبوب بل على العكس من ذلك فإنه يفضل أن تكون هذه الأسعار منخفضة، أما مربي الدواجن فيعنيه أن تكون أسعار الأعلاف متدنية. إن هناك الكثير من المصالح الخاصة المتعارضة في هذه المجموعة، ومع ذلك تستطيع الدبلوماسية المحنكة لدى سياسة الكونجرس تمكين الأقليات الصغيرة من الحصول على امتيازات على حساب الأغلبية. وهناك حالة ذات شأن خاص في الولايات المتحدة تتعلق بموضوع السكر. ربما يوجد هناك 1 من بين 500 مواطن أمريكي معني بزيادة أسعار السكر بينما البقية الباقية هم 499 من أصل 500 مواطن أمريكي يودون لو كانت أسعار السكر متدنية. إلا أن سياسة الولايات المتحدة ملتزمة من خلال وسائل التعرفة، وما إلى ذلك من وسائل خاصة، بالمحافظة على الأسعار المرتفعة للسكر. إن هذه السياسة لا تتعارض فقط مع مصالح أولئك الـ 499 الذي يشكلون المستهلكين للسكر، ولكنها تخلق مشاكل متعددة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إن هدف السياسة الخارجية يكمن في التعاون مع الجمهوريات الأمريكية الأخرى، والتي يرغب البعض منها في بيع السكر إلى الولايات المتحدة. إنهم يرغبون في بيع كميات كبيرة من هذه المادة. وهذا يوضح كيف أن مصالح مجموعات الضغط تحدد حتى السياسة الخارجية للدولة.

لسنوات عديدة، يكتب الناس من كل أنحاء العالم حول الديمقراطية –حول الحكومات الشعبية والتمثيلية– ويشكون من القصور فيها، ولكن الديمقراطية التي ينتقدونها ليست إلا تلك الديمقراطية التي يسودها التدخل ويشكل السياسة السائدة في البلد. ربما يستمع الإنسان في هذه الأيام إلى من

يقول: "في القرن التاسع عشر وفي المجالس التشريعية الفرنسية، والبريطانية، وفي الولايات المتحدة ولدى بعض الأمم الأخرى كان هناك خطاباً حول المشاكل الكبرى التي يتعرض لها الجنس البشري. لقد ناضلوا ضد الطغيان ومن أجل الحرية وللتعاون مع جميع الأمم الحرة الأخرى ولكننا الآن عمليون بصورة أفضل في المجالس التشريعية!" من الواضح أننا اليوم عمليون أكثر، فالناس في يومنا هذا لم تعد تتحدث عن الحريات، إنهم يتحدثون عن ارتفاع أسعار الفول السوداني والمكسرات. إذا كان ذلك المقصود بقولهم "عمليون" فمن الواضح أن المجالس التشريعية قد تغيرت بطريقة عظيمة وجديرة بالإهتمام، ولكنها لم تتحسن.

إن هذه التغيرات السياسية التي جلبها التدخل أضعفت قوى الأمم والشعوب إلى حد كبير وأضعفت ممثليهم في مقاومة طموحات الديكتاتورية وعمليات الطغاة. إن الممثلين في المجالس التشريعية والذي همهم الوحيد هو كسب رضا الناخبين الذين يريدون، مثلاً، أسعاراً أعلى للسكر أو الحليب أو الزبدة وأسعاراً أقل للقمح (المدعوم من الحكومة)؛ هؤلاء الممثلون يستطيعون فقط أن يمثلوا الشعب بطريقة ضعيفة. إنهم لن يستطيعوا أبداً تمثيل جميع فئات وعناصر الشعب. إن الناخبين ذوي مثل هذه الامتيازات لا يدركون أن هناك أيضاً معارضين لهم، ويرغبون عكس ذلك والذين يمنعون ممثليهم من تحقيق النجاح الكامل.

إن هذا النظام يقود إلى الرفع المستمر في المصاريف العامة من ناحية، ويجعل الأمر أكثر صعوبة في تنفيذ الضرائب من ناحية ثانية. إن ممثلي مجموعات الضغط هذه يرغبون في الحصول على العديد من الإمتيازات الخاصة لمجموعاتهم، ولكن بدون أن يتحمل أنصارهم الأعباء الضريبية العالية لذلك. لم تكن الفكرة التي نادى بها ودعا لها المؤسسون في القرن الثامن عشر لتشكيل حكومات دستورية حديثة تتضمن أن يكون عضو المجلس التشريعي فيها لا يمثل فيها كل الأمة، أو يمثل مصالح مقاطعة محددة حيث تم فيها انتخابه. إن هذه هي أحدى النتائج للتدخل. إن الفكرة الأصلية كانت تقوم على أساس أن عضو المجلس التشريعي يمثل كل الأمة، ولقد تم انتخابه في منطقة محددة فقط لكونه معروف هناك ويتم انتخابه من أناس يعرفونه ويثقون به. لم يكن المقصود أن يذهب للحكومة لتحصيل مزايا خاصة لدائرته الانتخابية، كأن يطالب مثلاً بإقامة مدرسة أو مستشفى جديد للأورام الدماغية في منطقته، والذي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة ملحوظة في النفقات والمصاريف الحكومية.

إن سياسات مجموعة الضغط توضح كيف ولماذا لا تقوى الحكومات على وضع حد للتضخم. فحالما يحاول المنتخبون خفض النفقات العامة وتحديد المصاريف، فإن أولئك الداعمين للمصالح الخاصة – والذين يستنبطون بنوداً خاصة في الميزانية تعود عليهم بالفائدة– سيأتون فوراً ويعلنون أن هذا المشروع بعينه غير قابل للتنفيذ أو أن المشروع الآخر واجب التنفيذ. ومن الطبيعي أن الديكتاتورية ليست هي الحل للمشاكل الاقتصادية، وبنفس القدر فهي لا تعطي جواباً للحرية، وقد يبدأ الديكتاتور بإعطاء كافة الوعود، ولكنه ما أن يصل إلى السلطة سيتنصل من كل وعوده، وأول ما يقوم به هو قمع حرية الكلام والتعبير، بحيث لن تستطيع الصحف أو المتحدثين في المجالس التشريعية أن يذكروه –بعد أيام أو شهر أو سنوات– بما كان يقوله قبل وصوله للسلطة وبما يمارسه الآن.

عندما ينظر الإنسان إلى تدهور الحريات في الكثير من الدول في أيامنا هذه، يعود بالذاكرة إلى تلك التجربة السيئة من الديكتاتورية التي اضطرت ألمانيا إلى خوضها في الماضي القريب. وكنتيجة لذلك يتحدث الناس في أيامنا هذه عن تراجع الحريات وانحلال الحضارات. ويقول كثيرون بأن كل حضارة مصيرها الإنحطاط والتفكك، وهناك الكثيرون من أنصار هذه المقولة. من بين هؤلاء ذلك الأستاذ الألماني سبينجلر، وآخر أكثر منه شهرة ألا وهو المؤرخ البريطاني المعروف توينبي. إنهم يدعون بأن حضارتنا أصبحت الآن قديمة، ويذهب سبينجلر إلى مقارنة الحضارات بالنباتات التي تنمو وتنمو ولكن مصيرها محتوم وتؤول إلى الفناء، ويقول إن ذلك ينطبق تماماً على الحضارات. إن هذا التشبيه المجازي للحضارة بالنبات هو في حد ذاته عمل تعسفي بالكامل.

إبتداءاً نقول بأنه في إطار التاريخ الإنساني من الصعب التفريق والتمييز بين الحضارات المتعددة والمستقلة. إن الحضارات ليست مستقلة ولكنها متداخلة ويؤثر كل منها على الآخر باستمرار، ولا يقدر الإنسان الحديث حول اضمحلال حضارة بعينها وزوالها بنفس الطريقة التي يستطيع فيها الحديث حول فناء نبتة معينة. ولكن وحتى في حال نفي ما ذهب إليه سبينجلر وتوينبي من أفكار فسيبقى هناك مجال واسع للمقارنة: المقارنة في انحلال الحضارات. مما لا شك فيه أن الإمبراطورية الرومانية أسست حضارة مزدهرة في القرن الثاني الميلادي التي كانت مهيمنة في تلك الأماكن من أوروبا وآسيا وإفريقيا، حيث كان الحكم للإمبراطورية الرومانية، وكانت حضارةً راقية جداً. وكان هناك أيضاً ازدهاراً اقتصادياً فائقاً يقوم في الأساس على درجة واضحة من تقسيم العمل. بالطبع سيبدو ذلك ساذجاً لو قورن بالأوضاع السائدة في يومنا هذا –ولكنه كان ملحوظاً وبارزاً في حينه. لقد وصل إلى أعلى الدرجات في التقاسم الوظيفي في المرحلة التي سبقت الرأسمالية الحديثة. ومن

المؤكد كذلك أن تلك الحضارة آلت إلى الانحلال والزوال وخصوصاً في القرن الميلادي الثالث. إن هذا الانحلال والتفكك أدى بدوره إلى عدم قدرة الرومان على مواجهة العدوان القادم من الخارج ومقاومته. ولم يكن ذلك العدوان أشد قوة من تلك الإعتداءات التي واجهها الرومان مرات ومرات على مر القرون السابقة، ولكنهم في هذه المرحلة لم يقدروا على الاستمرار في المقاومة لما كان قد حل في الإمبراطورية الرومانية من أمور وأوضاع داخلية.

ما الذي حل في الإمبراطورية؟ وماذا كانت المشكلة؟ ما الذي حدث وأدى إلى تفكك إمبراطورية كانت وحسب كل المقاييس قد حققت أعلى مستوى حضاري وصلت إليه الإنسانية حتى القرن الثامن عشر؟ إن الحقيقة تكمن في أن الأمور التي أدت إلى دمار تلك الحضارة شبيهة بل ومطابقة لتلك الأخطار التي تهدد حضارتنا الحالية. إنها من ناحية ذلك التدخل، ومن الناحية الأخرى، التضخم. لقد أدى التدخل إبان الإمبراطورية الرومانية، التي كانت تتبع نفس النهج اليوناني السابق في عدم الابتعاد من سياسة مراقبة الأسعار. لقد كانت مراقبة الأسعار من النوع الناعم ولم تؤد عملياً إلى مضاعفات، حيث لم تعمد وعلى مر عقود لخفض الأسعار إلى ما دون مستوى السوق. ولكن عندما بدأ التضخم في القرن الثالث وحيث لم يكن يتوفر للرومان المساكين الوسائل الحديثة المتوفرة لدينا اليوم في مواجهة التضخم، لم يكونوا قادرين على طباعة النقود، وكان عليهم أن يحطوا من قدر العملة ويخفضوها، وكان ذلك من المخاطر الأساسية في التضخم بالمقارنة مع ما يحصل في هذه الأيام –من خلال استعمال الوسائل الحديثة لطباعة النقود– حيث يتم تدمير قيمة العملة بسرعة وسهولة. ولكن كان ذلك فعالاً لدرجة كافية وأدى إلى نفس النتائج التي تؤديها رقابة الأسعار، والتي تسمح بها السلطات حيث تكون أقل من السعر الحقيقي التي ألحقها التضخم بمختلف السلع. في النتيجة، أدى ذلك إلى قصور في تأمين المواد الغذائية في المدن، مما اضطر سكانها إلى العودة إلى الريف والحياة الزراعية. ولم يدرك الرومان معنى ذلك أبداً، ولم يستوعبوا ذلك أيضاً. لم يكونوا قادرين على تطوير الوسائل والأفكار لتحليل المشاكل الناجمة عن تقسيم العمل والنتائج المترتبة على التضخم وأثرها على أسعار السوق. أما كون التضخم حينذاك، وكذلك التحقير النقدي، من الأمور السيئة، فكانوا مدركين لذلك تماماً وعلى وعي بهذه الأمور. وكنتيجة لذلك قام الأباطرة بوضع القوانين ضد هذه الهجرة، وكان من شأن هذه القوانين منع سكان المدن من العودة إلى الريف. ولكن مثل هذه القوانين لم تكن ذات أثر فعال. فعندما لا يجد الناس ما يأكلونه ويتعرضون للمجاعة فلن تستطيع القوانين منعهم من الهجرة والعودة إلى الزراعة. لم يعد بمقدور سكان المدن الاستمرار في العمل في المنشآت

الصناعية كحرفيين، وبفقدان الأسواق في المدن لم يعد الإنسان قادراً على شراء أي شيء أو الحصول عليه. وهكذا رأينا، مع القرن الثالث، كيف بدأت مدن الإمبراطورية الرومانية بالتفكك والاضمحلال وأن تقاسم العمل بدأ يتراجع بقوة عما ذي قبل، وفي النهاية بدأ يظهر إلى الوجود وعلى مستوى القوانين ذلك النظام ("الفيلا") –والذي أُطلق عليه ذلك المسمى في القرون الوسطى، أي الاكتفاء الذاتي على المستوى البيتي.

لذلك، فإنه عندما يقارن الناس أوضاعنا الحالية بتلك الأوضاع التي كانت سائدة أيام الإمبراطورية الرومانية ويقولون: "إننا سائرون على نفس الطريق"، فإن لديهم بعض الأسباب لذلك. إن بمقدورهم الحصول على بعض الحقائق المتشابهة، ولكن هناك الفوارق العظيمة. ليست الفوارق في البنية السياسية التي كانت سائدة في الجزء الثاني من القرن الثالث، حيث كان في المعدل قتل إمبراطور كل 3 سنوات ليصبح قاتله أو من قام بتدبير قتله خليفة له ليلحق به بعد مدة قصيرة لا تتجاوز 3 سنوات أيضاً، وهكذا دواليك. وعندما جاء الإمبراطور ديوكليتيان في سنة 284 حاول لبعض الوقت وقف ومواجهة هذا التدهور، ولكن لم يحالفه الحظ في ذلك. إن هناك فروقاً عظمية بين الأوضاع الحالية وتلك الأوضاع التي كانت تسود في روما، حيث كانت الأسباب والوسائل التي أدت إلى تفكك الإمبراطورية الرومانية غير متعمدة، ويمكنني القول إنها لم تكن نتيجة لعقيدة أو فكر محدد يستدعي اللوم أو الأجر.

على النقيض من ذلك فإن الأفكار "التدخلية" والاشتراكية المؤدية إلى التضخم في أيامنا هذه هي أفكار تم استنباطها وتشكيلها وصياغتها من قبل كتّاب وأساتذة، وتُدرَّس هذه المعتقدات في الكليات والجامعات. إنه لا يمكن القول: "إن الوضع الحالي أكثر سوءاً"، وسأرد على ذلك بالقول: "لا، ليست أسوأ". إنها أفضل حسب رأيي، لأن الأفكار ممكن أن تُهزَم بالأفكار. ليس هناك من شك بأنه في عصر الأباطرة الرومان كان لدى الحكومات الحق في تحديد الحد الأعلى من الأسعار، وكان ذلك أمراً جيداً لا يجادل فيه أحد، ولكن في يومنا هذا حيث تتوفر لدينا المدارس والأساتذة والكتب التي تدعو إلى ذلك، فإننا نعرف جيداً أن هذا الموضوع مطروح للنقاش. إن جميع هذه الأفكار السيئة التي نعاني منها هذه الأيام، والتي جعلت سياستنا مؤذية إلى حد بعيد، هي نتاج عملي قام به منظرون أكاديميون.

لقد تحدث أحد الكتاب الإسبان المشهورين –خوسيه أورتيجا إي جاسيه– حول ذلك واصفاً إياه "ثورة الجماهير" ويجب أن نكون حذرين جداً عند استعمال هذا الاصطلاح، لأن هذه الثورة لم تكن

من قبل الجماهير: لقد قام بها المثقفون، وهؤلاء المثقفين الذين قاموا بتطوير مثل هذه الأفكار لم ينحدروا من الطبقات الشعبية. إن العقيدة الماركسية تدعي أن البرولتياريا وحدها لديها الأفكار الجيدة وأن الفكر البروليتاري هو وحده الذي أبدع الاشتراكية، ولكن كل كتّاب الماركسية، وبدون استثناء، كانوا من البرجوازيين، وذلك بنفس المفهوم الذي يتحدث به الاشتراكيون عن هذا المصطلح. لم يكن كارل ماركس من البروليتاريا. كان أبوه محامياً. لم يكن بحاجة للعمل ليتمكن من الذهاب للجامعة والدراسة، وحصل على التحصيل الجامعي بنفس الطريقة التي يتمتع بها أبناء الطبقات الميسورة هذه الأيام، وبعد ذلك وعلى مدى سنين من عمره، كان يتلقى الدعم من صديقه فريدريك إنجلز، والذي كان من أسوأ "أنواع" البرجوازية –كونه صاحب مصنع– وذلك وفقاً للأفكار الاشتراكية، وحسب اللغة الماركسية، كان أحد المسغلين.

إن كل ما يحصل في العالم الاشتراكي في أيامنا هذه هو نتاج أفكار، الجيد منها والسيئ. إن ما نحتاجه هو محاربة الأفكار السيئة. يجب علينا محاربة كل ما لا نحبه في الحياة العامة وعلينا استبدال الأفكار السيئة بأفكار أفضل منها. إن علينا أن نرفض الأفكار التي تشجع على العنف الذي تقوم به الاتحادات العمالية. إن علينا معارضة مصادرة الملكية الخاصة ومراقبة الأسعار والتضخم وكل هذه الأمور الشيطانية الشريرة التي نعاني منها. إن الأفكار، والأفكار وحدها، قادرة على أن تنير الظلام، ويجب صياغة هذه الأفكار وتقديمها للناس بطريقة مقنعة، وعلينا أن نقنعهم بأن هذه الأفكار هي الأفكار الصحيحة وليست الخاطئة. إن العصر العظيم من القرن التاسع عشر والمنجزات الرأسمالية العظيمة هي نتائج أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال آدم سميث، ديفيد ريكاردو، وباستيا وآخرين. إن ما نحتاجه ليس سوى استبدال الأفكار السيئة بأفكار جديدة وهذا ما آمله وأثق به، من أن الأجيال القادمة ستقوم به. إن حضارتنا ليس محكوم عليها بالفناء كما يدعي سبينجلر وتوينبي. إن حضارتنا لن تُهزم على يد موسكو. إن حضارتنا ستعيش وتتجدد من خلال الأفكار الأفضل عما هو سائد في أكثر بقاع عالم اليوم، وستقوم الأجيال القادمة بتطوير هذه الأفكار الأفضل.

أعتقد أنه من الإشارات الطيبة، في حين على مدى الخمسين سنة الماضية، لم يجرؤ أحد على الدعوى لصالح الاقتصاد الحر. إنه يوجد لدينا، على الأقل في بعض الدول المتقدمة من العالم، المعاهد والمراكز التي تدعو إلى الاقتصاد الحر، مثال على ذلك هذا "المركز" في بلدكم هذا الذي دعوتموني للحضور إليه، في بوينس آيريس، لأقول بعض الكلمات في هذه المدينة العظيمة.

لا أستطيع قول المزيد حول هذه الأمور الهامة. إن ست محاضرات ربما تكون كثيرة جداً للحضور ولكنها ليست كافية لتطوير فلسفة متكاملة حول نظام الاقتصاد الحر، وبالتأكيد فهي ليست كافية لدحض كل تلك الافتراءات التي كُتبت في الخمسين سنة الماضية حول المشاكل الاقتصادية التي نتعاطى معها.

أشكر لهذا المركز إعطائي الفرصة للتوجه إلى مثل هذا الحضور المميز آملاً أن يزداد عدد الداعمين لأفكار الحرية في هذا البلد على مدى السنوات القادمة وفي البلدان الأخرى. أما أنا شخصياً، فإنني على ثقة كاملة في مستقبل الحرية بشقيها السياسي والاقتصادي.